وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
رئاسة جامعة القادسية
كلية التربية
قسم اللغة العربية

ما خالفَ نظام الجملةِ العربية بين المعيارية والوصفية

رسالة تقدّم بها الطالب
حازم وصي جياد
إلى مجلس كلية التربية في جامعة القادسية وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/ لغة

إشراف

الأستاذ الدكتور

لطيف حاتم الزامليّ

١٤٣٨هـ ٢٠١٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَالَ قَدْ جِئْتُكُم بِالْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾

﴿الزخرف/٦٣﴾

إقــرار المشرف

أشهد أن إعـداد هـذه الرسـالة الموسـومة بـ (مـا خـالف نظـام الجملـة العربيـة بـين الاسمية والوصفية) قد جـرى تحـت إشـرافي فـي قسـم اللغـة العربيـة – كليـة التربيـة – جامعة القادسية لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / لغة .

التوقيع:

الاسم:الأستاذ الدكتور:لطيف حاتم الزاملي

(المشرف على الرسالة)

التأريخ : / /٢٠١٧

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع:

الاسم:الأستاذ الدكتور: عبد الله حبيب كاظم

(رئيس قسم اللغة العربية)

التأريخ : / /٢٠١٧

جامعة القادسية
كلية التربية
قسم اللغة العربية

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة، أننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ ((**ما خالف نظام الجملة العربية بين المعيارية والوصفية**)) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، ونرى أنّها جديرة بالقبول بتقدير (جيد جداً) لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية / نحو .

التوقيع:

الاسم: أ.د.علي ناصر غالب

رئيس اللجنة

التأريخ: ١٨/ ٩ /٢٠١٧م

التوقيع:

الاسم: أ.خالد عبد فزاع

عضواً

التأريخ: ١٨/ ٩ /٢٠١٧م

التوقيع:

الاسم: أ.م.د.دريد عبد الجليل الشاروط

عضواً

التأريخ: ١٩/ ٩ /٢٠١٧م

التوقيع:

الاسم: أ.د.لطيف حاتم الزاملي

عضواً ومشرفاً

التأريخ: ١٩/ ٩ /٢٠١٧م

تصديق عمادة الكلية:

صدق عميد كلية التربية . قرار لجنة المناقشة

التوقيع:

الاسم: أ.د.خالد جواد العادلي

عميد كلية التربية /

التأريخ: ٢٠/ ٩ /٢٠١٧م

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
التمهيد :(المسند إليه جملة ـ نظرة وصفية تحليلية):	
توطئة	٤
نظام الإسناد في الجملة العربية	٥
ترتيب عناصر الجملة	١٠
عناصر الجملة بين المعيارية والوصفية	١٢
الفصل الأول ـ (الجملة مبتدأ) :	
توطئة الفصل :	٢٠
المبتدأ جملة مسند إليها	٢٢
أولا : الجملة الواقعة بعد (سواء) وهمزة التسوية	٢٣
ثانيا : ما قدمت فيه جملة المبتدأ والخبر غير جملة	٣١
ثالثا : ما دلت فيه الجملة المبتدأ على الإرادة أو الأمر	٣٥
رابعا : ما جاء فيه اسم الفعل مبتدأ	٤١
خامسا : الجملة مبتدأ خبرها شبه الجملة مقدم عليها	٤٥
سادسا : ما أقيم فيه (الجملة الصفة) مقام المبتدأ	٤٨
سابعا : ما جاء من الجمل المحكية مبتدأ	٥٥
الفصل الثاني ـ (الجملة فاعلا) :	
توطئة الفصل	٦٠
الفاعل جملة مسند إليها :	٦٣
أولا : ما جاء فيه الفاعل جملة فعلية :	٦٦
١ـ الفاعل جملة فعلية مصدرة بـ (لام القسم)	٦٦
٢ـ الفاعل جملة فعلية في باب الاستثناء المفرغ.	٧٠
٣ـ الفاعل جملة فعلية بعد حتى	٧٢
٤ـ الفاعل جملة فعلية مصدرة بالاستفهام	٧٣
٥ـ الفاعل جملة فعلية مصدرة بـ (كم الخبرية)	٧٤
٦ـ الفاعل جملة فعلية بعد همزة التسوية :	٧٦
أـ الجملة الفعلية معمولا للفعل	٧٦
بـ الجملة الفعلية معمولاً لشبه الفعل (سواء)	٧٧
٧ـ الجملة الفعلية فاعلا لبعض الأفعال الناسخة.	٧٨

ثانيا : ما جاء فيه الفاعل جملة اسمية :	٨٠
١ـ الجملة الفاعل مصدرة باستفهام	٨٠
٢ـ الجملة الفاعل مصدرة بالمصدر المؤول	٨٢
ثالثا : شبه الجملة فاعلا	٨٢
الفصل الثالث : (الجملة نائبا عن الفاعل)	
توطئة الفصل	٨٨
نائب الفاعل جملة مسند إليها	٩٠
أولا ـ الجملة الفعلية نائبا عن الفاعل :	٩١
١ـ ما كان العامل فيها ظاهرا	٩١
أـ نائب الفاعل جملة فعلية غير مصدرة بمعلق	٩١
بـ نائب الفاعل جملة فعلية مصدرة بـ لام القسم	٩٥
تـ نائب الفاعل جملة نداء	٩٦
ثـ نائب الفاعل جملة فعلية مقدرة	٩٧
جـ ما كان العامل فيه من الأفعال الناسخة	٩٨
٢ـ ما كان العامل فيه مضمرا	١٠٠
أـ ما كان العامل المضمر فيه فعلا	١٠٠
بـ ما كان العامل المضمر فيه وصفاً (اسم مفعول)	١٠١
ثانيا ـ الجملة الاسمية نائبا عن الفاعل :	١٠٤
١ـ ما كان العامل فيها ظاهرا	١٠٤
٢ـ ما كان العامل فيها مضمرا	١٠٦
ثالثا ـ اسم الفعل نائبا عن الفاعل	١٠٦
الخاتمة	١١٠
المصادر والمراجع	١١٢
ملخص باللغة الإنجليزية	A - B

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله الطاهرين، وبعد:

فقد سبق لي أنْ سجّلت موضوعاً لدراسة الماجستير وهو:(ما قرئ بالتثليث في القراءات القرآنية دراسة لغوية)، وبعد مدّة منَ البحث تبيّن لي أنّه قد دُرِسَ في جامعة أخرى، وقد مضى منَ المدّة المقرّرة للبحث أكثر من خمسة أشهر، حتّى أرشدني أستاذي، الأستاذ الدكتور لطيف الزاملي، إلى أنّ ثمّةَ ما يستحق الدراسة، وجدير بالجمع في موضع واحد، وهو ما خرج عن نظام بناء الجملة الذي أسس قواعده العلماء منَ النحويين القدماء وسارت عليه مصنفات النحو ودروسه .

وبقي هذا الجانب متناثراً في كتب النحويين بين رافض ومقرّ، ومنهم من وجد فيه ما يتعارض مع القواعد التي أسسوها، فلجأ إلى التقدير والتأويل حتّى يتّسق مع تلك القواعد، إلّا أنّهم لم يعدموا وجوده بدليل ما ورد عندهم من إشارات ونصوص وأقوال في مصنفاتهم النحوية.

وسأحاول أنْ أقف على هذا الجهد متتبعاً الآراء النحوية، والشواهد الفصيحة التي وردت والتي تدلّ على أنّ هذه المسائل جديرة بالنظر، وممّا يدعم ذلك المنهج الوصفي المتمثل بالسماع عند القدماء، وكذلك ما ورد عند القدماء من ضوابطَ للسماع وعدّه حجّة، ودليلاً على صحة كلام العرب الذي جرى على السليقة والاستعمال فكان العنوان لدراسة هذا الموضوع هو(ما خالف نظام الجملة العربية بين المعيارية والوصفية).

وأما النظام الذي نقصده فهو نظام الإسناد الذي يمثل البناء الأساسي للجملة، وقد جاء فيه المسند إليه مخالفاً لما قرّرته المعيارية.

وبعد البحث في مصنفات النحو، وجمع المادة سار البحث على خطة قوامها المسائل الأساسية في النحو العربي، وهي العُمد في الكلام: (المبتدأ، والفاعل، ونائبه)، فكان على تمهيد وثلاثة فصول تسبقها مقدمة، وينتهي بخاتمة تتناول أهمّ النتائج التي جاء بها البحث، وعلى النحو الآتي:

تضمّن التمهيد الإسناد في الجملة العربية، وترتيب عناصر الجملة، وعناصر بناء الجملة بين المعيارية والوصفية.

ثُمّ خصّصت الفصل الأوّل للحديث عنِ الجملة مبتدأً، فتضمّن توطئة وسبعة مباحث، تناولت المواضع والحالات التي وقعت فيها الجملة مبتدأً.

وأمّا الفصل الثاني، فخُصّصَ للجملة فاعلاً، وتضمّن توطئة، وثلاثة أقسام، بحسب ورود الفاعل: جملة فعلية، أو جملة اسمية، أو شبه جملة، وقد قُدِّمتِ الجملة الفعلية على الاسمية، لكثرة مادتها، وكلّ من هذه الأقسام قسّم على عنوانات فرعية .

وأمّا الفصل الثالث، فكان عنوانه(الجملة نائباً عن الفاعل)، وتضمّن توطئة وثلاثة أقسام، وهي أيضاً بحسب ورود نائب الفاعل: جملة فعلية، أو جملة اسمية، أو اسم فعل، وقد قُدِّمتِ الجملة الفعلية على الاسمية للسبب الذي ذكرته في فصل(الجملة فاعلاً)، وكذلك قُسّمت هذه العنوانات الرئيسة على عنوانات فرعية.

وقد ختمت البحث بأهمّ النتائج التي تمخّض عنها البحث، واعتمدت في دراستي لهذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي لكونه مناسباً لدراسة الظواهر اللغوية وتحليلها.

أمّا المصادر فقد استقى البحث مادته من مصادر القدماء على اختلاف عصورهم، ومدارسهم، وكذلك أفاد منَ المراجع الحديثة التي عالجت مسائل منَ الموضوع .

وأخيراً وليس آخراً أتوجّه بالشكر الجزيل، والامتنان العظيم للمشرف على البحث الأستاذ الدكتور: لطيف حاتم الزامليّ، والذي لولا ملاحظاته، وتوجيهاته لم يكنِ البحث بهذه الصورة التي خرج بها .

وأتوجّه بالشكر للخبير العلمي، والأساتذة المناقشين الذين سيمدوننا بخبرتهم وإرشادهم وملاحظاتهم القيّمة التي ستقوّم أَوَدَ هذا البحث وتصحّح مساراته شاكراً لهم ما يبذلونه من جهد في سبيل البحث العلمي واستمراره.

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربّ العالمين، ومنَ الله التوفيق.

الباحث

التمهيد

الجملة مسنداً إليه :

نظرة وصفية تحليلية

توطئة :

يُعرّفُ النظام بأنّه: ((مجموعة منَ العناصر تحكمها جملة منَ العلاقات التي تقيمها فيما بينها))[١]، أو هو: ((مجموعة منَ العناصر المتناسقة، والمتداخلة))[٢]، وبناءً على هذا فكلّ ما يتسم بالوحدة والاتساق، فهو نظام، وكلّ نظام هو بنية ونسق[٣]، والبنية هي: نسق منَ العلاقات الباطنة يتصف بالوحدة الداخلية والانتظام الذاتي[٤]، والنسق هو: ((نظام ينطوي على استقلال ذاتي يشكل كلّاً موحداً ...)) [٥] .

والجملة بنية ونسق مركَّب من عناصر لغوية يرتبط بعضها مع بعض على وفق نظام معين تواضع عليه أهل اللغة في أصل الوضع، واستنبطها النحاة في قواعدهم .

والنظام الأساسي الذي اعتمده علماء النحو في بناء الجملة هو الإسناد، وكلّ بناء تركيبي تتحقق منه الفائدة يقوم على ركنين أساسين هما: المسند والمسند إليه، وهذا ما أشار إليه سيبويه(ت ١٨٠هـ) بقوله: ((هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغنَى واحد منهما عنِ الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا اخوك، ومثل ذلك: يذهبُ عبدُ الله، فلا بدّ للفعل منَ الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدّ منَ الآخر في الابتداء، ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبدُ الله منطلقاً، وليت زيداً منطلق؛ لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده)) [٦] .

فسيبويه وإنْ لم يذكر مصطلح(الجملة)، لكن الذي يفهم من كلامه الإشارة إلى أنّ الجملة بنية ثنائية ولابدّ لتركيبها من تلازم(المسند والمسند إليه)، فهما شرط قيامها، ويسمى هذا البناء كلاماً .

واشترط لهذا الكلام أنْ يُحسن السكوت عليه، إذ يقول: ((ألا ترى أنّك لو قلت: فيها عبدُ الله حسن السكوت وكان كلاماً مستقيماً)) [٧] .

وأمّا المبرّد(ت ٢٨٥هـ) ـ الذي ظهر عنده مصطلح الجملة ـ فجعل حسن السكوت وتمام الفائدة اكتمالاً لمدلول الجملة، قال: ((وإنّما كان الفاعل رفعاً؛ لأنّه هو والفعل جملة يحسن

---

[١] خصائص نظام الجملة العربية من خلال القرآن الكريم دراسة في المبنى والمعنى ، إبراهيم ميهوبي : ٢٦ .
[٢] المصدر نفسه : ٢٦ .
[٣] ينظر : عصر البنيوية ، إديث كريزويل :٤١٣ ، ٤١٥ .
[٤] ينظر:المصدر نفسه : ٤١٣ .
[٥] المصدر نفسه : ٤١٥ .
[٦] الكتاب ، سيبويه : ٢٣/١ .
[٧] المصدر نفسه : ٢ / ٨٨ .

السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء، والخبر إذا قلت: قامَ زيدٌ فهو بمنزلة قولك: القائمُ زيدٌ)) [1] .

ولا يشترط ابن هشام الأنصاري(ت ٧٦١هـ) في تكوين الجملة أنْ تكون مفيدة، فقد تفيد أو لا تفيد بعكس الكلام، إلّا أنّ الجملة عنده سواء أفادت أم لم تفد، فهي تقوم على العلاقة الإسنادية التي تقوم بين العناصر التي تتألف منها الجملة، فالكلام والجملة [*] عنده يشتركان في وجود الإسناد، فإنْ أفاد هذا الإسناد فهو كلام وجملة، وإنْ لم يفد فهو جملة فقط [2] .

وإذا عدنا إلى كلام سيبويه، والمبرّد، والأمثلة التي ساقاها، نجدها قد تكونت من مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل، أي: جملة اسمية، وجملة فعلية، ثم أضاف النحاة جملاً أخرى على هذا التقسيم، نحو: ((الجملة الشرطية، والجملة الظرفية)) [3] .

وهذا التقسيم للجملة بالاعتماد على صدرها، إذ تتألف الجملة من عناصر، هي صنفا الاسم، والفعل، وبتركيبهما مع بعضهما تكون الجملة، ولا يختلف النحويون في هذا .

نظام الإسناد في الجملة العربية :

إنّ أساس التركيب ومحوره في الجملة هو(المسند والمسند إليه)، والمسند إليه لا يكون إلّا اسماً سواء أكان مبتدأ أم فاعلاً والمسند يأتي اسماً وفعلاً، أو بمعنى آخر الاسم يصلح أنْ يكون مسنداً ومسنداً إليه، والفعل لا يصلح إلّا أنْ يكون مسنداً، قال ابن السراج(ت ٣١٦هـ): ((إنّ الاسم ما جاز أنْ يخبر عنه، نحو قولك: عمرو منطلقٌ، وقام بكرٌ، والفعل ما كان خبراً، ولا يجوز أنْ يخبر عنه، نحو قولك: أخوك يقومُ، وقام أخوك، فيكون حديثاً عنِ الأخ، ولا يجوز أنْ تقول: ذهب يقومُ ، ولا يقوم يجلسُ)) [4] .

وهذا ما أشار إليه السِّيرافي(ت ٣٦٨هـ) في حديثه عن أرضى الوجوه في ركني الإسناد، إذ قال: ((...أنْ يكون المسند معناه الحديث والخبر، والمسند إليه المحدَّث عنه، وذلك على وجهين: فاعل وفعل، كقولك: قام زيدٌ، وينطلقُ عمرو، واسم وخبر، كقولك: زيدٌ قائمٌ، وإنّ عمراً

---

[1] المقتضب ، المبرد : ١ / ١٤٦ .

[*] النحاة على قسمين في الكلام والجملة ، فقسم يساوي بينهما ، وقسم يفرق بينهما ، ينظر : الجمل في النحو ، الزجاجي : ٣٣٩ ، المسائل العسكريات ، أبو علي الفارسي : ٦٣ ، شرح الرضي على الكافية : ١ / ٣٣ ، الإعراب عن قواعد الإعراب ، ابن هشام الأنصاري : ٣٥ .

[2] ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري: ٢ / ٣٧ .

[3] المفصل في علم العربية ، الزمخشري : ٤٩ ، شرح المفصل ، ابن يعيش : ١ / ٨٨ .

[4] الأصول في النحو ، ابن السراج : ١ / ٣٧ .

منطلقٌ، فالفعل حديث عنِ الفاعل، والخبر حديث عنِ الاسم، فالمسند هو الفعل، وهو خبر الاسم، والمسند إليه هو الفاعل، وهو الاسم المخبر عنه))[1]، فمن علامات الاسم والتي تميزه منَ الفعل أنْ يكون مسنداً إليه، قال ابن مالك [2] (ت ٦٧٢هـ):

بالجرِّ والتّنوينِ والنّدا وألْ

ومسندٍ للاسمِ تمييزٌ حصلْ .

والإسناد رابطة ينتظم بوساطتها المسند مع المسند إليه فيكونان جملة تامة، قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): ((تُركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلّق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة)) [3] .

والإسناد عند ابن يعيش أعمّ منَ الخبر، وقد ذكر ذلك في تعليقه على قول الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) بأنّ الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، فقال: ((وإنّما عبّر بالإسناد، ولم يعبّر بلفظ الخبر وذلك من قبل أنّ الإسناد أعمّ منَ الخبر؛ لأنّ الإسناد يشمل الخبر وغيره منَ الأمر، والنهي، والاستفهام، فكلّ خبر مسند وليس كلّ مسند خبراً، و إنْ كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى ألا ترى أنّ معنى قولنا(قم) أطلب قيامك وكذلك الاستفهام، والنهي فاعرفه)) [4] .

وكذلك هو قول ابن الحاجب(ت ٦٤٦هـ) في الإسناد، إذ يقول: ((هو أنْ يُحكم بشيء على شيء يقصد بذلك إفادة السامع، لا إخباراً بدليل قولهم هل زيد قائم، فإنّ الإسناد موجود وليس بخبر))[5]، فالإسناد أعمّ منَ الخبر؛ لأنّه((يشمل النسبة التي في الكلام الخبري، والطلبي، والإنشائي)) [6] .

إذاً فالإسناد لا يقع إلّا في المسند والمسند إليه فهما عماد الجملة ولا تخلو منهما الجملة لفظاً، أو تقديراً .

أمّا المركبات الأخرى عدا المركب الإسنادي فلا يمكن لها أنْ تشكل جملة أو كلاماً، وذلك نحو: المركب الإضافي، والبياني(وصفي، توكيدي، بدلي)، والعددي، والمزجي، فهذه بمنزلة

---

[1] شرح كتاب سيبويه ، السيرافي : ١ / ١٧٣ .
[2] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل : ١ / ١٩ .
[3] شرح المفصل : ١ / ٢٠ .
[4] المصدر نفسه : ١ / ٢٠ .
[5] الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب : ١ / ٦١ .
[6] شرح الرضي على الكافية : ١ / ٣٣ .

الاسم الواحد[1]، والعلاقة في هذه المركبات ليست علاقة إسنادية، فهذه المركبات كلّها لا تصلح أنْ تشكل جملة، لعدم توافر الركنين الرئيسين، المسند والمسند إليه .

أمّا تسمية العناصر التي لا تدخل طرفاً في الإسناد، بالفضلات، أو المكمّلات للإسناد، فهذا لا يعني أنّ لا دور لها في الجملة، فقد تسدّ الفضلة مسدّ العمدة أحياناً، نحو: (ضربي العبدَ مسيئاً)، أو أنّ المعنى يتوقّف عليها، أو لا يؤدَّى إلّا بها[2]، نحو قوله تعالى: ﴿ **وما خلقنا السماءَ والأرضَ وما بينهما لاعبين** ﴾ [3] .

فقوله(لاعبين) حال، وهو فضلة إلّا أنّ تمام المعنى يحتم ذكره، إذ ((إنّ العنصرين الأساسين مسوقان من أجل نفي خلقهما في هذه الحالة المعينة لاعبين)) [4] .

وقد تكون الفضلة واجبة الذكر، والعمدة واجبة الحذف، كما في الإغراء والتحذير في نحو: (إياكم والكذب)، و(الله الله في الدماء)، وكما في بعض أحوال حذف عامل المفعول المطلق، نحو:(صبراً آلَ ياسر)، وقوله تعالى: ﴿ **فسحقاً لأصحابِ السعيرِ** ﴾ [5]، فالمذكور هنا هو هو الفضلة والعمدة محذوفة وجوباً [6] .

فالفضلة أو العنصر غير الإسنادي ليس مستغنًى عنه بكلّ الأحوال، وهذا مرجعه إلى الحدث اللغوي المتمثل بالاستعمال الذي يأتي أحياناً معارضاً لقواعد النحويين أو النظام النحوي[7] .

وجعل الدكتور تمّام حسّان ما انتصب بعد نظام الإسناد قرينة معنوية سمّاها التخصيص، أي: أنّها تخصص علاقة ما قبلها [8] .

وهناك عناصر أخرى لا علاقة لها بالإسناد، وإنّما تؤثّر في معنى الجملة هي النواسخ، نحو: كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، والحروف المشبهة بليس، ولا النافية للجنس، وظنّ وأخواتها، إذ((يظل الإسناد هو الرابطة بين المبتدأ والخبر حتّى بعد دخول النواسخ عليهما، وقد تتغير المصطلحات في التحليل النحوي لكن الإسناد لا يتغير بينهما وذلك لأنّ البنية الأساسية

---

[1] ينظر : المقتضب : ٤ / ١٤٣ ، الأصول في النحو : ٢ / ٢٢٥ ، شرح المفصل : ٣ / ٥٥ .
[2] ينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٢٢٣ .
[3] الأنبياء : ١٦ .
[4] بناء الجملة العربية ، محمد حماسة : ٣٥ .
[5] الملك : ١١ .
[6] ينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، فاضل السامرائي : ١٤ .
[7] ينظر : بناء الجملة العربية : ٣٥ .
[8] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان : ١٩٥ .

في الجملة المنسوخة هي المبتدأ والخبر، وإنْ تغيرت المصطلحات الدالة عليهما وفقاً للتغيّر الحادث)) [١] .

فهذه النواسخ لا تؤثّر في النسبة بين ركني الجملة، وإنّما تؤثّر مـنَ الناحية الإعرابية على المسند، أو المسند إليه، أو كليهما .

والحرف لا يكون أحد طرفي الإسناد، فلا يكون مسنداً، أو مسنداً إليه، قال ابن السراج: ((الحروف: ما لا يجوز أنْ يخبر عنها ولا يجوز أنْ تكون خبراً، نحو: من، وإلى)) [٢]، وعلى وفق هذا، فإنّ الإسناد((لا يتأتّى إلّا منِ اسمين أو منِ اسم وفعل، فلا يتأتّى من فعلين، ولا حرفين، ولا اسم وحرف، ولا فعل وحرف، ولا كلمة؛ لأنّ الإفادة إنّما تحصل بالإسناد، وهو لابدّ له من طرفين، مسند، ومسند إليه)) [٣] .

وقد نقل السيوطي(ت ٩١١هـ) أنّ أبا علي الفارسي(ت ٣٧٧هـ) كان يرى: ((أنّ الاسم مع الحرف يُعدّ كلاماً في إشارة إلى النداء نحو: يا زيدُ)) [٤]، ورُدّ ذلك بأنّ بنية جملة النداء الأصلية، هي جملة فعلية، أي: أنّ(يا) نابت مناب فعل قدره عبد القاهر الجرجاني(ت ٤٧١هـ) بـ (أعني)،أو (أريد)، أو (أدعو)، حين قال: ((وجملة الأمر أنّه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلاً، ولا من حرف واسم إلّا في النداء، نحو: (يا عبد الله)، وذلك إذا حُقّق الأمر كان كلاماً بتقدير المضمر الذي هو: أعني، وأريد، وأدعو، و(يا) دليل عليه، وعلى قيام معناه في النفس)) [٥] .

ومنَ المحدثين منِ اعترض على هذا التقدير، وعدّ جملة النداء ليست بجملة فعلية، ولا اسمية، ويرى أنّنا لا يمكن أنْ نعدها منَ الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية، وقد سمّاها جملة غير إسنادية [٦] .

ويتفق الدكتور مهدي المخزومي مع القول بأنّ جملة النداء ليست جملة فعلية، أو اسمية، ولكنه يختلف معه في اعتبارها جملة؛ لأنّ الجملة تقوم على أساس من إسناد يؤدِّي إلى

---

[١] بناء الجملة العربية : ١٢٣ .
[٢] الأصول في النحو : ١ / ٣٧ .
[٣] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي : ١ / ٤٦ .
[٤] المصدر نفسه : ١ / ٤٥ .
[٥] دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني : ٢٨ .
[٦] ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي ، عبد الرحمن أيوب : ١٢٩ .

إحداث فكرة تامّة، وهذا غير متحقق في قولهم: يا عبد الله، وأنّ(يا) لا تعدو أنْ تكون أداة للتنبيه ولفت نظر المنادى، فهو يؤدِّي وظيفة كما تؤدِّي الأدوات الأخرى وظائف، مثل: (ألا) للتنبيه [١].

ويعلل الدكتور مهدي المخزومي عدم اعتبار النداء جملة، بأنّ النداء أسلوب يؤدِّي وظيفة بمركب لفظي خاص وله دلالة خاصة، ولن يُؤدَّى هذا الأسلوب بغير هذا اللفظ، وأنّ إقامة الفعل مقامه يذهب بالدلالة المقصودة من أسلوب النداء، وأنّ الكلام يتحول منَ الإنشائية إلى الخبرية، وأنّ هناك اختلافاً بين أدعو عبد الله، ويا عبد الله [٢] .

ويقسم النحاة الإسناد على قسمين: إسناد أصليّ، وآخر غير أصليّ فأمّا الأصليّ فهو الإسناد الواقع بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل [٣] .

وأمّا الإسناد غير الأصليّ فيتحقّق من عمل المشتقّات في الجملة عندما لا يكون المشتقّ ركناً رئيساً، أو أساساً في الجملة فهو وما أُسند إليه ليسا بكلام [٤] .

ويقسم الإسناد باعتبار آخر إلى إسناد معنويّ وآخر لفظيّ، فالإسناد المعنويّ هو أنْ تسند للكلمة ما لمعناها أو مدلولها[٥]، وهذا هو الأصل في الإسناد، وأمّا الإسناد اللفظيّ فهو: ((أنْ تُسند إلى لفظ الكلمة))[٦]، وهذا الإسناد يدخل كلّ أقسام الكلم منِ اسم، وفعل، وحرف، أي: أنّ كلّ واحد من أقسام الكلم ممكن أنْ يكون مسنداً إليه باعتبار لفظه .

---

[١] ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه ، مهدي المخزومي : ٥٧-٥٨ .
[٢] ينظر : المصدر نفسه : ٥٨ .
[٣] ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١ / ٣٢ .
[٤] ينظر : المصدر نفسه:٣٢/١
[٥] ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ، ابن عقيل : ١/٥-٦ / ،حاشية ياسين ، ياسين العليمي : ١ / ٧ .
[٦] همع الهوامع : ١ / ٢٦ ، وينظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ١ / ٦ .

ترتيب عناصر الجملة :

تنتظم العناصر في الجملة من خلال قرائن لفظية، أو معنوية مما يجعل للجملة نظاماً هو الأصل الذي يرجع إليه عند بنائها، ومن هذه القرائن التي تنظم ارتباط عناصر الجملة، الرتبة .

والرتبة هي: ((الموقع الأصليّ الذي يجب أنْ تتخذه الوظيفة النحوية بالنسبة للوظائف الأخرى المرتبطة بها بعلائقَ نحوية تركيبية)) [١]. وهي تظهر وظيفة الباب النحوي الذي تنتسب إليه، إذ إنّ ((الكلمات لا تتوالى في الجملة على نحو عشوائي بل يخضع ترتيبها لأنساق تركيبية مطردة وعلاقات شكلية داخلية معقدة)) [٢] .

وهناك نوعان منَ الرتب النحوية :

١) رتبة محفوظة: ((ومعناها موقع الكلمة الثابت متقدّماً، أو متأخّراً في التركيب الكلامي بحيث لو اختلّ هذا الموقع لاختلّ التركيب باختلاله))[٣]، وقد أشار ابن السراج إلى الأشياء التي لا يجوز تقديمها وجعلها ثلاثة عشر إذ إنّ الرتبة فيها محفوظة منها: الصلة على الموصول، وتوابع الأسماء على المتبوع، والمضاف إليه على المضاف، والفاعل على الفعل، والأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها، والمشتقّات العاملة عمل الفعل، لا يقدم معمولها عليها ... [٤]، فالرتبة في هذه الأبواب مقيدة، ولا يجوز تقدمها، فالتقديم والتأخير في الرتبة المحفوظة لا مجال فيه لاختيار المتكلم، فهو إمّا يكون منسجماً مع القاعدة بحفظ الرتبة، وإمّا يكون مخالفاً للقاعدة .

٢) رتبة غير محفوظة: وهي ((موقع الكلمة المتغيّر في التركيب الكلامي متقدماً أحياناً، و متأخراً أحياناً أخرى))[٥]، وتسمى هذه الرتبة(الحرة) أيضاً، وقد ذكر ابن السراج ما كانتِ كانتِ الرتبة فيه غير محفوظة بقوله: ((كل ما عمل في فعل متصرف أو كان خبراً لمبتدأ))[٦]، واصطلاح التقديم والتأخير في مفهوم البلاغيين((ينتظم هذه الرتب))[٧]؛ لأنّ البلاغي لا يتناول التقديم والتأخير في الرتب المحفوظة، بل في الرتب غير المحفوظة؛

---

[١] دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها ، لطيفة النجار : ١٩٦ .
[٢] العربية والوظائف النحوية ، ممدوح الرمالي : ٢٢٠ .
[٣] أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، فاضل الساقي : ١٨٦ .
[٤] ينظر:الأصول في النحو : ٢ / ٢٢٢ - ٢٢٣ .
[٥] أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : ١٨٨ .
[٦] الأصول في النحو : ٢ / ٢٢٢ .
[٧] أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : ١٨٩ .

لكون التقديم والتأخير في الرتب غير المحفوظة اختياراً من حقّ المتكلم التصرف به تبعاً لما يريده من معانٍ؛ لذلك يدور البحث في علم المعاني حول الرتب غير المحفوظة .

والرتبة في اللغات غير المعربة هي ما يحدد الوظيفة لكلّ عنصر في الجملة، أمّا في اللغات المعربة، فنرى الرتبة قد منحت عناصر الجملة حرية الحركة بسبب وجود قرينة أخرى هي الإعراب تأخذ على عاتقها تحديد وظيفة عناصر الجملة، و((قد تدعو الحال إلى حفظها إذا كان أمن اللبس يتوقف عليها وذلك، نحو: ضرب موسى عيسى، أو نحو: أخي صديقي، إذ يتعين في موسى أنْ يكون فاعلاً، وفي أخي أنْ يكون مبتدأً محافظة على الرتبة؛ لأنها تزيل اللبس وهي هاهنا تعتبر القرينة الرئيسية الدالة على الباب النحوي))[1] .

والأصل في الترتيب للمركب الإسنادي الاسمي، أنْ يُقدّم المسند إليه على المسند، أي: أنْ يقدم المبتدأ على الخبر هذا هو الأصل، قال سيبويه: ((فالمبتدأ كلّ اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام ... فالمبتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه)) [2]، ويكون ركنا المركب الإسنادي الاسمي(المبتدأ والخبر) على أنماط هي:

ـ مبتدأ + خبر مفرد جامد، نحو: زيدٌ رجلٌ.

ـ مبتدأ + خبر مفرد مشتق، نحو: زيدٌ قائمٌ .

ـ مبتدأ + خبر(شبه جملة)، ظرف أو جار ومجرور، نحو: زيدٌ أمامَ الدار، أو في الدار.

ـ مبتدأ + خبر(جملة فعلية)، نحو : زيدٌ يقومُ .

ـ مبتدأ +خبر(جملة اسمية)،نحو: زيد أبوه يقوم.

ويجوز أنْ يتغير هذا الترتيب في المسند والمسند إليه فيجوز أنْ يتقدم المسند(الخبر) على المسند إليه(المبتدأ)؛ لأنّ الرتبة بين المبتدأ والخبر رتبة غير محفوظة ويكون تقديم الخبر ((تقديماً على نيّة التأخير)) [3] .

أمّا الترتيب في المركب الإسنادي الفعلي، فالأصل فيه أنْ يتقدم المسند على المسند إليه، أي: يجب أنْ يتقدم الفعل على الفاعل؛ ولا يجوز أنْ يتقدم المسند إليه(الفاعل) على المسند(الفعل) ويبقى فاعلاً؛ لأنّ الرتبة في تقديم الفعل على الفاعل منَ الرتب المحفوظة، ((

---

[1] أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: ١٨٨ .
[2] الكتاب :٢ / ١٢٦ .
[3] دلائل الإعجاز : ١٠٦ .

وهذا خلافاً للكوفيين))[1]، الذين يجيزون في ترتيب عنصري المركب الإسنادي الفعلي أنْ يتقدم المسند إليه(الفاعل) على المسند(الفعل) مع بقائه فاعلاً .

عناصر بناء الجملة بين المعيارية والوصفية :

لعلّ أهم مناهج دراسة اللغة تتمثل في منهجين، منهج معياريّ تقليديّ ومنهج وصفيّ استقرائيّ، أمّا الأوّل فهو المنهج المعياريّ، ويقوم ((على فرض القاعدة ... وينأى عنِ الوصف ويتأوّل لما خرج عنِ القواعد التي يصوغها بإحكام شتّى التأويلات، أو يحكم عليها بالشذوذ والقلة إنْ لم يجد فيها تأويلاً مناسباً ولو كان بعيداً، أو مستغرباً))[2]، والآخر فهو بخلاف الأول وهو المنهج الوصفي الذي يقوم ((على وصف اللغة(لغة محدودة)، في زمن محدد، ومكان محدد دون اعتبار للخطأ والصواب فيها، ويصف الحقائق دون فلسفة، أو محاكمة لها، أو إقحام المنطق في تفسيرها، وتأويل الظواهر اللغوية)) [3] .

فالمنهج الوصفي يصف اللغة كما هي دون الحكم عليها بالصحّ، أو الخطأ، وإنّما وصفها كما هي عند المتكلمين بها ومن دون تعليل لما يحدث فيها من ظواهر، على حين أنّ المعيارية تقوم أساساً على الحكم بالصحّ، أو الخطأ على ما تتناوله منَ اللغة؛ لأنّها تلتزم بقواعد تتخذها معياراً للصواب أو الغلط، فما وافقها كان صحيحاً، وما خالفها يُعدّ شاذّاً، أو قليلاً، أو نادراً، أو غلطاً .

وقد يوصف النحو العربي بأنّه عرف المنهجين، لاعتماده على القياس، والتعليل، وهما من أدوات المعيارية، وكذلك اعتماده في بداياته على السماع والسماع من أدوات الوصفية، إذ إنّ ((الاتصال المباشر بالواقع اللغوي أصل من أصول النحو الوصفي، وقد كان أيضاً أصلاً من أصول النحو العربي نتيجة لطبيعة الحياة العربية ولطبيعة الحركة العلمية التي نشأت في مناخ عام أساسه النقل، والرواية، وقد أدّى هذا الاتصال إلى أنْ يكون في النحو اتجاه وصفي في تناول كثير من ظواهر اللغة)) [4]، وعلى هذا نذهب مع القول إنّ الدراسات اللغوية في

---

[1] شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور : ١ / ١٥٩ .
[2] منهج البحث اللغوي ، علي زوين : ٢٣ .
[3] العربية وعلم اللغة الحديث ، محمد محمد داوود : ٩٥ .
[4] النحو العربي والدرس الحديث ، عبده الراجحي : ٥٥ .

العربية قد بدأت وصفية في كثير من أصولها ثم انتهت في الفترات المتأخرة إلى المعيارية، وهي في شطرها الأول عوّلت على استقراء المادة اللغوية من مصادرها الأصلية(السماع، المشافهة)، ثم استنبطت منها القواعد الكلية، والجزئية، أي: جعلت القاعدة خاضعة للاستقراء، وليس العكس، أمّا في شطرها الثاني فقد أخذت بالقواعد التي انتهت إليها، وأخضعت لها المادة اللغوية القديمة، والمستجدة، وتوقّفت في استقرائها عند ما يصطلح عليه بعصر الاستشهاد[١] .

وإذا كان النحو العربي قد انتهت به الحال إلى أنْ يكون معيارياً، متمثلاً بمدرسة البصرة، فإنّ الكثيرين يرون أنّ المدرسة المقابلة لها، وهي المدرسة الكوفية تقوم على المنهج الوصفي، وأنّ أسس المنهج الوصفي الحديث موجودة فيها إلى حدّ ما، إذ يقول الدكتور مهدي المخزومي: ((لو تتبعنا أعمال الكوفيين لوجدناها قريبة الشبه مما ينادي به أصحاب الدرس الحديث فمنهجهم العام يقوم على اعتماد المسموع من كلام العرب والميل عن تحكيم المقاييس العقلية في القضايا النحوية))[٢]، ويذهب بعضهم إلى القول إنّ الكوفيين يمكن أنْ يكونوا روّاداً للمنهج الوصفي المعاصر، إذ يلتقي الكوفيون المنهج الوصفي اللغوي المعاصر في مسألة احترام اللغة، إذ إنّ هذا المنهج يعتد بالكلام المنطوق بأشكاله اللغوية، ومستوياته المختلفة، فلا يفرق بين لغة متكلم، أو آخر فصيحاً كان، أو غير فصيح، وفي أي زمن أو فترة معاصراً كان، أو غير معاصر، وفي أي بيئة لغوية[٣]، فالذي يجعل المنهج الكوفي، أو المدرسة الكوفية تمثل المنهج الوصفي الحديث ((اعتداد الكوفيين بالنقل، وتناولهم القياس تناولا لا يمسّ روح النص اللغوي وجنوحهم عنِ اتباع التأويلات البعيدة، والتوجيهات المتكلفة، والإمعان المنطقي وتعديلهم القواعد حتى تتلاقى مع المسموع ، وتفسيرهم النصوص القرآنية والنصوص اللغوية الأخرى تفسيراً لا يكاد يخالف الظاهر))[٤]، هذه هي أهمّ الأسس التي يقوم عليها المنهج الكوفي، وهي تختلف عنِ المنهج البصري الذي يقوم على القياس المنطقي، وتلتقي مع المنهج الوصفي الحديث الذي يصف الحقائق ويناقشها دون فلسفة، أو محاكمة لها، أو إقحام المنطق في تفسير الظواهر وتأويلها، فهذا التفسير، والتأويل، والتعليل من أسس المعيارية .

---

[١] ينظر : منهج البحث اللغوي : ١٦ .
[٢] مدرسة الكوفة ، مهدي المخزومي : ٣٨١ .
[٣] ينظر : الكوفيون في النحو والصرف ، عبد الفتاح الحموز : ٧ .
[٤] مدرسة الكوفة : ٣٥٢ .

عرفت مدرسة الكوفة بأنّها مدرسة وصفية، وإنّ ذلك ينبغي أنْ لا يكون حكماً عامّاً؛ ((لأنّ الأعمال الأولى لدى أئمة المدرستين اختلط فيها الوصف والتفسير)) [١]، فالنحاة الأوائل منَ المدرستين عملوا على جمع ما استطاعوا منَ الكلام العربي من خلال الذهاب إلى البوادي، والسماع منَ الأعراب بشكل مباشر، أو غير مباشر، على أنّ هذا الجمع لم يكن كاملاً، ثم صنفوا الكلام المجموع على حسب الأسس التي وضعوها، ((ويكمن الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المصنفات، أنّ الكوفيين أكثر احتراماً لكل ما ورد من الكلام العربي أيّاً كان في الغالب من حيث القائل والراوي، وتوافر النظير، أو عدمه، والزمان، والمكان، والشاذّ، والنادر، ومعروف القائل، ومجهوله، والكثير، والقليل ...)) [٢]، فنظرة الكوفيين هي نظرة المنهج الوصفي الحديث الذي ينظر إلى اللغة من حيث هي موجودة دون الأخذ بمعايير القلة، أو الكثرة، أو الشذوذ، أو التعليل .

فالمنهج الوصفي ((هَمُّ الباحث فيه أنْ يشرح ما يقع تحت نظره شرحاً وصفياً موضوعياً دون أنْ يراعي أنّ هذا القول جائز وذاك لا يجوز؛ لأنّ همّه وصف اللغة لا فرض القواعد))[٣] ،أي: أنّ هذا المنهج يعتمد ((من ناحية الباحث على التجرد والموضوعية، ويعتمد في المادة المدروسة على الشكل والوظيفة دون أنْ يدخل في اعتباره أيّ أفكار أخرى خارجة عنِ اللغة نفسها)) [٤] .

أمّا الباحث في المنهج المعياري، فيعتمد على القياس في استنباط الأحكام النحوية وهمّه الحرص على اطّراد القاعدة بناء على الأغلب الشائع منَ الكلام، وما يخالف هذا الأغلب الشائع في نظر المعياري، إمّا شاذّ، أو ضرورة ، وإمّا قليل لا يقاس عليه، وإذا لم يجد له باباً من هذه الأبواب عندها يكون خطأ، أو يؤول لكيلا يخرج عنِ القاعدة المعيارية، وهو في كل هذا يُعمل العقل، أي: يحاول تفسير الظواهر النحوية عقلياً، كما هو الحال في العلل، والعامل النحوي .

ولعل التقسيم المكاني، والزماني لمتكلمي اللغة من أبرز مظاهر معيارية النحو العربي القديم ،إذ جعلوا قسماً يجوز الأخذ منه وأنّ كلامه معيار أو قاعدة، وقسماً لا يجوز الأخذ منه

---

[١] النحو العربي والدرس الحديث ، عبده الراجحي : ٥٨ .
[٢] الكوفيون في النحو والصرف : ٩٦ .
[٣] فقه اللغة العربية وخصائصها، إميل بديع يعقوب : ٩٤ .
[٤] أصول النحو العربي ، محمد عيد : ٦٠ .

ولا يعتد بكلامه ولا يقاس عليه، فأمّا التقسيم المكاني فقال السيوطي: ((والذي عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس، وتميم، وأسد، فإنّ هؤلاء همُ الذين عنهم أكثر ما أخذ، ومعظمه، وعليه أُتكل في الغريب، وفي الإعراب، والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين ... وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حضريّ قط، ولا عن سكان البراري ...))[١]، وبهذا التقسيم فقد((عمد النحاة العرب إلى لهجات متعددة فخلطوا بينها محاولين إيجاد نحو عامّ، لها جميعاً))[٢]، بالرغم مما بينها من فروق .

أمّا التقسيم الزماني للمتكلمين((فهم يشملون بدراستهم مراحل متعاقبة من تأريخ اللغة تبدأ بحوالي مائة وخمسين عاماً ما قبل الإسلام، وتنتهي بانتهاء ما يسمونه عصر الاستشهاد)) [٣] .

إنّ قصر اللغة على قسم منَ المتكلمين بها أدى بالنحاة القدماء إلى وضع قواعد العربية على أساس أنّ قسماً منَ اللغة جائز، وأنّ قسماً منها غير جائز، فلم يكن بدّ من أنْ يواجهوا نصوصاً تخالف ما وضعوه من قواعد، مما يضطرهم للتأويل والتقدير، والضرورة ... وعلى هذا الأساس وقع الخلاف في أبواب النحو، ومثلما وقع الخلاف بين النظرة المعيارية، والنظرة الوصفية في كثير منَ المسائل التي تخص عناصر الجملة ، فقد اختلف في المسند إليه، إذ قرّر النحويون في قواعدهم التي وضعوها أنّ المسند إليه لا يكون إلّا مفرداً، سواء أكان هذا المسند إليه مبتدأ، أم فاعلاً، أم نائباً عنِ الفاعل، إلّا أنّنا نجد من أجاز وقوع الجملة مسنداً إليه من دون قيد، أو شرط ، وأسند إلى الجملة إسناداً معنوياً، وهم الكوفيون، أمثال: هشام بن معاوية الضرير(ت ٢٠٩هـ)، وثعلب(ت ٢٩١هـ)، وغيرهما [٤]، والذين يوصف مذهبهم بأنّه مذهب وصفي، وهناك من أجاز وقوع الجملة مسنداً إليه بشروط، مثل: الفراء(ت ٢٠٧هـ)، ونسب هذا الرأي إلى سيبويه [٥] .

وقد استندوا إلى شواهد فصيحة من لسان العرب كالقرآن والشعر، نحو قوله تعالى: ﴿ **وسواءٌ عليهم أأنذرتَهم أم لم تنذرْهم لا يؤمنون...** ﴾ [٦] ، وهو ما فسَّره ابن يعيش

---

[١] الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي : ٢٢-٢٣ .
[٢] فقه اللغة العربية وخصائصها: ٩٩ .
[٣] اللغة بين المعيارية والوصفية ، تمام حسان : ٣٢ .
[٤] ينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٦٣ .
[٥] ينظر : البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي : ١ / ١٧٣ ، مغني اللبيب : ٢ / ٦٣ ، همع الهوامع : ١ / ٥٢٣ .
[٦] البقرة : ٦ .

بقوله: ((الفعل ههنا في تأويل مصدر والمعنى سواء عليهم الإنذار، أو عدم الإنذار، فالإنذار وما عطف عليه مبتدأ في المعنى وسواء الخبر)) [١]، إذ أوّل الجملة(أأنذرتهم) بالمفرد، ويشير النحاة إلى أنّ كلّ الجمل التي لها محلّ منَ الإعراب تؤول بالمفرد كما يذكر ابن مالك [٢]، فكذلك هي الجملة إنْ وقعت مبتدأ، فهي جملة لها محلّ .

ويذكر الشاطبي(ت ٧٩٠هـ): أنّ المبتدأ وقع جملة في اللغة، وهو كثير في القرآن والكلام العربي[٣]، فالمسند إليه(المبتدأ) جاء جملة .

ومما قيل فيه إنّ الجملة وقعت مسنداً إليه(فاعلاً)، قوله تعالى:﴿ **ثمّ بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجُنُنّه** ﴾[٤]، فقد عُدّت جملة(ليسجننه)، فاعلاً للفعل بدا، قال ابن هشام: ((وقال الكوفيون الجملة فاعل)) [٥]، فأجازوا الإسناد للجملة على أنّها فاعل .

وممّا وردت فيه الجملة مسنداً إليه(نائباً عنِ الفاعل) قوله تعالى:﴿ **قيلَ يا نوحُ اهبطْ بسلامٍ منّا . . .** ﴾[٦]، إذ جعلت جملة(يا نوح) نائباً عنِ الفاعل، قال أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) : ((يا، و نوح في موضع رفع لوقوعها موقع الفاعل ...)) [٧] .

ومما وردت فيه الجملة مبتدأ في الشعر، قول ذي الرمة [٨] :

سواءٌ عليك اليومَ أنصاعتِ النّوى

بخرقاءَ أم أنحى لك السيفَ ذابحُ

إذ جاءت الجملة(أنصاعت) بعد همزة التسوية على أنّها مبتدأ[٩] .

فهذه الأمثلة وغيرها ـ التي سترد في البحث ـ تظهر أنّ هناك من يجيز أنْ يكون المسند إليه جملة وليس مفرداً فقط، وأنّ إجازته مبنية على نصوص أوردها المتكلمون للغة نفسها، وهي واقعة بالفعل في أفصح النصوص العربية .

---

[١] شرح المفصل : ١ / ٩٣ .
[٢] ينظر : شرح التسهيل ، ابن مالك : ٣ / ١٧١ .
[٣] ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، أبو إسحاق الشاطبي : ٢ / ٥٤٠ .
[٤] يوسف : ٣٥ .
[٥] مغني اللبيب : ٢ /٦٣ .
[٦] هود : ٤٨ .
[٧] التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري : ٢ / ٤٥٤ .
[٨] ديوانه : ٩٩ .
[٩] ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٤١١ ، إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٤٤ .

إنّ من يقرّ بمجيء المسند إليه جملة أخذ بظاهر ما ورد في اللغة من نصوص وهذا الأخذ بالظاهر يناسب السماع عند المتقدمين والوصفية عند المحدثين، إذ أشاروا إلى مجيء الجملة مبتدأ، وفاعلاً، ونائباً عنِ الفاعل، مثلما أجازوا مجيء الجملة: خبراً، وحالاً، وصفة ... ولقد أشاروا إلى هذا ضمناً، فعندهم منَ الكلام ما يكون كلمة، قال ابن مالك [1]:

واحدُهُ كلمةٌ والقولُ عَمْ

وكلمةٌ بها كلامٌ قدْ يُؤَمْ.

فالكلمة قد يقصد بها الكلام، نحو: (لا إله إلّا الله)، أي: قولي: لا إله إلّا الله، وهذا يمكن اتخاذه أصلاً لتسويغ مجيء الجملة بمعنى المفرد .

إنّ ما ورد من نصوص جاءت فيها الجملة مسنداً إليه، سواء أكان هذا نصّاً قرآنياً، أم مثلاً عربياً، أم شعراً حفّز قسماً منَ المحدثين إلى الأخذ بذلك، منهم الدكتور عبد الفتاح الحموز، إذ قال: ((فإنّني أذهب من غير تردد إلى إجازة وقوع الجملة الفعلية، أو الاسمية، فاعلاً أو مبتدأ ... ؛ لأنّ في ذلك هجراً للتأويل والتقدير، وحملاً للنص القرآني وغيره على ظاهره، ولا ضرورة تدعو إلى حمله على غير الظاهر؛ لأنّ ذلك لا يلجأ إليه إلّا إذا استعصى الحمل على الظاهر)) [2] .

وذهب إليه الدكتور عبد القادر المهيري، إذ قال: ((إلّا أنّ تصنيف النحاة للجملة يعوزه الاستقصاء، فقد أهملوا جانباً منَ الجمل رغم أنّ لها في أداء المعنى وظيفة لا يمكن أنْ تنكر، وأنّها تقوم بوظائف يمكن أنْ يقوم بها المفرد، ذلك شأن الجملة الواقعة فاعلاً، والجملة الواقعة مبتدأ ...)) [3] .

فإذاً السماع عند القدماء، والوصفية عند المحدثين أجازتا لهذا العنصر من عناصر الجملة(المسند إليه) أنْ يأتي جملة وليس اسماً محضاً فقط .

وأمّا من لم يقرّ بمجيء المسند إليه جملة وأنّه لا يكون إلّا مفرداً فقد أوّلَ ما وجده جملة؛ لكي يتّسق مع القواعد المفترضة التي وضعها النحاة دون الالتفات إلى ما يعرف بالحدث

---

[1] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٦/١ .

[2] ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من مسائل ، عبد الفتاح الحموز : ١٤٠ ، وينظر : التأويل النحوي في القرآن الكريم : ٨٩٧ .

[3] نظرات في التراث اللغوي العربي، عبد القادر المهيري : ٣٩ .

اللغوي، الذي يقرُّ بأنّ المتكلمين أوردوا هذا في كلامهم ، فأخذوا يأوّلون ما وجدوه من نصوص لكي يحافظوا على القاعدة التي وضعت، وبُنيت على استقراء قسم منَ اللغة وليس اللغة كلّها، وما يخرج عن هذه القاعدة يحاولون إعادته إليها بما يناسب النظام النحوي الذي وضعوا قواعده، ومخالفه يجب أنْ يعود إليه بشتّى التأويلات، وإنْ كان هذا المخالف نصّاً قرآنياً، فإنّه يُتأوّل ليصبح موافقاً لما قرّره النحاة، فأصبح النصّ تبعاً للقاعدة وليس القاعدة مستنبطة منَ النص، ((وانقلب البحث في النصوص التي تذكر قواعدها إلى البحث في القواعد التي تذكر نصوصها))[1]، فغلبت القاعدة على النص، وهذا ما لا يمكن الاستكانة إليه، والتسليم له؛ لأنّ النصوص المسموعة والعالية الفصاحة تردّه، أو أنّ الاستعمال يردّه ، وإذا تعارض القياس مع الاستعمال، فيجب الأخذ بالاستعمال، قال ابن جني(ت ٣٩٢هـ) في باب تعارض السماع والقياس: ((إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم تقسه في غيره))[2]، وقال في موضع آخر: ((وإنْ شذّ الشيء في الاستعمال وقوى في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإنْ لم ينتهِ قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله)) [3] .

نخلص مما تقدم إلى أنّ الجملة وردت مسنداً إليه في نصوص فصيحة موثوقة منَ القرآن الكريم، والشعر، وكلام العرب، وأنّ اللغة استعمال وتداول قبل أنْ تقنّن في قواعد، فالقواعد مستنبطة منَ اللغة وليس العكس، وهذا ما ستكشف عنه فصول الرسالة .

---

[1] أصول النحو العربي : ١٠١ .
[2] الخصائص : ابن جني : ١ / ١١٧ .
[3] المصدر نفسه : ١ / ١٢٤ .

الفصل الأوّل

الجملةُ مبتدأ

توطئة الفصل:

ورد في لسان العرب: ((والبدءُ: فعلُ الشيء أوّلُ، بدأ به، وبدأه يبدؤه بدءاً، وأبدأه وابتدأه ... وأبدأتُ بالأمر بدءاً: ابتدأتُ به، وبدأتُ الشيء فعلتُه ابتداءً ... والبدءُ والبديءُ: الأوّل ... وبادئ الرأي : أوّلُه وابتداؤه ...)) [1] .

وسمّي الاسم الذي يجيء في أوّل الكلام مبتدأ؛ لأنّ الكلام ابتدئ به، فهو الأوّل في الكلام، والمقدّم فيه، قال سيبويه: ((فالمبتدأ أوّل جزء كما كان الواحد أوّل العدد، والنكرة قبل المعرفة))[2]، من هنا كان المعنى الاصطلاحي للمبتدأ مأخوذاً من معناه اللغوي، وهو ما يتضح من أقوال النحويين فيه .

قال سيبويه في تعريفه، هو: ((كلّ اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلّا بمبني عليه، فالمبتدأ الأوّل والمبني ما بعده عليه ...))[3]، وعرّفه ابن يعيش بقوله: ((اعلم أنّ المبتدأ كلّ اسم ابتدأته، وجردته منَ العوامل اللفظية للإخبار عنه)) [4] .

فسيبويه أشار إلى بناء الجملة الاسمية منِ اسم وما يُبنى عليه، وابن يعيش أشار إلى الابتداء الذي يعني التجرّد منَ العوامل اللفظية.

أمّا العلامة الإعرابية قبل دخول العوامل على الاسم المبتدأ فهي الرفع للمبتدأ وما يُبنى عليه، وهو الخبر.

والجملة الاسمية هي الجملة المركبة منَ المبتدأ وما يُبنى عليه، أو المبني عليه بتعبير سيبويه، أو الخبر بتعبير النحويين بعد سيبويه .

((والمبتدأ هو الاسم، أو ما في تقديره ...))[5]، والمقصود بالاسم، الاسم الصريح كقولنا: (زيدٌ أخوك)، وأمّا ما في تقدير الاسم، فهو المصدر المؤول نحو قوله تعالى: ﴿ **وأنْ تصوموا خيرٌ لكم** ﴾[6]، والتقدير: (صومُكم خيرٌ لكم)، ((وهو بمنزلة الاسم الصريح)) [7].

[7].

---

[1] لسان العرب ، ابن منظور، مادة (بدأ) : ١ / ٢٦-٢٧ .
[2] الكتاب : ١ / ٢٤ .
[3] المصدر نفسه : ٢ / ١٢٦ .
[4] شرح المفصل : ١ / ٨٣ .
[5] المقرب ، ابن عصفور : ١ / ٨٢ .
[6] البقرة : ١٨٤ .
[7] شرح التصريح على التوضيح ، الأزهري : ١ / ١٨٩ .

واختلف النحاة البصريون والكوفيون في العامل في المبتدأ، فقد ((ذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان ... وذهب البصريون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأمّا الخبر فاختلفوا فيه)) [١]، فالعامل في المبتدأ عند الكوفيين لفظي، وعند البصريين معنوي .

والأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفة؛ لأنّك لا تبدأ كلامك بما هو مجهول عند المخاطب، وأمّا الخبر فنكرة ؛ لأنّه موضع الفائدة، ولا يجوز العكس، إلّا في حالات ذكرها النحويون، قال ابن يعيش: ((اعلم أنّ أصل المبتدأ أنْ يكون معرفة، وأصل الخبر أنْ يكون نكرة؛ لأنّ الغرض من الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عنِ النكرة لا فائدة فيه)) [٢] .

وقد ابتدئ بالنكرة في مواضع مخصوصة، لحصول الفائدة وتلك المواضع ((النكرة الموصوفة، والنكرة إذا اعتمدت على استفهام، أو نفي، وإذا كان الخبر عنِ النكرة ظرفاً، أو جارّاً ومجروراً وتقدم عليها)) [٣]، ومنهم من زاد على هذه المواضع، فمنَ المتأخرين من تتبعها وأنهاها إلى نيّفٍ وثلاثين [٤] .

والأصل في الجملة الاسمية المكوّنة منَ المبتدأ والخبر تقديم المبتدأ على الخبر، وهو موضع خلاف بين النحويين، فقد((ذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة، فالمفرد، نحو: قائمٌ زيدٌ، وذاهب عمرو، والجملة، نحو: أبوه قائمٌ زيدٌ، وأخوه ذاهب عمرو، وذهب البصريون إلى أنّه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ،المفرد والجملة)) [٥]، وقال ابن مالك [٦] :

والأصلُ في الأخبارِ أنْ تؤخّرا

وجوّزُوا التقديمَ إذ لا ضررا .

وقيل: ((إنّ المنع عنِ الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح، وإنّ المنع في مثل: زيدٌ قائمٌ، وزيدٌ قائمٌ أبوه منطلقٌ)) [٧] .

---

[١] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري:/مسألة :٤ ، وينظر : شرح المفصل : ١ / ٨٥ .
[٢] شرح المفصل : ١ / ٥٨ ، وينظر : المقرب : ١ / ٨٢ .
[٣] شرح المفصل : ١ / ٨٦ .
[٤] ينظر:شرح شذور الذهب ، ابن هشام الأنصاري:٢١٢
[٥] الإنصاف في مسائل الخلاف /مسألة: ٩.
[٦] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١ / ٢٢٧ .
[٧] المصدر نفسه : ١ / ٢٢٨ .

ومما اختُلِفَ فيه أيضاً القول في تحمُّل الخبر الجامد ضميراً للمبتدأ، إذ((ذهب الكوفيون إلى أنّ خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً يتضمّن ضميراً يرجع إلى المبتدأ... وذهب البصريون بأنّه لا يتضمّن ضميراً)) [1] .

فالكوفيون يرون أنّ في الاسم الجامد ضميراً ((وإنْ كان اسماً غير صفة؛ لأنّه في معنى ما هو صفة، ألا ترى أنّ قولك: زيدٌ أخوك، في معنى: زيدٌ قريبُك، وعمرو غلامُك في معنى: عمرو خادمك، وقريبك، وخادمك يتضمّن كلّ واحد منهما الضمير، فلما كان خبر المبتدأ ها هنا في معنى ما يتحمل الضمير وجب أنْ يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ)) [2]، فعندهم هذه الأسماء في معنى الاسم المشتقّ الذي يحتمل ضميراً .

أمّا البصريون فقالوا: ((لا يتضمّن ضميراً وذلك؛ لأنّه اسم محض غير صفة، وإذا كان عارياً عنِ الوصفية، فينبغي أنْ يكون خالياً عنِ الضمير؛ لأنّ الأصل، في تضمّن الضمير أنْ يكون للفعل، وإنّما يتضمّن الضمير منَ الأسماء ما كان مشابهاً له ومتضمّناً معناه ... وما وقع الخلاف فيه ليس بينه وبين الفعل مشابهة بحال، ألا ترى انّك إذا قلت: زيدٌ أخوك، كان دليلاً على الشخص الذي دل عليه زيد وليس فيه دلالة على الفعل، فكذلك إذا قلت: عمرو غلامك...))[3] .

المبتدأ جملة مسند إليها :

مما تقدم من كلام على المبتدأ يظهر أنّ المبتدأ يأتي اسماً صريحاً، نحو: (زيد)، ويأتي اسماً غير صريح، وهو المصدر المؤول، نحو: (أنْ تصوموا)، ولا خلاف في ذلك بين النحاة الذين قرّروا أنّ المبتدأ مفرد .

ومثلما وقع الخلاف في كثير من مسائل المبتدأ فقد وقع في مجيء المبتدأ جملة أيضاً فالخلاف هو هل تقع الجملة مبتدأ أو لا ؟، أي: هل تكون الجملة مسنداً إليها ؟، فكان النحاة في هذه المسألة على فريقين فريق يمنع أنْ تقع الجملة مبتدأ، وبشكل أعمّ يمنع أنْ تقع الجملة مسنداً إليها ولا يجيز إلّا ما أجازته القواعد التي وضعها النحاة التي قررت أنّ المبتدأ مفرد، وفريق آخر يجيز أنْ تقع الجملة مبتدأ، أو تقع مسنداً إليها .

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف / مسألة:٧.
[2] المصدر نفسه / مسألة:٧ .
[3] المصدر نفسه /مسألة:٧ .

وأشار ابن هشام إشارةً واضحة ودالّة على أنّ الجملة المسند إليها إحدى الجمل التي لها محلّ منَ الإعراب، بقوله: ((هذا الذي ذكرتُهُ منِ انحصار الجمل التي لها محلّ في سبع ـ جارٍ على ما قرّروا، والحق أنّها تسعٌ، والذي أهملوه: الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها))[1]، فابن هشام يؤكد إهمال النحاة لنوعين منَ الجمل التي لها محلّ منَ الإعراب، إحداها الجملة المسند إليها ومن ضمن الجمل المسند إليها، الجملة الواقعة مبتدأ، فالمبتدأ هو أحد العمد التي يسند إليها ، وقول ابن هشام:(والحق أنّها تسع) يؤكد إقرارَهُ بأنّ المبتدأ يمكن أنْ يأتي جملة وليس فقط مفرداً، وذلك باعتماده النصوص الفصيحة التي وردت واعتُمِدَ عليها في إجازة مجيء الجملة مبتدأ سواء أكانت هذه النصوص نثراً أم شعراً .

وفيما يأتي تفصيل للأنماط التركيبية، والمواضع التي وردت فيها الجملة مسنداً إليه(مبتدأ):

أولا – الجملة الواقعة بعد(سواء) وهمزة التسوية :

وردت الجملة مسنداً إليه(مبتدأ) بعد همزة التسوية، نحو قوله تعالى:﴿ **إنّ الذين كفروا سواءٌ عليهم أأنذرتَهم أمْ لم تنذرْهم لا يؤمنون** ﴾[2]، فجملة(أنذرتهم) وقعت بعد همزة التسوية مسبوقة بسواء .

واختلف النحويون في إعراب جملة(أأنذرتهم) فمنهم من أعربها بأنّها خبر، ومنهم من أعربها بأنّها فاعل، وأعربها قسم آخر مبتدأ، أي: أنّ جملة(أأنذرتهم) أُسند إليها كونها وقعت مبتدأ، وسنبدأ بأهمّ الآراء التي لم تعرب جملة(أأنذرتهم) مبتدأ :

١– إعراب جملة(أنذرتهم) خبراً :

نُقل عنِ المبرّد بأنّ: ((سواء عليهم، رفع بالابتداء، وأأنذرتهم أم لم تنذرهم الخبر)) [3]، فالجملة الفعلية بعد همزة التسوية عند المبرد في محلّ رفع خبر لسواء، وإلى هذا ذهب أبو علي الفارسي عندما عدّ(سواء) لابدّ من أنْ تكون مبتدأ .

---

[1] مغني اللبيب : ٢ / ٨٨ ، وينظر : حاشية الشمني ، أحمد بن محمد الشمني : ٢ / ١٤٢،الأشباه والنظائر،السيوطي: ٣٩/٢ ، حاشية الدسوقي على متن مغني اللبيب ، محمد عرفة الدسوقي : ٢ / ١٠٦-١٠٧ ، إعراب الجمل وأشباه الجمل ، فخر الدين قباوة : ١٤٣ .

[2] البقرة : ٦ .

[3] إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس : ١ / ١٨٤ .

قال: ((فإنْ رفعته بأنّه خبر لم يجز؛ لأنّه ليس في الكلام مخبر عنه ... ولأنّه قبل الاستفهام، وما قبل الاستفهام لا يكون داخلاً في حيز الاستفهام فلا يجوز إذن أنْ يكون الخبر عمّا في الاستفهام متقدماً على الاستفهام)) [١]، ويقصد بقوله:(ليس في الكلام مخبر عنه)، أنّنا إذا اعتبرنا(سواء) خبراً فإنّ جملة (أأنذرتهم) لا تصلح أنْ تكون مُخبَراً عنها، أي: لا تصلح أنْ تكون مبتدأ، وقد ردّ ابن الحاجب كلام أبي علي بقوله: ((وقول أبي علي: سواء مبتدأ؛ لأنّ الجملة لا تكون مبتدأ، مردود بأنّ المعنى سواء عليهم الإنذار، وعدمه وبأنّه كان يلزم عود الضمير إليه، ولا ضمير يعود إليه في هذا الباب كلّه))[٢]، هذا في مجال عدم صلاح الجملة أنْ تكون مبتدأ، أمّا ما ذكره في مجال الاستفهام، فقد أُجيب عنه: ((أنّ الهمزة وأم مجردتان لمعنى الاستواء، وقد انسلخ عنها معنى الاستفهام ... يعني أنّ هذا جرى على صورة الاستفهام، ولا استفهام)) [٣] .

على حين أنّ أبا علي نفسه قد قرّر أنّ الاستفهام معناه الخبر، إذ يقول: ((لفظُهُ لفظُ الاستفهام ومعناه الخبر)) [٤]، فكيف يحتجّ بالاستفهام مانعاً لإعراب سواء خبراً، ((فسواء خبر قُدّم وجوباً؛ لأنّه لو تأخّر، لتوهم السامع أنّ المتكلم مستفهم حقيقة)) [٥]، وقد تقرّر أنّ الهمزة مستعارة للتسوية، وليس للاستفهام .

إنّ اعتبار(سواء) مبتدأ، وعدم اعتباره خبراً لكي لا تعدّ الجملة الفعلية(أأنذرتهم) الواقعة بعد همزة التسوية مبتدأ، ويصبح الإسناد للفعل.

وقيل: ((يجوز على قياس ما حكاه سيبويه: إنّ خيراً منك زيد، أنْ تجعل(سواء عليّ) مبتدأ ويكون(قيامك وقعودك) خبراً، وتكون قد أخبرت عنِ النكرة بالمعرفة؛ لأنّ النكرة فيها تخصيص بـ(عليّ) كما في خير منك)) [٦] .

أمّا إعراب جملة(أنذرتهم) فاعلاً لـ(سواء)، فسوف يكون موضعه في الفصل الثاني(الجملة فاعلاً) .

---

[١] الحجة للقراء السبعة ، أبو علي الفارسي : ١ / ٢٦٩ .
[٢] الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١٩١ .
[٣] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، الزمخشري : ١ / ١٦٣ ، وينظر : شرح المفصل : ١ / ٩٣٢ ، التبصرة والتذكرة ، عبد الله بن علي الصيمري : ١ / ٤٧٢-٤٧٣ .
[٤] الحجة للقراء السبعة : ١ / ٢٦٤ .
[٥] همع الهوامع : ١ / ٣٣٠ .
[٦] البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ابن أبي الربيع : ١ / ٥٣٦ .

٢- إعراب جملة(أأنذرتهم) مبتدأ :

وهو الأكثر في إعراب جملة(أنذرتهم)، فقد ذهب الزمخشري في أحد قوليه إلى اعتبار الجملة الفعلية(أأنذرتهم) مبتدأ، قال: ((...أو يكون(أأنذرتهم أم لم تنذرهم) في موضع الابتداء وسواء خبراً مقدماً بمعنى: سواء عليهم إنذارك وعدمه والجملة خبر لإنّ)) [١] .

فالزمخشري يصرح بأنّ هذه الجملة هي المبتدأ، وهو يقدر أنذرتهم بالإنذار، أي: يقدر الجملة بالمفرد، وهذا هو الحال مع جميع الجمل التي لها محلّ منَ الإعراب، فالجملة لها محلّ منَ الإعراب إذا وقعت في موقع المفرد، أي: أنْ يكون المحلّ في الأصل للمفرد، ثم تقوم الجملة مقامه ويمكن رفعها وإحلال المفرد محلّها دون أنْ يصيب الكلام خلل، قال ابن مالك: ((المفرد هو الأصل في الخبر، والحال، والنعت، والجملة الواقعة خبراً، أو حالاً، أو نعتاً نائبة عنِ المفرد ومؤولة به))[٢]، إلّا أنّ الرضي (ت ٦٨٦هـ) لا يتفق مع ما ذهب إليه ابن مالك بشكل مطلق، فيقول: ((ولا نقول إنّ الأصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم، وإنّ الجملة إنّما كان لها محلّ لكونها فرع المفرد؛ لأنّ ذلك دعوى بلا برهان، بل يكفي في كون الجملة ذات محلّ وقوعها موقعاً يصحّ وقوع المفرد هناك)) [٣] .

ويضيف الزمخشري إلى كلامه السابق معلّلاً الإخبارَ عنِ الفعل فيقول: ((فإنْ قلت: (الفعل) أبداً خبر لا مخبر عنه، فكيف صحّ الإخبار عنه في هذا الكلام ؟ قلت: هو جنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ إلى جانب المعنى، وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع من كلامهم مع المعاني ميلاً بيّناً)) [٤] .

وممالا يجعل مجالاً للشك في أنّ الزمخشري جعل جملة(أنذرتهم) مسنداً إليها(مبتدأ)، ما ذكره ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ)، قال: ((وذهب الزمخشري في التفسير إلى أنّ(سواء عليّ) خبر مقدم، و(أقمت أم قعدت) في موضع المبتدأ، ذكر ذلك في قوله تعالى:﴿ **سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم** ﴾، وليس الأمر على ما ذكر، لما ذكرته من أنّ المبتدأ لا يكون جملة، وإنّما يكون مفرداً)) [٥] .

---

[١] الكشاف : ١ / ١٦٢ ، وينظر : الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة ، ابن عابدين : ٤٤ .
[٢] شرح التسهيل ، ابن مالك : ٣ / ١٧١ ، وينظر : شرح اللمع للأصفهاني ، أبو الحسن الباقولي : ٢٩٢ .
[٣] شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢٩٨ .
[٤] الكشاف : ١ / ١٦٢-١٦٣ ، وينظر : حاشية الشهاب ، أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين : ١ / ٢٦٨ .
[٥] البسيط في شرح جمل الزجاجي : ١ / ٥٣٦-٥٣٧ .

فابن أبي الربيع وإنْ كان لا يجيز أنْ تكون الجملة مبتدأً أو مسنداً إليها كما هي، إلّا أنّه يثبت أنّ هناك من يذهب في رأيه إلى جعل الجملة مسنداً إليها(مبتدأ) ويجعل الفعل مخبراً عنه، وهذا الرأي حكم بظاهر الكلام من دون تأويله وفقا للقواعد والمعايير النحوية على اعتبار أنّ المتكلم أورده هكذا ولو أراد غيره لتكلم به .

وقد ذهب الفخر الرازي(ت ٦٠٤هـ) إلى أنّ الأولى عنده: ((أنْ تكون(أأنذرتهم أم لم تنذرهم) في موضع الابتداء وسواء خبره مقدماً بمعنى سواء عليهم إنذارك وعدمه)) [١] .

وأشار الرازي إلى أنّ من قال: إنّ الفعل لا يخبر عنه قد قُدِح في قوله من وجوه، (وسنذكر هذه الوجوه لبيان ما يعتقد به الرازي من أنّ الإخبار عنِ الفعل جائز) وهذه الوجوه هي:

((أحدها: أنّ قوله(أنذرتهم أم لم تنذرهم) فعل وقد أخبر عنه بقوله(سواء عليهم)، ونظيره قوله﴿ **ثمّ بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجُنُنّه حتّى حينٍ** ﴾ [٢]، فاعل(بدا) هو(ليسجننه) .

وثانيها: أنّ المخبر عنه بأنّه فعل لابدّ وأنْ يكون فعلاً، فالفعل قد أُخبر عنه بأنّه فعل، فإنْ قيل: المخبر عنه بأنّه فعل هو تلك الكلمة وتلك الكلمة اسم قلنا فعلى هذا: المخبر عنه بأنّه فعل إذا لم يكن فعلاً بل اسماً كان هذا الخبر كذباً، والتحقيق أنّ المخبر عنه بأنّه فعل إمّا أنْ يكون اسماً أو لا يكون، فإنْ كان الأول كان هذا الخبر كذباً؛ لأنّ الاسم لا يكون فعلاً، وإنْ كان فعلاً فقد صار الفعل مخبراً عنه .

وثالثها: أنّا إذا قلنا: الفعل لا يخبر عنه، فقد أخبرنا عنه بأنّه لا يخبر عنه، والمخبر عنه بهذا الخبر لو كان اسماً لزم أنّا قد أخبرنا عنِ الاسم بأنّه لا يخبر عنه، وهذا خطأ وإنْ كان فعلاً صار الفعل مخبراً عنه)) [٣] .

ويضيف الرازي: ((ثم قال هؤلاء: لما ثبت أنّه لا امتناع في الإخبار عنِ الفعل لم يكن بنا حاجة إلى ترك الظاهر، أمّا جمهور النحويين فقد أطبقوا على أنّه لا يجوز الإخبار عنِ الفعل)) [٤] .

---

[١] مفاتيح الغيب ، الرازي : ٢ / ٤٥ .
[٢] يوسف : ٣٥ .
[٣] مفاتيح الغيب: ٢ / ٤٦ ، وينظر : اللباب في علوم الكتاب ، ابن عادل : ١ / ٣٠٩ .
[٤] مفاتيح الغيب : ٢ / ٤٦ .

وبهذا الاستدلال يثبت الرازي أنّ الإخبار عنِ الفعل جائز وواقع وليس هناك حاجة إلى العدول، أو ترك ظاهر الكلام والانصراف عنه إلى التأويل، وأمّا قوله (جمهور النحويين قد أطبقوا على أنّه لا يجوز الإخبار عنِ الفعل) فيشير إلى أنّ هناك من يجيز الإخبار عنِ الفعل وهم غير الجمهور .

ويعلل الرازي أنّه قال: أنذرتهم ولم يقل إنذارك بقوله: ((... ولو قال سواء عليهم إنذارك وعدم إنذارك لما أفاد أنّ هذا المعنى إنّما حصل في هذا لوقت دون ما قبله، ولما قال (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) أفاد أنّ هذه الحالة إنّما حصلت في هذا الوقت فكان ذلك يفيد حصول اليأس وقطع الرجاء منهم)) [١]، وبالإضافة إلى هذا الوجه المعنوي قيل: لم يؤتَ بالمصدر على الأصل والحقيقة لوجه لفظي وهو حُسن دخول الهمزة وأم؛ لأنّ الاستفهام بالفعل أولى[٢].

ولم يجعل الهمذاني(ت ٦٤٣هـ) سواء مبتدأ ومابعده الخبر لكونه نكرة ، فقال: ((فإنْ قلت: ما منعك أنْ تجعل(سواء) مبتدأ، وما بعده خبر كما زعم بعضهم ؟، قلت: منعني تنكيره)) [٣].

وقد استُدّل بهذه الآية وما يماثلها ((على جواز تقديم الخبر على المبتدأ خلافاً للكوفيين، أي: إنذارك إياهم وعدمه مستويان)) [٤] .

وممّن قال منَ النحاة بأنّ الجملة(أأنذرتهم) تعرب مبتدأ، ابن هشام الأنصاري وهو الذي استدرك الجملة المسند إليها وألحقها بالجمل التي لها محلّ منَ الإعراب، فقد ذكر جملتين لهما موضع منَ الإعراب، الأولى: المستثناة والأخرى: الجملة المسند إليها، فقال ما نصّه: ((وأمّا الثانية، فنحو: (سواء عليهم أأنذرتهم)، إذا أعرب سواء خبراً وأنذرتهم مبتدأ ...(أنذرتهم) في تأويل المصدر وإنْ لم يكن معها حرف سابك))[٥]، أي: هذه الجملة مبتدأ مؤخر في محلّ رفع؛ وإنّما صحّ ذلك لقيامها مقام المفرد، أي: إنذارك وعدمه سواء [٦] .

---

[١] مفاتيح الغيب : ٢ / ٤٦ ، وينظر : حاشية الشهاب : ١ / ٢٦٩ .
[٢] ينظر : حاشية الشهاب : ١ / ٢٦٩ .
[٣] الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ، المنتجب الهمذاني : ١ / ١٣٧ .
[٤] الإرشاد إلى علم الإعراب ، شمس الدين الكيشي : ١٢٢ ، وينظر : شرح المفصل في صنعة الإعراب ، القاسم بن الحسين الخوارزمي : ١ / ٢٦٣-٢٦٤ .
[٥] مغني اللبيب : ٢ / ٨٨-٨٩ ،وينظر: إعراب الجملة وأشباه الجمل : ١٤٥ .
[٦] ينظر : حاشية الدسوقي : ٢ / ١٠٧ .

فهذه الجملة تؤول بالمصدر وإنْ لم يكن معها حرف من الأحرف المصدرية المتمثلة بـ ((أنّ، وأنْ، وما، ولو، كي)) [1]، إذ لا يوجد أحدها مع الفعل(أأنذرتهم)، فهذه جملة فعلية وقعت مبتدأ كما قرّره ابن هشام .

وفي مجيء المبتدأ جملة يقول الشاطبي: ((قد وقع المبتدأ جملة في اللغة؛ لأنّ المعنى المفرد، نحو: سواء عليّ أقمت أم قعدت، وهو كثير في القرآن والكلام العربي؛ لأنّ أقمت أم قعدت في تقدير قيامك وقعودك ، ولم يكن ذلك ضائراً))[2]، وهذا يعني أنّ المبتدأ وقع جملة في اللغة وهذا يؤيده النص الفصيح سواء أكان قرآناً أم غيره من الكلام العربي، ولا يضر تقدير الجملة بالمفرد، فقد ذكرنا قول ابن مالك، والرضي من أنّ الجملة لابدّ من أنْ تقدر بالمفرد حتّى يكون لها محلّ منَ الإعراب، ويكمل الشاطبي فيقول: ((فإنْ قيل هذا إقرار بمذهب الكوفيين، قيل: إنْ أرادوا هذا المقدار، فنحن نوافقهم عليه، ولا يبقى بين الفريقين خلاف فإنْ أرادوا غير ذلك، فلا نقول به)) [3]، فالمهم في قول الشاطبي أنّه يثبت أنّ المذهب الكوفي أو المدرسة الكوفية تجيز أنْ تأتي الجملة مسنداً إليها(مبتدأ) وأنّ هناك خلافاً بين فريقين، فريق يعتمد ظاهر الجملة ويصفها كما هي، وفريق آخر يُخضع ما يرد من ذلك، للقواعد، إنْ لم توافقها، أوّلها حتّى تطابقها أو تتسق معها .

وذهب الدكتور محمد حماسة منَ المحدثين إلى القول بأنّ النحاة يختلفون في تحليل مثل هذا التركيب وأحد أوجه التحليل أنّ سواء خبر مقدم وما بعده مبتدأ، وأنّ ما جاء من هذه الجمل أوّلوه على المصدر حتّى مع عدم وجود حرف مصدري، أي: من غير سابك [4] .

فالخلاف واقع بسبب ورود المبتدأ جملة، وإذا أُريد أنْ يكون لهذه الجملة محلّ منَ الإعراب، فيجب أنْ يحلَّ المفرد محلّها .

وكذلك هو الحال مع قوله تعالى: ﴿ **وإنْ تدعوهم إلى الهدى لا يتبعوكم سواءٌ عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون** ﴾[5]، فقد ذكر الفراء: ((أنّ جملة الكلام فيها معنى رفع، وأنّ(سواء عليكم أدعوتموهم أدعوتموهم أم أنتم صامتون) فيه شيء يرفع(سواء عليكم)، ولا يظهر مع الاستفهام، ولو قلت: سواء عليكم صمتكم ودعاؤكم تبيّنَ الرفع الذي في الجملة)) [6] .

---

[1] شرح التصريح : ١ / ٣٩٢ .
[2] المقاصد الشافية : ٢ / ٥٤٠ .
[3] المقاصد الشافية: ٢ / ٥٤٠ .
[4] ينظر : بناء الجملة العربية : ٥٠ .
[5] الأعراف : ١٩٣ .
[6] معاني القرآن ، أبو زكريا الفراء : ٢ / ١٩٥ .

ويقصد الفراء بقوله:(فيه شيء يرفع سواء ...)، أنّ جملة(أدعوتموهم) وهي المبتدأ قد رفعت(سواء)، وهو الخبر؛ لأنّ المبتدأ والخبر عند الكوفيين مترافعان، فأحدهما يعمل في الآخر .

إنّ ما ورد من آراء النحويين بجواز مجيء الجملة في محلّ رفع مبتدأ بالاعتماد على نصوص، تدل على أنّ هذه الآراء بُنيت على نصوص منَ اللغة نفسها، والتي لم يستقرئها اللغويون والنحاة بشكل عامّ، فما ورد من نصوص يعضّدُ مجيء الجملة مبتدأ، وقد ورد ذلك في أفصح النصوص، آي القرآن الكريم وشعر العرب .

ومما ورد في القرآن وتنطبق عليه آراء النحاة التي أجازت مجيء الجملة مبتدأ :

قوله تعالى:﴿ **سواءٌ علينا أجزعنا أمْ صبرنا ما لنا من محيصٍ** ﴾ [١] .

وقوله:﴿ **قالوا سواءٌ علينا أوعظتَ أمْ لم تكنْ من الواعظين** ﴾ [٢] .

وقوله:﴿ **وسواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون** ﴾ [٣] .

وقوله:﴿ **سواءٌ عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفرَ الله لهم إنّ الله لا يهدي القوم الفاسقين** ﴾ [٤] ، فهذه الآيات جاءت فيها الجملة مبتدأ .

وقد تُحذف هذه الجملة المصدرة بهمزة التسوية، نحو قوله تعالى:﴿ **اصلوها فاصبروا أو لا تصبروا سواءٌ عليكم إنّما تجزون ما كنتم تعملون** ﴾ [٥] .

قال أبو حيان الأندلسي(ت ٧٤٥هـ): ((أي: أصبرتم أم لم تصبروا))[٦]، فيكون التقدير: سواء عليكم أصبرتم أم لم تصبروا،((وقد تحذف همزة التسوية وحدها، نحو قولهم: سواء علينا قمت أم قعدت)) [٧] .

ومما أعربت فيه الجملة الفعلية مبتدأ في الشعر، قول ذي الرمة [٨] :

---

[١] إبراهيم : ٢١ ، والآية بتمامها : [[وبرزوا لله جميعا فقال الضعفاء للذين استكبروا إنا كنا لكم تبعا فهل أنتم مغنون عنا من عذاب الله من شيء قالوا لو هدانا الله لهديناكم سواء علينا أجزعنا أم صبرنا ما لنا من محيص]] .

[٢] الشعراء : ١٣٦ .

[٣] يس : ١٠ .

[٤] المنافقين : ٦ .

[٥] الطور : ١٦ .

[٦] البحر المحيط : ١ / ١٧٤ ، وينظر : نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، محمد المرابط : ٩٤٢ .

[٧] إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٤٤ .

[٨] ديوانه : ٩٩ ، شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٤١١ ، شرح كتاب سيبويه ، ابن خروف : ٢٦١ .

سواءٌ عليك اليومَ أنصاعتِ النّوى

بخرقاءَ أم أنحى لك السيفَ ذابحُ

إذ جاءت الجملة(أنصاعت) بعد همزة التسوية على أنّها مبتدأ[١] .

وقد تكون الجملة الواقعة مبتدأ فعلية مسلطة على اسم الاستفهام، نحو قول زهير بن أبي سلمى [٢] :

سواءٌ عليه أيّ حينٍ أتيتَهُ

أساعةَ نحسنٍ تتّقى أم بأسعُدِ

قال ابن خروف(ت ٦٠٩هـ): ((جاء به على حدّ سواء إتيانك في كلّ حين)) [٣] فجملة(أيّ أيّ حين أتيته) أخبر عنها بسواء، قال أبو حيان: ((وأخبر عنِ الجملة بأنْ جعلت فاعلاً بسواء، أو مبتدأة، وإنْ لم تكن مصدرة بحرف مصدري حملاً على المعنى)) [٤] .

وقد تكون الجملة اسمية [٥]، أي: الجملة الواقعة مبتدأ، نحو قوله الشاعر [٦] :

سواءٌ إذا ما أصلحَ اللهُ أمرَهم

علينا أدثرٌ مالُهم أم أصارمُ

فجملة(أدثر مالهم) جملة اسمية، وقد جاءت مبتدأ خبرها سواء.

وعلى وجه العموم أعرب النحاة(سواء) خبراً مقدماً، وجملة(أأنذرتهم) أو ما يماثلها وما بعدها مبتدأ، وقالوا إنّ هذه الجملة في تأويل مصدر بلا سابك [٧] .

وتُحمل(لا أبالي) على سواء في مجيء همزة التسوية بعدها، وهو ما ذكره أبو علي الفارسي في حديثه عن قوله تعالى: (سواء عليهم أأنذرتهم ...)، قال: ((لفظه لفظ الاستفهام ومعناه الخبر، ومثل ذلك، قولهم: ما أبالي أشهدت أم غبت، وما أدري أأقبلت أم أدبرت ...))[٨]، وهو ما ذهب اليه الرضي الأستراباذي في قوله: ((وأمّا همزة التسوية، وأم

---

[١] ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٤١١ ، إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٤٤ .
[٢] ديوانه: ٩٨ ، شرح كتاب سيبويه ، ابن خروف : ٢٦٤ ، التذييل والتكميل ، أبو حيان الأندلسي : ٣ / ٢٥٢ .
[٣] شرح كتاب سيبويه ، ابن خروف : ٢٦٤ .
[٤] البحر المحيط : ١ / ١٧٤ ، وينظر : نتائج التحصيل : ٩٤٢ ، إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٤٥ .
[٥] إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٤٥ .
[٦] البيت بلا نسبة ، في معاني القرآن ، الفراء : ١ / ٤٠١ ، شرح كتاب سيبويه ، ابن خروف : ٢٦١ .
[٧] ينظر : شرح المفصل : ١ / ٩٣ ، الجملة العربية تأليفها وأقسامها : ٢٣ .
[٨] الحجة للقراء السبعة : ١ / ٣٦٤ ، وينظر : مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها ، ابن جني : ١٢٩ ، الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة : ٤٦ .

التسوية، فهما اللتان تليان قولهم سواء، وقولهم لا أبالي، ومتصرفاته نحو قولك: سواء عليّ أقمت أم قعدت، ولا أبالي أقام زيد أم قعد ...)) [1] .

أمّا ابن هشام فقد قال في همزة التسوية: ((وربما تُوهِّم أنّ المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة(سواء) بخصوصها، وليس كذلك بل كما تقع بعدها، تقع بعد(ما أبالي)، و(ما أدري)، و(ليت شعري)، ونحوهن، والضابط: أنّها الهمزة الداخلة على جملة يصحّ حلول المصدر محلّها)) [2] .

ومنه قول حسان بن ثابت [3] :

ما أبالي أنبَّ بالحزنِ تيسٌ

أم لحاني بظهر غيبٍ لئيمُ

فالجملة الفعلية(أنب تيس) الواقعة بعد همزة التسوية أخبر عنها بـ(أبالي)المتقدم عليها .

ولم يعدّ الرضي(سواء) خبراً للجملة التي بعده وإنّما هي خبر لمبتدأ تقديره: الأمران سواء، ثم بيّن الأمرين بالجملة التي بعده؛ لأنّه يرى أنّ الهمزة أفادت إنْ الشرطية؛ لأنّ إنْ تستعمل في الأمر المفروض وقوعه، المجهول في الأغلب، وكذا حروف الاستفهام تستعمل فيما لم يتيقن حصوله، فجاز قيامها، فجرّدت عن معنى الاستفهام، وكذا(أم) جردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى(أو)؛ لأنّها مثلها في إفادة أحد الشيئين، أو الأشياء، فمعنى سواء عليّ أقمت أم قعدت: إنْ قمت أو قعدت، وسواء سادّ مسدّ جواب الشرط، لا خبر مقدم، أي: أنّ سواء خبر لمتبدأ محذوف تقديره: الأمران سواء، وأنّ معنى سواء أقمت أم قعدت، ولا أبالي أقمت أم قعدت في الحقيقة واحد[4]، فمعنى(أنب)، و(أقمت) عند الرضي(إنْ نبّ)، و(إنْ قمت) .

ثانيا – ما قدمت فيه جملة المبتدأ والخبر غير جملة :

ومما ورد في كلام العرب الفصحاء المبتدأ فيه جملة قولهم في المثل: ((**تسمعُ بالمعيدي خيرٌ من أنْ تراه**)) [5]، وقد اختُلف فيه، فمنهم من عدّ(تسمع) مصدراً مؤولاً قبله حذفت منه

---

[1] شرح الرضي على الكافية : ٤٠٩/٤ .
[2] مغني اللبيب : ١ / ٣٩ .
[3] ديوانه: ٢٢٣ .
[4] ينظر :شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٤١١-٤١٢ .
[5] مجمع الأمثال ، الميداني : ١ / ١٢٩ ، ويروى : (لأنْ تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) و (أنْ تسمع . . .) ويروى : (تسمع بالمعيدي لا أنْ تراه) . . . وذكر ابن هشام اللخمي في شرح الفصيح : ٢٢١-٢٢٢ : (تسمع بالمعيدي لا أنْ تراه ، وإنْ شئت قلت : لأنْ تسمع بالمعيدي خير من أنْ تراه ، وحذف (أن) من الفعل أشهر عند

أن، وذهب قسم آخر إلى أنّ(تسمع) جملة أُسند إليها، وإذا أردنا أنْ نقدرها بمفرد فإنّنا نقدرها بـ (سماعك) من دون سابك، وهكذا قدرها ابن جنّي في(فصل الحمل على المعنى ووضع الفعل موضع المصدر)، فقال: ((ومما جاء في المبتدأ من هذا قولهم: تسمع بالمعيدي خير من أنْ تراه، أي:سماعك به خير من رؤيتك له))[١]، وجعله من وضع الفعل موضع المصدر، نحو قول عروة بن الورد [٢] :

وقالوا:ما تشاءُ، فقلتُ:ألهو

إلى الإصباح آثرَ ذي أثير

((أراد:اللهو، فوضع(ألهو) موضعه، لدلالة الفعل على مصدره)) [٣]

فالفعل وضع موضع المصدر،((ومثله قولك لمن قال لك: ما يصنعُ زيدٌ ؟ يصلّي، أو يقرأُ، أي: الصلاةُ، أو القراءةُ)) [٤]، وإلى ما ذُكر يشير ابن جنّي فيقول: ((وعلى كلّ حال فإذا كان الكلام إنّما يصلحه، أو يفسده معناه وكان هذا معنى صحيحاً مستقيماً لم أرَ به بأساً)) [٥]، فالفعل أُسند إليه وصحّ هذا الإسناد لوضع الفعل موضع المصدر .

وقد استدلّ أبو عليّ الفارسي على وضع الفعل موضع الاسم، بقول الشاعر[٦] :

ولا يلبثُ الحرُّ الكريمُ إذا ارتمتْ به الجَمَزى قد شدَّ حيزومَها الضفرُ

سيكسبُ مالا أو يفيءُ له الغنى إذا لم تعجِّلْهُ المنيةُ والقدْرُ

قال أبو علي الفارسي: ((سيكسب مالاً، يدل على وقوع الفعل موقع الاسم في نحو:

وقالوا: ما تشاء فقلت :ألهو

إلى الإصباح آثر ذي أثير

وفي نحو: (تسمع بالمعيدي)، ونحو ذلك، لا على تقدير حذف أنْ، ألا ترى أنّ تقدير دخول (أنْ) مع السين، لا يستقيم، والمخففة منَ الثقيلة لم نعلمها حذفت في موضع، والناصبة للفعل

العلماء ، فيقولون : تسمع بالمعيدي (بضم العين) ، وتسمع بنصبها على إضمار (أنْ) ، وأكثرهم يقول لا أنْ تراه ، فقوله : تسمع بالمعيدي لا أنْ تراه ، تسمع : منزل منزلة سماعك ، وهو مرتفع بالابتداء ، ولا أنْ تراه معطوف عليه ، وخبر تسمع محذوف ، ومن روى (لأنْ تسمع بالمعيدي خير من أنْ تراه) ، كانت اللام ، لام الابتداء ، لأنّها مع الفعل بتأويل المصدر ، والتقدير : لسماعك بالمعيدي ، متعلق بالسماع ، وخير : خير السماع ، وروي في كتاب سيبويه : ٤ / ٤٤ (تسمع بالمعيدي خير من أنْ تراه) ، ويضرب المثل لمن خبره خير من مرآه .

[١] الخصائص : ٢ / ٤٣٤ ، وينظر : شرح المفصل : ٣ / ١٦ ، إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٤٧ .

[٢] ديوانه : ٦٣ .

[٣] الخصائص: ٢ / ٤٣٤ ،وينظر: شرح المفصل: ٣ / ١٦، كتاب المقتبس في توضيح ما التبس،أبو عاصم الإسفندي:٣٦٥ ، همع الهوامع:٢٧/١ ، الدرر اللوامع على همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، الشنقيطي : ١ / ٨ .

[٤] الخصائص : ٢ / ٤٣٤ .

[٥] المصدر نفسه : ٢ / ٤٣٣ .

[٦] البيت لرجل من طي ، في النوادر ، لأبي زيد : ٤٨٧ ، ضرائر الشعر ، ابن عصفور : ٢٦٣ .

لا تدخل مع السين، ولا يستقيم تقدير الحال أيضاً، لمكان السين ...)) [1]، وهو ما اعترض عليه ابن عصفور(ت ٦٦٩هـ) في قوله: ((لا دليل لأبي عليّ على وضع الاسم موضع المصدر، لاحتمال أنْ يكون معمول(يلبث) محذوفاً، ثم استأنف سيكسب))[2].

وبالإضافة لما قيل في(تسمع)، قال الباقولي(ت ٥٤٣هـ): ((وقد قالوا فيه قولاً آخر وهو أنّ العرب تضع الجملة الاسمية موضع الجملة الفعلية والفعلية موضع الاسمية، نحو قوله تعالى: ﴿ **سواءٌ عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون** ﴾ [3]، وتقديره أم صمتم، وجاء بالعكس من ذلك في قوله(تسمع بالمعيدي)، فوضع الفعلية موضع الاسمية)) [4]، وفي وضع الجملة الاسمية، موضع الجملة الفعلية، قال الفراء: ((وقوله :﴿ **سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون** ﴾ ولم يقل: أم صمتم وعلى هذا أكثر كلام العرب: أنْ يقولوا: سواء عليّ أقمت أم قعدت، ويجوز: سواء عليّ أقمت أم أنت قاعد)) [5] .

وإذا وصلنا إلى ابن هشام الأنصاري نجده يعدّ(تسمع) منَ الجمل المسند إليها، فيقول: ((ونحو: تسمع بالمعيدي خير من أنْ تراه، إذا لم يُقدر الأصل(أنْ تسمع)، بل يُقدر(تسمعُ) قائماً مقام السماع ... وإنْ لم يكن معه حرف سابك)) [6] .

وجاء في(حاشية الدسوقي) توضيحاً لكلام ابن هشام: ((أي: فتسمع فعل مضارع مرفوع والفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره أنت، والجملة في محل رفع مبتدأ ... أمّا إذا قُدر الأصل ذلك، فيكون المصدر المؤول هو المبتدأ لا نفس الجملة)) [7] .

ومنَ الواضح أنّ هذا الموضع ليس منَ المواضع التي تضمر فيها(أنْ) الناصبة للفعل قياساً [8] .

---

[1] كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، أبو علي الفارسي : ٤٦٠-٤٦١ ، وينظر : ظاهرة التعويض في العربية : ١٣٩ .

[2] ضرائر الشعر : ٢٦٣ .

[3] الأعراف : ١٩٣ .

[4] شرح اللمع للأصفهاني : ٢٧٧ .

[5] معاني القرآن ، الفراء : ١ / ٤٠١ .

[6] مغني اللبيب : ٢ / ٨٨-٨٩ .

[7] حاشية الدسوقي : ٢ / ١١٧ .

[8] ذكر ابن مالك في (الفوائد المحوية في المقاصد النحوية : ١٠٤-١٠٦) المواضع التي ينصب فيها الفعل بـ (أنْ) لازمة الإضمار فقال : بعد لام الجحود ، أو حتى المرادفة لـ (إلى) أو (كي) الجارة ، وبعد (أو) الواقعة موقع (إلى أنْ) أو (إلّا أنْ) وبعد (فاء السبب) وبعد (واو) الجمع واقعة في مواضع الفاء ، وقد تضمر أنْ الناصبة بعد الواو والفاء الواقعتين بين مجزومي أداة شرط أو بعدها اختيارا ، أو بعد الخبر المثبت الخالي من الشرط اضطرار وقد تضمر بعد عاطف الفعل على اسم صريح ، وبعد لام كي ما لم يكن الفعل مقرونا بـ (لا) .

ويعدُّ ثعلب أنّ النصب بـ(أنْ) مقدرة شاذّ، فقد جاء في مجالسه: ((خذِ اللصَّ قبل يأخذَك، قال هذا شاذّ وقال: خذِ اللص قبل يأخذُك القياس...وقال حُقَّ لزيدٍ يقومُ، يجوز)) [١] والكوفيون يجيزون النصب بها مقدرة قياساً[٢]، وقال الرضي بعد أنّ ذكر المواضع التي تُضمر فيها(أنْ) قياساً: ((اعلم أنّ(أنْ) تُضمر في غير المواضع المذكورة كثيراً لكنه ليس بقياس كما في تلك المواضع، فلا تعمل لضعفها)) [٣] .

فتسمع يمكن أنْ لا نُقدر(أنْ) الناصبة فيه ونعدّها جملة وقعت مبتدأً وقد عُدّ هذا القول أحد الشواهد التي اعتُمِدَ عليها في إجازة مجيء الجملة مسنداً إليها، قال محمد المرابط [*] (ت١٠٨٩هـ): ((وأجاز بعضٌ الإخبار عنِ الفعل تمسكاً بـ(تسمع بالمعيدي خير من أنْ تراه)، وأوّل المانعون ذلك على تقدير أنْ تسمع)) [٤]، إذ إنّ المانعين للإسناد للجملة لا يعتبرون أنّ الإسناد واقع للجملة، بل هو في تأويل مصدر وقبله أنْ مقدرة، وقيل: والذي حسّنَ حذف(أنْ) من(تسمع) ثبوتها في(أنْ تراه) وأنّ حذف السابك هنا شاذّ[٥]، أي: أنّ الإسناد للمفرد وليس للجملة بدليل عطف عليه(أنْ تراه) وهو مصدر مؤول معطوف على(تسمع) .

وأشار الزمخشري إلى أنّ العرب قد يقع عندهم عطف الاسم على الفعل، قال: ((وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع من كلامهم مع المعاني ميلاً بيّناً، من ذلك قولهم: لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن، معناه لا يكن منك أكل السمك، وشرب اللبن، وإنْ كان ظاهر اللفظ على ما لا يصحّ من عطف الاسم على الفعل)) [٦]، والذي قصده الزمخشري بعطف الاسم على الفعل، أي: ((أنّك إذا نصبت(تشرب) نصبته بأنْ مضمرة ، فيصير اسماً معطوفاً في الظاهر على فعل، وهو ممتنع إلّا عند التأويل، فاحتجنا أنْ نتصيّد مصدراً من غير سابك)) [٧] .

إذن فتسمع بمعنى السماع، وهو مبتدأ وخيرٌ خبرٌ وما قالوه ها هنا إنّما يأتي على رفع تسمع من غير تقدير أنْ المصدرية فيه وهو رواية وفيه روايات أخر ...[٨] .

---

[١] مجالس ثعلب ، أحمد بن يحيى : ٧ / ٣١٧ .
[٢] ينظر:شرح الرضي على الكافيه : ٤ / ٨٠ .
[٣] المصدر نفسه : ٨٠/٤ .
[*] هو محمد بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن سعيد المرابط الدلائي ، من علماء المغرب العربي في القرن الحادي عشر الهجري ، شرح كتاب (التسهيل) لابن مالك .
[٤] نتائج التحصيل : ١٩٧ .
[٥] ينظر : شرح التصريح : ١ / ١٩٠ ، شرح الفصيح ، ابن هشام اللخمي : ٢٢٢ .
[٦] الكشاف : ١ / ١٦٣ .
[٧] الدرر اللوامع : ٢ / ١١٤ ، وينظر : حاشية الشهاب : ١ / ٢٦٨ .
[٨] ينظر : حاشية الشهاب : ١ / ٢٦٩ .

وعلى(تسمع بالمعيدي ...) يمكن أنْ نحمل قول ابن مسعود في الذي يطيل الجلوس في التشهد الأوّل: ((**يقعدُ على الرضفِ خيرٌ له**))[1]، إذ يمكن القول إنّ(يقعد) جملة أُسند إليها فكانت مبتدأ وخبره خيرٌ، إلّا أنّ السهيلي(ت ٥٨١هـ) يرى أنّ هناك(أنْ) محذوفة قبل الفعل يقعد فيقول: ((فلولا تقدير(أنْ) ههنا ما صحّ الإخبار عنِ الفعل)) [2] .

نخلص مما تقدم إلى أنّ(تسمع) جملة قد أُسند إليها بوصفها جملة لما ورد من أقوال للنحاة في ذلك، والتي أجازت أنْ تقع هذه الجملة مبتدأ، ولم يقدروا(أنْ) محذوفة، أو مضمرة، وأمّا الذي قدر أنّ هناك(أنْ) محذوفة، أو مضمرة فإنّ الإسناد عنده يُعدّ مخالفة للقاعدة التي وضعها النحاة وقيست عليها النصوص .

ثالثا – ما دلت فيه جملة المبتدأ على الإرادة أو الأمر :

وردت الجملة مبتدأ في نصوص عربية فصيحة دالّة على الإرادة، أو الأمر، واختُلف فيها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿**يريدُ اللهُ ليبينَ لكم ويهديكم سننَ الذين من قبلكم ويتوبَ عليكم واللهُ عليمٌ حكيمٌ**﴾[3]، إذ اختُلف في اللام في(يريد الله ليبين) على أقوال: فقد ذهب الكوفيون متمثلين بالكسائي(ت ١٨٩هـ)، والفراء إلى أنّ هذه اللام تقدر بـ(أنْ)، قال الكسائي: ((لام كي تقع في موضع(أنْ) في أردتُ وأمرتُ))[4]، وذكر ذلك الفراء بشكل أوضح، في قوله: ((والعرب تجعل اللام التي على معنى كي في موضع(أنْ) في أردت، وأمرت، فتقول: أردتُ أنْ تذهبَ، وأردتُ لتذهبَ، وأمرتُك أنْ تقومَ، وأمرتُك لتقومَ ... وإنّما صلحت اللام في موضع أنْ في(أمرتك، وأردت)؛ لأنّهما يطلبان المستقبل، ولا يصلحان مع الماضي، ألا ترى أنّك تقول: أمرتك أنْ تقوم، ولا يصلح أمرتُك أنْ قمتَ)) [5] .

فاللام عندهم هي الناصبة للفعل من دون إضمار(أنْ)، وعلى هذا يكون(ليبيّن) مصدراً مؤولاً وقع مفعولاً به للفعل(يريد) .

أمّا البصريون فقد رفضوا أنْ تكون اللام بمعنى(أنْ)، قال الزجاج (ت ٣١١هـ) : ((وهذا غلط أنْ تكون لام الجر تقوم مقام (أنْ)، وتؤدّي معناها؛ لأنّ ما كان في معنى

---

[1] أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه، عبد الرحمن الأندلسي: ٨٤، ولم أجده في كتب الحديث التي اطلعت عليها.
[2] المصدر نفسه : ٨٤ .
[3] النساء : ٢٦ .
[4] معاني القرآن ، علي بن حمزة الكسائي : ١٣٢ .
[5] معاني القرآن ، الفراء : ١ /٢٦١ .

(أنْ) دخلت عليه اللام، تقول جئتك لكي تفعل كذا وكذا، وجئت لكي تفعل كذا وكذا، وكذلك اللام في قوله: (يريد الله ليبين لكم)، كاللام في كي)) [1] .

فاللام عند البصريين ليست هي الناصبة، و((مفعول يريد محذوف، تقديره : يريد الله ذلك، أي: تحريم ما حرم، وتحليل ما حلل ليبين، واللام في ليبين متعلقة بيريد)) [2]، وهذا هو أحد آراء البصريين، (والرأي الآخر سيأتي لاحقاً)، وقيل: اللام زائدة، قال الزمخشري: ((أصله يريد الله أنْ يبين لكم فزيدت اللام مؤكدة لإرادة التبيين كما زيدت في: (لا أبالك) لتأكيد إضافة الأب، والمعنى يريد الله أنْ يبين لكم ما هو خفي عنكم ...)) [3]، وقال بزيادتها أيضاً أبو البقاء العكبري [4] .

فأما قولهم (لا أبالك) فالعرب يستعملونها على ثلاثة أوجه [5] :

الأول: (لا أب لك) بحذف الألف، وهو الأصل؛ لأنّ(لا) لا تعمل في المعرفة، واللام تقطع الاسم عن الإضافة فيبقى نكرة .

الثاني: (لا أبالك) بإثبات الألف .

الثالث: لا (أباك) بحذف اللام، وهي أشذّها وأبعدها عنِ القياس، والوجه فيها أنّه حذف اللام وهو يريدها، فهي في حكم الملفوظ به .

ويرى أبو حيان: ((أنّ الزمخشري خارج عن أقوال البصريين والكوفيين، وأمّا كونه خارجاً عن أقوال البصريين؛ فلأنّه جعل اللام مؤكدة مقوية لتعدي يريد، والمفعول متأخر، وأضمر(أنْ) بعد هذه اللام، وأمّا كونه خارجاً عن قول الكوفيين فإنّهم يجعلون النصب باللام، لا بأنْ، وهو جعل النصب بأنْ مضمرة بعد اللام)) [6]، فاللام المسماة لام التقوية ((هي المزيدة لتقوية، عامل ضعف: إمّا بتأخيره عنه ... أو لكونه فرعاً في العمل)) [7]، والفعل(يريد) لا متأخر ولا هو فرع في العمل، وأمّا خروجه على قول الكوفيين فقد نقلنا رأي الفراء في اعتبار أنّ اللام هي الناصبة، ويقول ابن هشام: ((اللام المفردة ثلاثة أقسام: عاملة للجر، وعاملة

---

[1] معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق الزجاج : ٢ / ٤٢ .
[2] التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٢٤٥ ، وينظر: الكتاب الفريد:٢/٢٤٩.
[3] الكشاف : ٢ / ٦٠ ، وينظر : الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسين بن قاسم المرادي : ١٢١ .
[4] ينظر:التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٢٤٥ .
[5] اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري : ١ / ٢٤١-٢٤٢ .
[6] البحر المحيط : ٣ / ٢٣٥ .
[7] مغني اللبيب : ١ / ٢٣٤ .

للجزم، وغير عاملة، وليس في القسمة أنْ تكون عاملة للنصب، خلافاً للكوفيين)) [1]، أي: اللام ناصبة عند الكوفيين .

ومن الآراء في لام(ليبين)، قيل: ((إنّ اللام هي لام العاقبة)) [2]، فهي مثل قوله تعالى: ﴿ **ليكونَ لهم عدوّا وحزنا** ﴾[3]، وتسمى لام العاقبة أيضاً: ((لام الصيرورة ، ولام المآل، وهي عند البصريين لام كي، وعند الكوفيين ناصبة بنفسها)) [4] .

والرأي الآخر للبصريين وهو الذي يجيز أنْ يقع الفعل(يريد) مبتدأ وهو قول سيبويه الذي ينص على أنّ هذا التركيب(يريد الله ليبين) مبتدأٌ وخبرٌ، أي: أنّ الإسناد قد وقع للفعل، فيريد مبتدأ وما بعده خبر له، وأنّ اللام متعلقة بمحذوف، قال أبو حيان: ((وذهب سيبويه وأصحابه إلى أنّ اللام هنا تتعلق بمحذوف، وأنّ الفعل قبلها يراد به المصدر، والمعنى الإرادة للبيان، فهما مبتدأ وخبر)) [5]، فالفعل(يريد) على رأي سيبويه ـ الذي نقله أبو حيان ـ قُدر بالمصدر وإنْ لم لم يكن مع الفعل سابك، فالمبتدأ هنا جاء جملة ووقع الإسناد للفعل.

وذكر المرادي(ت ٧٤٩هـ) بعد أنْ نقل ما حُكي عنِ الخليل وسيبويه: ((أنّ معمول الفعل حُذف اقتصاراً، فهو غير منويّ، إذ لم يتعلق به قصد المتكلم، فيصير الفعل على هذا كاللازم، ولذلك انعقد من ذلك مبتدأ وخبر، وهو تقدير معنوي لا إعرابي)) [6]، فهو يرى أنّ الجملة مبتدأ مبتدأ في المعنى، أي: أنّه لا يعربه مبتدأ حقيقة، وهو في قوله(تقدير معنوي لا إعرابي) يخالف ما نُقل عن سيبويه على أنّ(يريد) هو المبتدأ، وقد أُسند إليه .

ويشير السمين الحلبي(ت ٧٥٦هـ) إلى أنّ في مثل هذا التركيب(يريد الله ليبين) للناس مذاهب، وأحد هذه المذاهب ـ ويعزى لبعض البصريين ـ أنْ يُقدر الفعل الذي قبل اللام بمصدر في محلّ رفع بالابتداء، والجارّ بعده خبره ، فيقدر(يريد الله ليبين) إرادة الله للتبيين ... وفي هذا القول تأويل الفعل بمصدر من غير حرف مصدر، نحو: تسمع بالمعيدي خير من أنْ تراه [7].

---

[1] مغني اللبيب : ١ / ٢٢٥ .
[2] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، السمين الحلبي : ٣ / ٦٥٩ .
[3] القصص : ٨ .
[4] الجنى الداني : ١٢١ .
[5] البحر المحيط : ٤ / ١٦٣ ، وينظر : الجنى الداني : ١٢٢ ، إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٤٦ .
[6] الجنى الداني : ١٢٢ .
[7] ينظر : الدر المصون : ٣ / ٦٥٩ ، اللباب في علوم الكتاب : ٦ / ٣٢٩ ، حاشية الشهاب : ٣ / ١٢٧ ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، الآلوسي : ٥ / ١٢ .

ونقل ابن هشام رأي سيبويه بعد أنْ نقل الخلاف في في اللام، فقال: ((واختلف في اللام ... فقيل زائدة، وقيل للتعليل ... وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما: الفعل مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء، واللام، وما بعدها خبر، أي: إرادة الله للتبيين، وعلى هذا فلا مفعول للفعل))[1]، أي: (ليبين) خبر وليس مفعولاً به .

فالإشارة هنا أنّ مثل هذا التركيب واقع قديماً، وهو مشكل عند النحاة بين رافض لإعراب الفعل مبتدأ وبين مجوّز لذلك .

ومنه قوله تعالى: ﴿ **وأُمرنا لنسلمَ لربّ العالمين** ﴾[2]، فاللام في(لنسلم) يقال فيها ما قيل في قوله: (يريد الله ليبين) بشكل عام إذ إنّ قوله:(وأمرنا لنسلم) ينعقد منها مبتدأ وخبر، كما نُقل عن سيبويه، فقد قيل: ((قوله ـ لنسلم في هذه اللام أقوال، أحدها: ـ وهو مذهب سيبويه ـ الذي يرى أنّ اللام بعد الإرادة والأمر وشبههما متعلقة بمحذوف على أنّه خبر للمتبدأ وذلك المبتدأ هو مصدر من ذلك الفعل المتقدم، فإذا قلت: أردتُ لتقومَ وأمرتُ زيداً ليذهبَ كان التقدير: الإرادةُ للقيام والأمرُ للذهاب ...))[3]، وبهذا يكون تقدير الخليل وسيبويه لهذا التركيب هو: أمرنا للإسلام، أو الأمر للإسلام[4]، وكلاهما مبتدأ وخبره، ووقع فيه الإسناد للفعل .

أمّا الكوفيون فيحملونها على قوله تعالى: ﴿ **قلْ إنّي أمرتُ أنْ أكونَ أوّلَ من أسلمَ** ﴾[5]؛ لأنّهم يعدّون أنّ اللام في موضع أنْ [6]، فاللام عندهم هي الناصبة للفعل .

وكذلك الحال في قوله تعالى: ﴿ **وأمرتُ لأعدلَ بينكم** ﴾[7]، فالتقدير هنا(الأمرُ للعدل)، فقُدر الفعل بالمصدر وجُعل مبتدأ والجار والمجرور بعده خبره، أي: أنّ الإسناد وقع للجملة مثلما هو الحال في النصوص التي سبقت .

---

(1) مغني اللبيب : ١ / ٢٣٣ ، وينظر:معاني النحو ، فاضل السامرائي : ٣ / ٦١ .

(2) الأنعام : ٧١ ، والآية بتمامها : [[قل أندعوا من دون الله ما لا ينفعنا ولا يضرنا ونرد على أعقابنا بعد إذ هدانا الله كالذي استهوته الشياطين في الأرض حيران له أصحاب يدعونه إلى الهدى أئتنا قل إنّ هدى الله هو الهدى وأمرنا لنسلم لرب العالمين]].

(3) الدر المصون : ٤ / ٦٨٦ .

(4) ينظر : مغني اللبيب : ١ / ٢٣٣ ، البحر المحيط : ٤ / ١٦٣ .

(5) الأنعام : ١٤ .

(6) ينظر : معاني القرآن ،الفراء : ١ / ٢٦١ .

(7) الشورى : ١٥ ، والآية بتمامها : [[فلذلك فادع واستقم كما أمرت ولا تتبع أهواءهم وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت لأعدل بينكم الله ربنا وربكم لنا أعمالنا ولكم أعمالكم لا حجة بيننا وبينكم الله يجمع بيننا وإليه المصير]] .

ومثله التقدير في قوله تعالى: ﴿ **يريدون ليطفئوا نورَ الله بأفواههم والله متمُّ نورِه ولو كرهَ الكافرون** ﴾ [1]، إذ جُعل الإسناد إلى الفعل(يريدون) قال أبو حيان: ((وذهب سيبويه وأصحابه إلى أنّ الفعل مقدر بالمصدر، أي: إرادتُهم ليطفئوا، فينعقد من ذلك مبتدأ وخبر))[2]، والكوفيون يحملونها على قوله تعالى: ﴿ **يريدون أنْ يطفئوا نورَ الله بأفواههم** ﴾ [3].

وحمل سيبويه قوله تعالى: ﴿ **وأمرتُ لأنْ أكونَ أوّلَ المسلمين** ﴾ [4]،على قوله:(وأمرت لأعدل بينكم)، قال سيبويه: ((وسألته عن معنى قوله أريد لأنّ أفعل، فقال: إنّما يريد أنْ يقول: إرادتي لهذا، كما قال عز وجل:(وأمرت لأنْ أكون أوّل المسلمين)، إنّما هو أمرت لهذا))[5]، يُفهم من هذا أنّه جعل فعل الإرادة مبتدأ، قال ابن خروف: ((وقوله أريد لأنْ أفعل، فيه تأويلان: إنْ شئت كان على حذف المفعول كأنه أريدك لكذا، وأمرت بكذا لكذا، وإنْ شئت كان على أريد كذا وأمرتُ أنْ أكون ثم زيدت اللام ، كقوله تعالى: ﴿ **رَدِفَ لكم** ﴾[6]، والأوّل أجود وهو الذي أراد لقوله: إرادتي لكذا وهو مبتدأ وخبر، فقوله: لأنْ تفعل ولأنْ أكون ليست اللام زائدة فيهما)) [7] .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿ **وما أمروا إلّا ليعبدوا الله** ﴾[8]، إذ يكون التقدير الأمر للعبادة، للعبادة، قال الفراء: ((العرب تجعل اللام في موضع(أنْ) في الأمر والإرادة كثيراً ومن ذلك قوله تبارك وتعالى: (ويريد الله ليبين لكم)، و(يريدون ليطفئوا)، وقال في الأمر في غير موضع منَ التنزيل(وأمرنا لنسلم لرب العالمين)، وهي في قراءة عبد الله بن مسعود﴿ **وما أمروا إلّا أنْ يعبدوا الله مخلصين** ﴾))[9]، وقد مرّ أنّ ما ذكره من آيات هي عند سيبويه وقع الإسناد فيها للفعل .

---

[1] الصف : ٨ .
[2] ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي : ١٦٦٠ .
[3] التوبة : ٣٢ .
[4] الزمر : ١٢ .
[5] الكتاب : ٣ / ١٦١ .
[6] النمل : ٧٢ .
[7] شرح كتاب سيبويه ، ابن خروف : ٢٥١-٢٥٢ .
[8] البينة : ٥ ، والآية بتمامها : [[وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة]] .
[9] معاني القرآن ، الفراء : ٣ / ٢٨٢ ،وينظر: الكشاف : ٦ / ٤١٢ .

وأُسند إلى الفعل في قوله تعالى:﴿ **فوجدوا فيها جدارا يريدُ أنْ ينقضَّ** ﴾[1] على قراءة من قرأ باللام مكان(أنْ)، قال ابن جنّي: ((وقراءة عبد الله والأعمش:(يريد لِيُنقَضَ) إنْ شئت قلت: إنّ اللام زائدة، واحتججت فيه بقراءة النبي(صلى الله عليه وسلم)، وإنْ شئت قلت: تقديره إرادته لكذا، كقولك: قيامه لكذا، وجلوسه لكذا، ثم وضع الفعل موضع مصدره، كما أنشد أبو زيد :

وقالوا ما تشاء ؟ فقلت:ألهو

إلى الإصباح آثر ذي أثير[*]

أي: اللهو، فوضع ألهو موضع مصدره ...))[2]، فعلى هذه القراءة الإسناد واقع للفعل كما بيّن بيّن ذلك ابن جنّي .

وممّا أُسند فيه إلى الجملة من نصوص وردت في القرآن الكريم:

قوله تعالى:﴿ **ما يريدُ اللهُ ليجعلَ عليكم من حرجٍ ولكن يريدُ ليطهّرَكم وليتمَّ نعمتَه عليكم لعلّكم تشكرون** ﴾[3] .

.

وقولـه :﴿ **فلا تعجبك أموالُهـم ولا أولادُهم إنّما يريـدُ اللهُ ليعذبَهم بهـا في الحياةِ الدنيـا وتزهقَ أنفسُهم وهم كافرون** ﴾[4].

وقوله:﴿ **إنّما يريدُ اللهُ ليذهبَ عنكم الرجسَ أهلَ البيتِ ويطهّرَكم تطهيرا** ﴾[5] .

وقوله:﴿ **بلْ يريدُ الإنسانُ ليفجُرَ أمامَه** ﴾[6] .

ومما جاء منه في الشعر، قول الشاعر كثير عزة[7] :

أريدُ لأنسى ذكرَها فكأنّما

تمثّلُ لي ليلى بكلِّ سبيلِ

---

(1) الكهف : ٧٧ ، والآية بتمامها : [[فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها فأبوا أن يضيفوهما فوجدا فيها جدارا يريد أن يقض فأقامه قال لو شئت لتخذت عليه أجرا]] .

(*) ينظر: الصفحة(٣٢) من الرسالة .

(2) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جنّي : ٢ / ٣٢ ، وقال ابن عطية في تفسيره - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ٥ / ٦٤٤ : (وقرأ ابن مسعود ، والأعمش : [يريد لينقضّ])، أي : أنّ الضاد في (لينقض) مشددة ، ورواها أبو حيان في تفسير البحر المحيط : ٦ / ١٤٣ ، (لينقضَ) بتخفيف الضاد .

(3) المائدة : ٦ .

(4) التوبة : ٥٥ .

(5) الأحزاب : ٣٣ .

(6) القيامة : ٥ .

(7) ديوانه : ١٠٨ .

قال ابن جنّي: ((وضعَ الفعل موضع مصدره))[1]، وأشار أبو حيان إلى أنّ هذا على إنزال الفعل منزلة المصدر من غير ما يسبكه له، قال الخليل في قول: أريد لأنسى حبّها، أي: إرادتي لأنسى حبها[2]، أي: مبتدأ وخبره .

وقول الشاعر جرير [3] :

أرادَ الظاعنون ليحزنوني

فهاجوا صدعَ قلبي فاستطارا

أي: الإرادة للحزن، فهما مبتدأ وخبره .

ونحو هذا قول الشاعر صريع الغواني [4] :

أرادوا ليخفوا قبرَه عن عدوّه

فطيبُ ترابِ القبرِ دلَّ على القبرِ

والتقدير: الإرادة للإخفاء، ففي جميعها الإسناد وقع للفعل .

رابعا – ما جاء فيه اسم الفعل مبتدأ :

اختُلف في اسم الفعل، في أي قسم من أقسام الكلام هي، فقد ذهب سيبويه إلى((أنّها أسماء)) [5]، وقال أبو حيان: ((ذهب الكوفيون إلى أنّها أفعال حقيقة مرادفة لما تفسر به، وذهب جمهور البصريين إلى أنّها أسماء، ويسمونها أسماء أفعال، وذهب بعض البصريين إلى أنّها أفعال استعملت استعمال الأسماء وجاءت على أبنيتها))[6]، وقيل في أسماء الأفعال قول آخر، إذ ((ذهب بعض المتأخرين إلى أنّها ليست أسماء، ولا أفعالاً، ولا حروفاً، فإنّها خارجة عن قسمة الكلمة المشهورة ويسميها خالفة، فهي قسم رابع من قسمة الكلمة))[7]، وإليه أشار السيوطي بقوله: ((وزعمها ابن صابر قسماً رابعاً زائداً على أقسام الكلمة الثلاثة، سمّاه الخالفة))[8].

---

[1] ينظر : المحتسب : ٢ / ٣٢ ، الدر المصون : ٣ / ٦٥٩ ، مغني اللبيب : ١ / ٢٣٣ .
[2] ينظر : البحر المحيط : ٧ / ١٦٣ ، الجنى الداني : ١٢٢ .
[3] ديوانه: ٨٨٦ .
[4] ديوانه: ٣٢٠ .
[5] الكتاب : ١ / ٢٤٢ .
[6] ارتشاف الضرب : ٢٢٨٩ ، وينظر : همع الهوامع : ٣ / ٨١ .
[7] ارتشاف الضرب: ٢٢٨٩ .
[8] همع الهوامع : ٣ / ٨٢ ، وينظر : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطي : ١ / ٣١١ .

وجاء منَ المحدثين من يقول بالخالفة، وهو الدكتور تمّام حسّان: إذ قسم الكلام إلى سبعة أقسام وهي: ((الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة))[١]، والخوالف عنده أربع وهي: خالفة الإخالة ويسميها النحاة(اسم الفعل) وخالفة الصوت ويسميها النحاة(اسم الصوت)، وخالفة التعجب ويسميها النحاة صيغة التعجب، وخالفة المدح أو الذم ويسميها النحاة: فعلي المدح والذم [٢] .

فأسماء الأفعال على رأي البصريين أسماء نابت عنِ الأفعال في المعنى والاستعمال، وفي رأي الكوفيين أفعال حقيقية، وعلى رأي ابن صابر قسم قائم برأسه، مضاف إلى أقسام الكلمة الثلاثة،((والمراد بأنّه نائب عنِ الفعل في المعنى، أي: يفيد ما يفيده الفعل الذي هو نائب عنه في الحدث، والزمان، والمراد بالاستعمال كونه أبداً عاملاً غير معمول لعامل يقتضي الفاعلية والمفعولية))[٣]، وقد ذكر ابن عصفور أنّ أسماء الأفعال تعتمد على السماع، ولا يقاس عليها إلّا ما كان على زنة فَعالِ، نحو: نَزالِ، فإنّه يقاس عليه في الأفعال الثلاثة، وأنّ حكمها أنْ تعامل معاملة الفعل الذي هي بمعناه في التعدي وتركه [٤] .

ويعدّ ابن جنّي اسم الفعل ومعموله جملة، قال: ((أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيدٌ أخوك، وقامَ محمدٌ، وضُرِبَ سعيدٌ، وفي الدار أبوك، وصَهْ، ومَهْ، ورويدَ ...)) [٥] .

ويخالف ابنُ يعيش ابنَ جنّي، فيقول: ((واعلم أنّ هذه الأسماء، وإنْ كان فيها ضمير تستقل به فليس على حدّه في الفعل، ألا ترى الفعل يصير بما فيه منَ الضمير جملة، وليس هذه الأسماء كذلك بل هي مع ما فيها من الضمير أسماء مفردة على حدّه في اسم الفاعل، واسم المفعول والظرف ...))[٦]، ويشير ابن يعيش إلى أنّ الغرض من أسماء الأفعال: ((الإيجاز والاختصار، ونوع منَ المبالغة ولولا ذلك لكانتِ الأفعال التي هذه الألفاظ أسماء لها أولى بموضعها، ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحد، والواحدة، والتثنية، والجمع بلفظ واحد، وصورة واحدة، ألا ترى أنّك تقول في الأمر للواحد: صه يا زيد، وفي الاثنين صه يا زيدان،وفي

---

[١] اللغة العربية معناها ومبناها : ٩٠ .
[٢] ينظر : المصدر نفسه: ١١٣-١١٥ .
[٣] شرح التصريح : ٢ / ٢٨٢ ، وينظر : المطالع السعيدة في شرح الفريدة ، السيوطي : ٢ / ١٨٩ .
[٤] ينظر : المقرب : ١ / ١٣٢ .
[٥] الخصائص : ١ / ١٧ .
[٦] شرح المفصل : ٢٥/٤ .

الجماعة صه يا زيدون، وفي الواحدة صه يا هند، وصه يا هندان، وصه يا هندات،... وأمّا المبالغة فقولنا: صه أبلغ في المعنى منِ اسكت، وكذلك البواقي)) [1].

وقد اختُلف في اسم الفعل الوارد في قوله تعالى: ﴿ **هيهاتَ هيهاتَ لما توعدون** ﴾[2]، فقد ذهب بعض النحاة إلى أنّ اسم الفعل في قوله(هيهات هيهات لما توعدون)، مبتدأ يُقدر بالمصدر، والمعنى البعد لما توعدون، وأوّل من ذهب إلى ذلك الزجاج، إذ عدّ (هيهات) مقدرة بالمصدر فقال فيها: ((وموضعها الرفع، وتأويلها البعد لما توعدون))[3]، فهو يجعل اسم الفعل مبتدأ،((فكأنّه أُريد بها الحدث وحده، فكان بمعنى المصدر، ولم يحتج إلى سابك)) [4] .

وذكر ذلك الزمخشري بقوله: ((قلت: قال الزجاج في تفسيره: البعد لما توعدون أو بعد لما توعدون فيمن نوّنَ، فنزّله منزلة المصدر)) [5] وإلى رأي الزجاج في جعل هيهات مبتدأ أشار ابن الأنباري(٥٧٧هـ) في قوله: ((... وقيل: موضعه نصب كأنّه موضوع موضع المصدر، بَعُدَ بُعداً لما توعدون، وقيل: موضعه رفع بالابتداء، ولما توعدون خبره، ولو كان كذلك لكان ينبغي ألّا تُبنى هيهات؛ لأنّ البعد معرب، فلا ينبغي أنْ يُبنى ما قام مقامه))[6]، وذهب أبو البقاء العكبري إلى أنّ هيهات: ((هو اسم للفعل، وهو خبر واقع موقع بعُد، وفي فاعله وجهان: أحدهما مضمر تقديره: بعد التصديق لما توعدون، أو نحو ذلك، والثاني: فاعله(ما) واللام زائدة، أي: بعد ما توعدون من البعث، وقال قوم(هيهات) بمعنى البعد فموضعه مبتدأ ولما توعدون الخبر، وهو ضعيف، وهيهات على الوجه الأول لا موضع لها))[7]، ويقصد بقوله:(خبر واقع موقع بعد) أنّه بمعنى الماضي؛ لأنّ أسماء الأفعال تأتي للماضي، وللمضارع، وللأمر[8]، كما أنّ الأفعال: ماض، ومضارع، وأمر.

ويذهب الرضي إلى أنّ أسماء الأفعال تجوز فيها المصدرية حيث يقول: ((ويجوز أنْ يُراعى أصلها في المصدرية مع كونها أسماء أفعال فيستعمل الفاعل، والمفعول بعدها استعمالها مع المصدر، قال تعالى: (هيهات هيهات لما توعدون)، فهو بمنزلة: بُعداً لما توعدون

---

[1] شرح المفصل : ٤ / ٢٥ .
[2] المؤمنون : ٣٦ ، وقبلها قوله تعالى : [[أيعدكم أنّكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنّكم مخرجون]] .
[3] معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ١٢ .
[4] إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٤٦ .
[5] الكشاف : ٤ / ٢٣١ .
[6] البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري : ٢ / ١٨٤ .
[7] التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٦٠٠ ، وينظر : الكتاب الفريد : ٤ / ٥٩٨ .
[8] ينظر : المقاصد الشافية : ٥ /٤٩٦ .

استعمالاً، أمّا في المعنى فهيهات اسم فعل، وإلّا لم يُبنَ))[1]، ويقصد بقوله(استعمالاً) أنّ هيهات من أسماء الأفعال التي كانت مصدراً في الأصل، وأنّها أُعملت بلحاظ ذلك الأصل .

ولم يرتضِ أبو حيان قول الزجاج باعتبار هيهات مبتدأ منزلاً منزلة المصدر، وينبغي أنْ يكون ذلك تفسيراً للمعنى لا تفسير إعراب فقال: ((وقال الزجاج البعد لما توعدون، أو بعد ما توعدون، ينبغي أنْ يجعل كلامه تفسير معنى لا تفسير إعراب ؛لأنّه لم تثبت مصدرية هيهات)) [2]، والرضي يرى أنّها كانت في الأصل مصدراً .

وقد ذكر ابن هشام هذا الخلاف في موضع(هيهات)، في قوله: (هيهات هيهات لما توعدون)، إذ قال: ((فقيل: اللام زائدة و(ما) فاعل، وقيل: الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث، أو الإخراج، فاللام للتبيين، وقيل: هيهات مبتدأ بمعنى البعد، والجار والمجرور خبر))[3]، وجاء في(حاشية الدسوقي) توضيحاً لكلام ابن هشام: ((قوله: وقيل هيهات مبتدأ أي: بناء على أنّ أسماء الأفعال لها محلّ منَ الإعراب أو مبني على أنّ هيهات ليس اسم فعل بل مصدر بمعنى البعد ...))[4].

وفي اعتبار(ما) فاعلاً لاسم الفعل(هيهات) فإنّ ابن جنّي لا يجيز ذلك؛ لأنّ حرف الجر لا يكون فاعلاً ولا يُحسن اعتقاد زيادة اللام هنا حتى كأنّه قال: بعد ما توعدون؛ لأنّه لم تؤلف زيادة اللام في نحو هذا، وقُدّر الفاعل ضميراً مستتراً تقديره بعد بعثكم[5]، أي: يعود على ما تقدم من الكلام .

إذاً في اسم الفعل(هيهات) الوارد في الآية ثلاثة آراء: فهو إمّا اسم فعل بمعنى بعد، وفاعله، إمّا الاسم الموصول(ما)، أو ضمير مستتر يعود على(مخرجون) في الآية التي قبلها وعلى هذا لا محلّ له منَ الإعراب، والثاني: أنّ موضعه نصبٌ كأنّه موضوع موضع المصدر والتقدير: بَعُد بُعداً لما توعدون، والثالث: أنّ اسم الفعل يعني المصدر وهو في محلّ رفع على أنّه مبتدأ، وخبره الجار والمجرور(لما توعدون) وهو بهذا التقدير يدخل في باب الإسناد إلى الجملة الذي يقول به قسم منَ النحاة، وجُعِل هذا منَ الإسناد للجملة؛ لأنّ اسم الفعل ومعموله جملة كما ذكر ابن جنّي وغيره .

---

[1] شرح الرضي على الكافية : ١ / ٣٠٨ .
[2] البحر المحيط : ٦ / ٣٧٤ ، وينظر : حاشية الشهاب : ٦ / ٣٣٠ .
[3] مغني اللبيب : ١ / ٢٣٩ .
[4] حاشية الدسوقي : ١ /٣١٩ .
[5] ينظر : المحتسب : ٢/ ٩٢-٩٣ .

خامسا – الجملة مبتدأ خبرها شبه الجملة مقدم عليها :

ورد الخبر(شبه الجملة) مقدماً على المبتدأ(الجملة) نحو قوله تعالى:﴿ **ومن آياتِه يُريكم البرقَ خوفا وطمعا وينزّلُ من السماءِ ماءً فيُحيي به الأرضَ بعدَ موتِها إنّ في ذلك لآياتٍ لقومٍ يعقلون** ﴾ [١] .

فقد عُدّ الفعل(يريكم) مبتدأ خبره شبه الجملة(من آياته) مقدماً عليه، قال الزمخشري: ((في(يريكم) وجهان: إضمار أنْ، وإنزال الفعل منزلة المصدر، وبهما فُسّر المثل: تسمع بالمعيدي خير من أنْ تراه ، وقول القائل:

وقالوا: ما تشاء ؟ فقلت: ألهو

إلى الإصباح آثر ذي أثير[*])) [٢] .

فالفعل(يريكم) هو المبتدأ وقد قُدر بالمصدر من غير سابك، مثلما قدر(تسمع)، و(ألهو) من قبل .

وإلى هذا التقدير ذهب أبو حيان من جملة ما ذهب إليه من آراء في(يريكم)، إذ يقول: ((... أو على إنزال الفعل منزلة المصدر من غير ما يسبكه له ... فيكون التقدير: ومن آياته إراءتُه إياكم البرق، فمن آياته في موضع رفع على أنّه خبر المبتدأ))[٣] .

ويرى الدكتور محمد حماسة أنّ: ((المبتدأ في قوله(يريكم البرق) جاء على غير المألوف من أمر المبتدأ،ويبقى ورود مثل هذا شيئاً متفرداً لا يقاس عليه)) [٤] .

ولكن لماذا لا يقاس عليه وقد ورد في القرآن ؟، أوليس القرآن أصحّ النصوص وأفصحها، وأوثقها، وعدم الكثرة لا ينفي وجود القلة .

ويرى في تعليله لورود المبتدأ بهذه الصيغة: ((وقد يكون بقية من مرحلة تأريخية سابقة منَ التطور اللغوي قبل اصطناع وسيلة السبك المصدري ...[أو] أنّ التعبير القرآني آثر الصيغة الفعلية في موضع المسند إليه لينقل المخاطبين إلى جو الحركة الماثلة المتجددة، ولعلّ الزمخشري الذي يرى أنّ الفعل منزل منزلة المصدر يوحي بشيء من ذلك)) [٥] .

---

[١] الروم : ٢٤ .
[*] ينظر: الصفحة (٣٢) من الرسالة .
[٢] الكشاف : ٤ / ٥٧٢ .
[٣] البحر المحيط : ٧ / ١٦٣ ، وينظر : التأويل النحوي في القرآن الكريم : ٧٣٥ ، ٩٠٤ .
[٤] بناء الجملة العربية : ٥٣ .
[٥] بناء الجملة العربية : ٥٣ .

وقد يكون هذا التركيب جائزاً في العربية فاستُعمل في القرآن مسنداً إليه، كما استعمل المصدر المؤول، والمصدر الصريح مسنداً إليهما .

وأمّا الذين لا يجيزون وقوع الإسناد للفعل فإنّهم يقدرونه، إمّا على حذف أنِ المصدرية، وإمّا على حذف موصوف هو المبتدأ، أو على التقديم والتأخير[1] .

فالفعل(يريكم) وقع بين نظرتين، نظرة لا تخرجه عنِ القواعد من خلال التأويل والتقدير، ونظرة رأته خارجاً عن قواعد النحاة، ولابدّ منَ النظر إليه كما هو، من دون تقدير أو تأويل.

ومنه قوله تعالى: ﴿ **قالَ أخرجْ منها مذؤوما مدحورا لَمَن تبعَك منهم لأملأنَّ جهنّمَ منكم أجمعين** ﴾[2].

على قراءة من قرأ بكسر اللام في قوله (لِمن تبعك) [3]، إذ رُوي عن أحد القراء السبعة وهو عاصم أنّه قرأ بكسر اللام(لِمن تبعك)، قال الزمخشري: ((واللام في(لَمن تبعك)، موطئة للقسم و(لأملأنّ): جوابه، وهو سادّ مسدّ جواب الشرط... وروى عصمة عن عاصم: (لِمن تبعك) بكسر اللام بمعنى: لِمن تبعك منهم هذا الوعيد، وهو قوله: (لأملأنّ جهنم منكم أجمعين)، على أنّ(لأملأنّ): في محلّ الابتداء و(لِمن تبعك): خبره)) [4]، فشبه الجملة(لمن تبعك) خبر تقدم على المبتدأ، وهو الفعل(لأملأنّ)، إلّا أنّ أبا حيان لم يرتضِ ذلك فقال بعد أنْ ذكر كلام الزمخشري: ((فإنْ أراد ظاهر كلامه فهو خطأ على مذهب البصريين؛ لأنّ قوله(لأملأنّ) جملة هي جواب قسم محذوف فمن حيث كونها جملة فقط لا يجوز أنْ تكون مبتدأة، ومن حيث كونها جواباً للقسم يمتنع أيضاً؛ لأنّها: إذ ذاك من هذه الحيثية لا موضع لها منَ الإعراب، ومن حيث كونها مبتدأة لها موضع منَ الإعراب، ولا يجوز أنْ تكون الجملة لها موضع ولا موضع لها بحال؛ لأنّه يلزم أنْ تكون في موضع رفع لا في موضع رفع داخلاً عليها عامل غير داخل وذلك لا يُتصوّر))[5]، أمّا قوله(من حيث كونها جملة لا يجوز أنْ تكون مبتدأة) فقد ثبت أنّ منَ النحاة من يقول بوقوع الجملة مبتدأ، وقد نقل أبو حيان بعضاً من هذه الآراء، فهناك من جوز الإسناد للجملة، وأمّا قوله(من حيث كونها جواباً للقسم يمتنع أيضاً) فهناك من قال بجواز أنْ يكون لجملة جواب القسم موضع منَ الإعراب، قال ابن هشام: ((وقع

---

[1] ينظر : معاني القرآن ، الفراء : ٢ / ٣٢٣ ، معاني القرآن ، الأخفش : ٢ / ٤٧٤ ، جامع البيان ، الطبري : ١٨ / ٤٨٠ ، المسائل البغداديات : ٢٤٥ / ٣٩٦ ، التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٦٤٨ .

[2] الأعراف : ١٨ .

[3] ينظر : مختصر في شواذ القرآن ، ابن خالويه : ٤٩ ، وإعراب القراءات الشواذ ، العكبري : ٥٣١/١ .

[4] الكشاف : ٢ / ٤٣١ .

[5] البحر المحيط : ٤ / ٢٧٩ .

لمكي، وأبي البقاء وَهمٌ في جملة الجواب فأعرباها إعراباً يقتضي أنّ لها موضعاً))[1]، فعلى قراءة كسر اللام في(لمن) في الآية، الإسناد واقع للجملة.

ومما قدم فيه الخبر شبه جملة على المبتدأ(الجملة) قول الشاعر [2] :

حنّتْ نوارُ ولاتَ هَنّا حنتِ

وبدا الذي كانت نوارُ أجنّتِ

إذ قيل إنّ: ((هنّا خبر، وحنّت مبتدأ بإضمار أنْ، مثل: (ومن آياته يريكم البرق)))[3]، أو هي بتقدير أنْ مثل: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، ولات مهملة [4]، وقيل: إنّ لات عاملة، وهنّا أصلها المكان وقد أُجريت مجرى الزمان مجازاً وأنّها مضافة إلى جملة حنت، أي: ليس هذا أوان حنين [5] .

وعلى هذا يمكن للذي يجيز الإسناد إلى الفعل(يريكم)، والفعل(تسمع) على أنّه مبتدأ من دون تقدير(أنْ)، أنْ يُسند للفعل(حنت)؛ لكونه محمولاً على الفعل(يريكم)، والفعل(تسمع) من غير تقدير(أنْ) محذوفة أو مضمرة .

ويمكن أنْ يقال هذا فيما أصله المبتدأ والخبر، نحو قول أسماء بن خارجة [6] :

أوَليسَ من عجبٍ أسائلُكم

ما خطبُ عاذلتي وما خطبي

فقوله: (أوليس من عجب أسائلكم)، أصله مبتدأ وخبره، ثم دخلت عليه ليس فعملت في الجملة، والظاهر هنا في المبتدأ أنّه فعل، قال أبو علي الفارسي: ((القول في فاعل ليس أنّه يحتمل أمرين، أحدهما: أنْ تضمر الحديث، والآخر أنْ تريد(أنْ) وتحذفها، كأنّه: أوليس من عجب أنْ أسائلكم، فتحذف(أنْ)، قال أحمد بن يحيى: يعجبني تقومُ كان هشام يقوله: والفراء قال: محال؛ لأنّه لا صاحب للإعجاب، والقول في ذلك قول هشام)) [7]، فالإسناد وقع للفعل (أسائلكم) على قول هشام الذي يجيز الإسناد للفعل .

---

[1] مغني اللبيب : ٢ / ٦٩ .

[2] البيت ، لشبيب بن جعيل ، أو جعل بن نضلة في خزانة الأدب : ٤ / ١٩٩ ، وكذلك في الدرر اللوامع : ١ / ١٣٥ ، وبلا نسبة في شرح المفصل : ٣ / ١٧ ، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، ابن هشام : ١٣٠ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٢٤٨ ، همع الهوامع : ١ / ٢٥٥ .

[3] تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ١٣٠-١٣١ .

[4] ينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٢٤٨ .

[5] ينظر:شرح المفصل : ٣ / ١٧-١٨ .

[6] كتاب الشعر : ٥٢٠ ، الضرائر : ٢٦٤ ، خزانة الأدب : ٨ / ٥٨٠ .

[7] كتاب الشعر: ٥٢١ .

ومنه قول الشاعر زُفر بن حارث الكلابي [1] :

أفي اللهِ أمّا بحدلٌ وابنُ بحدلٍ

فيحيا، وأمّا ابنُ الزبيرِ فيقتلُ

فقد أشار ابن جنّي ـ بعد أنْ نقل الخلاف بين سيبويه والأخفش في ما ارتفع بالظرف ـ إلى قوله: أمّا بحدل... فيحيا، فقال: ((أمّا بحدل وابن بحدل جملة والجملة لا تكون فاعلة عندنا أبداً، فإذا لم يجز ذلك علمت أنّ قوله: أمّا بحدل فيحيا جملة في موضع الاسم المبتدأ كأنّه قال: أفي الله حياةُ بحدلٍ))[2]، فالجملة هنا أُسند إليها وجعلت مبتدأ .

سادسا – ما أقيم فيه (الجملة الصفة) مقام المبتدأ :

وقد تُقام الجملة الصفة مقام المبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿ **من الذين هادوا يحرّفون الكلمَ عن مواضعِه يقولون سمعنا وعصينا** ﴾ [3]، ففي هذه الآية، وما جاء مماثلاً لها من الكلام آراء عدّة، وثمّة رأيان يغلبان على تلك الآراء هما: رأي سيبويه فيما وقع من الكلام من أمثال هذه الأية هو: تقدير اسم موصوف محذوف هو المبتدأ[4]، أي: أنّ الجار والمجرور(منَ الذين هادوا) خبر، والمبتدأ محذوف وصفته جملة(يحرفون)، أمّا الكوفيون فيقدرون المبتدأ المحذوف موصولاً، والفعل(يحرفون) صلة له [5] .

والذي سوّغ هذا الحذف ((كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن أو في)) [6]، أي: أنّ المحذوف هو بعض منَ المجرور بمن أو في، فعلى رأي البصريين المبتدأ ــ وهو الموصوف ـ قد حُذف، وصفته الجملة أُقيمت مقامه، وعلى رأي الكوفيين أنّ المبتدأ موصول حُذف وبقيت صلته .

---

[1] شرح ديوان الحماسة ، الخطيب التبريزي : ٢ / ٩٩ .

[2] التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ، ابن جني : ١٩٦ .

[3] النساء : ٤٦ ، والآية بتمامها : [[ومن الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه ويقولون سمعنا وعصينا واسمع غير مسمع وراعنا ليا بألسنتهم وطعنا في الدين ولو أنهم قالوا سمعنا وأطعنا واسمع وانظرنا لكان خيرا لهم وأقوم ولكن لعنهم الله بكفرهم فلا يؤمنون إلا قليلا]] .

[4] ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٤٤ .

[5] ينظر : معاني القرآن ، الفراء : ١ / ٣٧١ ، (من الذين هادوا يحرفون الكلم) فيها سبعة أوجه ، ذكرنا اثنين والخمسة الأخرى : الأول : من الذين هادوا : خبر مبتدأ محذوف ، أي : هم من الذين هادوا ، والثاني : أن يكون (من الذين) حالا من فاعلا (يريدون أن تضلوا السبيل) ، والثالث : أن تكون (من الذين) بيانا للموصول في قوله : [[ألم تر إلى الذين أتوا]] ، الرابع : أنه بيان لـ (أعدائكم) ، وما بينهما اعتراض ، الخامس : أنه يتعلق بـ (نصيرا) ، وقد ظهر مما تقدم أن (يحرفون) إما لا محل له ، أو له محل رفع ، أو نصب حسب ما تقدم) ، ينظر : الدر المصون : ٣ / ٦٩٥ .

[6] شرح التسهيل : ٣ / ١٨٣ .

ويرى البصريون أنّ حذف الموصوف أسهل من حذف الموصول وبقاء صلته[١]، وينفي أبو علي الفارسي أنْ تكون الجملة الواقعة صفة قد أقيمت مقام الموصوف، المحذوف، وهو المبتدأ، فيقول: ((كأنّه: منَ الذين هادوا فريق، فحذف بعدُ اللفظ المراد إثباته، وعلى هذه الشريطة حذف، لا على أنْ يقوم الوصف مقام الموصوف، يبيّن ذلك أنْ تحكم على موضع الجملة التي هي(يحرفون)، أنّها رفع؛ لكونها وصفاً للمبتدأ، لا لأنّها مبتدأ))[٢]، والذي ينفيه أبو علي من إقامة الصفة الجملة مقام الموصوف المبتدأ هو أنْ تُعرب بإعرابه وتكون الجملة مبتدأ وقد قيل: ((إقامة الصفة مقام الموصوف إذا كانت الصفة فعلا غير مستحسن)) [٣] .

ويرى ابن جنّي أنّ الصفة الجملة تقام مقام الموصوف المبتدأ، فيقول: ((وقد أقيمت الصفة الجملة مقام الموصوف المبتدأ، نحو قوله [٤] :

لو قلتَ ما في قومِها لم تيثمِ

يفضُلُها في حسبٍ ومِيسمِ

أي: ما في قومها أحد يفضلها))[٥]، وقال ابن مالك: ((يُقام النعت مقام المنعوت كثيراً إنْ عُلم عُلم جنسه ونُعت بغير ظرف، وجملة، أو بأحدهما بشرط كون المنعوت بعض ما قبله مجرور بمن، أو في، وإنْ لم يكن كذلك لم يُقم الظرف، والجملة مقامه إلّا في الشعر)) [٦] .

وقال في النعت أيضاً: ((ولكونه جملة، أو شبهها لم يُقم مقام المنعوت في الاختيار، إلّا بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن ... وقد تقوم(في) مقام(من)))[٧]، ومثّل لذلك بقوله تعالى: ﴿ **وإنْ من أهلِ الكتابِ إلّا ليؤمننَّ به قبلَ موته** ﴾[٨]، على حذف(أحد)، وإقامة(ليؤمنن) مقامه، فماذا يعني أنْ تقام الصفة مقام الموصوف المبتدأ ؟، ألا يعني بأنّها تحلّ محلّه، وتأخذ كلّ ما له؛ لأنّها أقيمت مقامه، فمثلاً إذا أقمنا نائب الفاعل مقام الفاعل نرى أنّه يجري عليه ما يجري على الفاعل؛ لأنّه حلّ محلّه، وكذلك إنْ حذفنا المضاف وأقمنا

---

[١] ينظر : شرح المفصل : ٣ / ٦١.
[٢] المسائل العسكريات : ٥٦٦ .
[٣] إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٣٠٦ .
[٤] البيت لأبي الأسود الحماني في شرح المفصل : ٣ / ٦١ ، ولحكيم بن معية الربعي في خزانة الأدب : ٥ / ٦٣-٦٤ ، وهو بلا نسبة ، في الكتاب : ٢ / ٣٤٥ . وفي معاني القرآن ، الفراء : ١ / ٢٧١ ، الخصائص : ٢ / ٣٧٠ ، شرح التسهيل : ٣ / ١٨٤ .
[٥] الخصائص : ٢ / ٣٧٠ .
[٦] شرح التسهيل : ٣ / ١٨٣ .
[٧] المصدر نفسه : ٣ / ١٨٣-١٨٤ .
[٨] النساء : ١٥٩ .

المضاف إليه مقامه، أُعرب بإعرابه، وأصبح في الظاهر كأنّه هو، ويجري عليه ما يجري على المضاف المحذوف .

ويدل على أنّ الجملة الصفة أقيمت مقام المبتدأ في النصوص السابقة وما سيأتي من نصوص قول ابن جنّي: ((وكذلك إنْ كانت الصفة جملة، لم يجز أنْ تقع فاعلة، ولا مقامة مقام الفاعل، ألا تراك لا تجيز: (قامَ وجهُهُ حسنٌ)، ولا ضُرِبَ قام غلامُه، وأنت تريد: قام رجلٌ وجهُهُ حسنٌ، ولا ضُرب إنسانٌ قام غلامُه))[١]، فابن جنّي ـ هنا ـ لا يقول بورود الفاعل جملة، وكذلك عنده الذي يحلّ محلّه، لا يكون جملة بخلاف المبتدأ، إذ إنّ ابن جنّي يتساهل فيه، فيقول في ذلك: ((وعلى أنّ المسامحة في الفاعل ليست بالمرضية؛ لأنّه أصعب حالاً منَ المبتدأ)) [٢]، وكذلك قوله: ((إلّا أنّ استعمال الجملة التي هي صفة للمبتدأ مكانه أسهل منِ استعمالها فاعلة؛ لأنّه ليس يلزم أنْ يكون المبتدأ اسماً محضاً كلزوم ذلك في الفاعل، ألا ترى إلى قولهم: تسمع بالمعيدي خير من أنْ تراه، أي: سماعك به خير من رؤيته))[٣]، أي: أنّ الصفة الجملة يمكن أنْ تحلّ محلّ المبتدأ وتُقام مقامه، بخلاف الفاعل في رأي ابن جنّي ـ وقد مرّ القول في تأويل ابن جنّي الفعل(تسمع) بالمصدر من دون سابك واعتباره منَ الإسناد للجملة ـ ولو نظرنا في قوله:(أسهل منِ استعمالها فاعلة)، نجد المعنى أنّ الصفة الجملة يمكن استعمالها مبتدأة، أسهل منِ استعمالها فاعلة، وهذا أيضاً يُفهم مما قاله ابن يعيش عن إقامة الصفة الجملة مقام الفاعل [٤] .

ويُحمل على ذلك ـ في إقامة الصفة مقام الموصوف ـ قوله تعالى:﴿ **ومن الذين قالوا إنّا نصارى أخذنا ميثاقَهم** ﴾[٥]، إذ إنّ البصريين يقدرون اسماً موصوفاً أي: قوم أخذنا ميثاقهم، والكوفيون يقدرون: ((مَن أخذنا ميثاقهم))[٦]، ومثل هذه الآية في إقامة الصفة الجملة مقام الموصوف، قوله تعالى:﴿ **وإنْ منكم إلّا واردُها** ﴾[٧]، وقوله تعالى:﴿ **وما منّا إلّا لَهُ مقامٌ معلــومٌ** ﴾[٨]،

---

[١] الخصائص : ٢ / ٣٦٨ .
[٢] المصدر نفسه: ٢ / ٤٣٣ .
[٣] المصدر نفسه: ٢ / ٣٧٠ ، قال ابن جني في قوله تعالى : [[لقد تقطع بينكم]] ، (الأنعام : ٩٤) فيمن قرأه بالنصب فيحتمل أمرين : أحدهما : أن يكون الفاعل مضمراً ، أي : لقد تقطع الأمر أو العقد أو الود - ونحو ذلك - بينكم ، والآخر : أن يكون ما كان يراه أبو الحسن من أن يكون (بينكم) ، وأن كان منصوب اللفظ مرفوع الموضع بفعله ، غير أنه أقرّت نصبة الظرف ، وإن كان مرفوع الموضع ، لا طراد استعمالهم إياه ظرفا .
[٤] ينظر : شرح المفصل : ٣ / ٣٠ .
[٥] المائدة : ١٤ ، وفيها آراء أخرى ، قيل : التقدير : (وأخذنا من الذين قالوا إنا نصارى) وقيل : محمولة على قوله (ولقد أخذ الله ميثاق بني إسرائيل) ، ينظر : إعراب القرآن ، المنسوب للزجاج : ٢٩٣ .
[٦] الكتاب الفريد : ٢ / ٤٩١ .
[٧] مريم : ٧١ .

﴾[1]، فهما على تقدير حذف(أحد)، وهو المبتدأ، وصفته جملتا(واردها)، و(له مقام معلوم)، أو على قول الفراء: ((تقدير مَن موصولة محذوفة)) [2] .

وقد ذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أنّ هذه الآيات، وما يماثلها جاء فيها المسند إليه على صورة الجملة إلّا أنّ النحاة يتأوّلون ذلك ويقدّرون أسماء محذوفة تكون مبتدأة، نحو: قوم، أو مَن الموصولة، أو نحو ذلك [3] .

ويقصد بالمسند إليه الذي جاء على صورة الجملة، هو المبتدأ، إلّا أنّ النحاة قدروه محذوفاً؛ لأنّ ذلك بشكل عام لا يتفق مع ما عند النحاة من قواعد؛ لذلك يؤول ما جاء فيه جملة

ومن ذلك قول الخنساء [4] :

مِنّا تُغافصُه لو كانَ ينفعُهُ

بأسٌ لصادفنا حيّاً أُولي باسِ

قال ثعلب: ((أرادَتْ مِنا مَن تغافصه المنايا، فأضمرت(مَن) وهي تُضمر مع مِن، وفي))[5]، والبصريون في مثله يقدرون اسماً نكرة، هو الموصوف .

ومن ذلك أيضاً قول ذي الرمة [6] :

فضلُّوا، ومنهم دمعُه سابقٌ له

وآخرُ يثني عبرةَ العينِ بالهملِ

أي: منهم من دمعه سابق، أو تقدير اسم نكرة، هو المبتدأ، وقد حذف وبقيت صفته الجملة .

ومنه أيضاً قول الشاعر ابن مقبل [7] :

وما الدهرُ إلّا تارتان فمنهما

أموتُ وأُخرى أبتغي العيشَ أكدحُ

قيل: ((والمعنى منها تارة أموت، فحذف تارة وأقام الجملة التي هي صفتها نائبة عنها)) [8] .

((وقد تُقام الجملة مقام المنعوت دون مِن، وفي))[9]، وذلك نحو قول الكميت [10] :

---

[1] الصافات : ١٦٤ .
[2] معاني القرآن ، الفراء : ١ / ٢٧١ .
[3] ينظر:الجملة العربية تأليفها وأقسامها : ٢٣ .
[4] ديوانها: ٢٢٥ .
[5] ديوان الخنساء : ٢٢٥ .
[6] ديوانه: ٤٨٥ .
[7] ديوانه : ٣٨ .
[8] خزانة الأدب : ٥ / ٥٦ .
[9] شرح التسهيل : ٣ / ١٨٤ .
[10] ديوانه : ١٥٥ ، إصلاح المنطق ، ابن السكيت : ٣٩٧ ، الضرائر : ١٧٢ ، شرح التسهيل : ٣ / ١٩٤ .

لكم مسجدَا اللهِ المَزُورانِ والحصى

لكم قِبصُهُ من بين أثرَى وأقترَا

والتقدير: ((من بين رجل أثرى، ورجل أقتر))[1]، وقيل: ((من بين قبص أثرى، وقبص أقترا)) [2] .

وأُقيمت شبه الجملة مقام المبتدأ، ويُقال فيها ما قيل في الجملة إذ إنّ ((الظرف، والجارّ مقدران بالجملة على الأصحّ))[3]، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ **وأنا منّا الصالحون ومنّا دونَ ذلك كنّا طرائقَ طرائقَ قددا** ﴾[4]، ففي قوله: (منا دون ذلك)، يُقدر الفراء المحذوف موصولاً، أي: ((منا من دون ذلك))[5]، وابن جنّي يُقدر المبتدأ المحذوف اسماً نكرة، أي: ((قوم دون ذلك))[6]، فالصفة التي هي شبه الجملة أقيمت مقام المبتدأ الموصوف وحلّت محلّه، وقيل: ((وعلى وعلى قياس قول أبي الحسن يكون(دونَ) في موضع الرفع ولكنه جرى منصوباً في كلامهم، وعلى محمل قراءة من قرأ﴿ **لقد تقطّعَ بينَكم** ﴾[7]، على أنّه ظرف ووقع موقع الفاعل))[8]، فأبو الحسن الأخفش(ت ٢١٥هـ)، يجعل(دون) في محلّ رفع مبتدأ، كما جعل الظرف في قوله: (لقد تقطع بينكم) فاعلاً، وعلى هذا لا يُقدر محذوف، هو الموصوف، وقال الأزهري (ت ٩٠٥هـ): ((وعن الأخفش أنّه أجاز في(ومنا دون ذلك) أنْ يكون الظرف في موضع رفع مع فتحِهِ)) [9] .

وحُمل على(دون ذلك) قول الشاعر كعب بن جعيل [10]

لنا مرفدٌ سبعون ألفَ مدجّجٍ

فهلْ في معدٍّ فوقَ ذلك مرفدا

فقد قال سيبويه: ((كأنّه قال: فهل في معد مرفد فوق ذلك مرفدا))[1]، أي: أنّه جعل الظرف قائماً مقام المبتدأ المحذوف، وقال أبو علي الفارسي: ((ويحتمل هذا البيت شيئاً آخر على قول

---

[1] الضرائر : ١٧٢ .
[2] ارتشاف الضرب : ١٩٤٠ .
[3] شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٣٢٥ .
[4] الجن : ١١ .
[5] معاني القرآن ، الفراء ، ١ / ٢٧١ .
[6] الخصائص : ٢ / ٣٧٠ .
[7] الأنعام : ٩٤ .
[8] إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٣٠١ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٥٠-١٤٥١ ، همع الهوامع : ٢ / ١٥٥ .
[9] شرح التصريح : ١ / ٤٢٧ .
[10] البيت لكعب بن جعيل في الكتاب : ٢ / ١٧٣ ، وبلا نسبة في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٧٩٤ ، كتاب الشعر : ٣٠٥ ، شرح المفصل : ٢ / ١١٤ .

أبي الحسن، وهو أنْ يكون قوله: (فوق ذلك) في موضع رفع، ألا ترى أنّه حمل قوله تعالى: (ومنا دون ذلك) على أنّ(دون) في موضع رفع، فكذلك يكون(فوق) وليس ذلك على حذف الموصوف، وكذلك حمل قوله تعالى: (لقد تقطع بينكم)على هذا المذهب وكذلك قوله تعالى:﴿ يومَ القيامةِ يُفصلُ بينَكم ﴾[٢]))[٣]، فاحتمل الظرف(فوق) أنْ يكون في محلّ رفع مبتدأ على رأي أبي الحسن الأخفش، هذا عندما يكون الظرف بالفتح، أمّا عندما يكون بالضم، فإنّه يكون اسماً لا ظرفاً .

وممّا يدل على جعل الجملة، وشبه الجملة في موضع المبتدأ وإقامتها مقامه، ما نقله ابن يعيش في قوله: ((وكان الكسائي يجيز نعمَ الرجلُ يقومُ، وقام عندك، والمراد رجل يقوم، ورجل قام، ورجل عندك ، ومنع ابن السراج من ذلك وأباه، واحتجّ بأنّ الفعل لا يقوم مقام الاسم وإنّما تقام الصفات مقام الأسماء؛ لأنّها أسماء يدخل عليها ما يدخل على الأسماء، وإنْ جاء من ذلك شيء، فهو شاذّ عنِ القياس، فسبيله أنْ يُحفظ ولا يُقاس عليه))[٤]، فالسبب الذي منع ابن السراج من أنْ يقبل ما أجازه الكسائي، أنّ المخصوص بالمدح، أو الذم ((في ارتفاعه مذهبان، إمّا أنْ يكون مبتدأ، خبره ما تقدمه منَ الجملة، أو يكون خبر مبتدأ محذوف)) [٥] فإذا كان مبتدأ فإنّ الجملة، أو شبه الجملة سوف يقومان مقام المبتدأ، وعنده الجملة وشبهها لا تكونان مبتدأ، ولا يُسند إليهما؛ لذلك لم يقبلِ الذين لا يقولون بالإسناد للجملة قول الكسائي، وقالوا: ((إقامة الصفة مقام الموصوف إذا كانت فعلاً غير مستحسن)) [٦].

إنّ هذه النصوص التي ذكرت، وقدّرها البصريون على حذف اسم نكرة، هو المبتدأ، وصفته جملة مِنَ النحاة مَن يعدّها على أنّها أقيمت مقام المبتدأ، ونابت عنه، فظاهرها يُنبئ كما لو أنّها هي المبتدأ؛ لأنّ المعنى يتم بها مع ما تقدمها منَ الجارّ والمجرور، وحتى على رأي الكوفيين الذين يرون أنّ الجملة الباقية هي صلة الموصول المحذوف، والذي هو المبتدأ عندهم، يمكن أنْ نعدّ هذه الصلة مقامة مقام المبتدأ إذ إنّ هناك من يرى ـ وإنْ كان قليلاً ـ أنّ الصلة

---

[١] الكتاب : ٢ / ١٧٣ .
[٢] الممتحنة : ٣ .
[٣] كتاب الشعر : ٣٠٥-٣٠٦ ، وينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٧٩٤ .
[٤] شرح المفصل : ٧ / ١٣٤ ، وينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٣٠٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ١٣٦ .
[٥] المفصل في علم العربية : ٢٧٤ .
[٦] إعراب القرآن المنسوب للزجاج : ٣٠٥-٣٠٦ .

معربة بإعراب الموصول، قال الرضي: ((وأمّا الصلة، فقال بعضهم معربة بإعراب الموصول اعتقاداً منه أنّها صفة الموصول لتبيينها له، كما في الجمل الواقعة صفة للنكرات، والجمهور على أنّه لا محلّ للصلة منَ الإعراب)) [١]، ويقول الدكتور أحمد عبد الستار الجوار في تقدير محذوف في النصوص السابقة: ((وواضح أنّ التقدير الذي تلجئهم إليه قواعد النحو، يخلّ بمعنى العبارة ويمسخ معناها ويذهب بالكثير من فنية التعبير، وواضح أيضاً أنّ المقصود إيثار الوصف بالذكر؛ لأنّ الموصوف واحد منِ اثنين، إمّا عامّ لا يتعلق به الغرض، ذُكر أم لم يذكر، وإمّا لفظ سبق في الكلام ما يشير إليه، أو يدل عليه))[٢]، وقال أيضاً في التقدير بشكل عام: ((وقد يكون غرضهم منَ التقدير محض توجيه للقاعدة النحوية، ومحض التزام بالصناعة الكلامية، إلّا أنّه على كل حال عبث بالنص، وخروج على المعنى الذي أُريد به، وهو بعد ذلك كلّه تضييع لفنية الأسلوب لا يُغتفر فيه التذرع بالتزام القاعدة التي لم تستكمل أسباب قيامها بالاستقراء الشامل)) [٣] .

إذن هو الحفاظ على القاعدة الذي أدّى بالنحاة إلى عدم الإسناد إلى ما هو ظاهر في الكلام، واللجوء إلى تقدير محذوف حتّى ينتظم الكلام كما أرادت تلك القواعد والتي بُنيت على استقراء قسم منَ الكلام، لا كلّه .

سابعا:- ما جاء من الجمل المحكية مبتدأ :

جاء في لسان العرب: ((الحكاية: كقولك حكيتُ فلاناً، وحاكيتُه، فعلت مثل فعله، أو قلت مثل قوله سواء لم أجاوزه، وحكيتُ عنه الحديث حكاية ... والمحاكاة المشابهة)) [٤] .

قال سيبويه: ((هذا باب الحكاية التي لا تُغيّرُ فيها الأسماء عن حالها في الكلام)) [٥] ، ، وذكر أمثلة ذلك في قوله: ((وذلك قول العرب في رجل يسمى تأبّط شراً:هذا تأبطَ شراً، وقالوا: هذا برقَ نحرُهُ ، ورأيت برق نحره ، فهذا لا يتغيّر عن حاله التي كان عليها قبل أنْ يكون اسماً... فإنْ غيّره عن حاله فقد ترك قول الناس، وقال ما لا يقوله أحد ... وعلى هذا يقول: بدأت بالحمدُ لله رب العالمين)) [٦] .

---

[١] شرح الرضي على الكافية : ٣ / ١٦ .
[٢] نحو القرآن ، عبد الستار الجواري : ٤٧ .
[٣] المصدر نفسه : ٢٦ .
[٤] لسان العرب ،مادة(حكي): ١٤ / ١٩١ .
[٥] الكتاب : ٣ / ٣٢٦ .
[٦] المصدر نفسه : ٣ / ٣٢٦ .

من هذا يفهم أنّ ((معنى الحكاية أنْ يأتي الاسم أو ما قام مقامه على الوصف الذي كان عليه قبل ذلك)) [١]، و بمعنى آخر ((إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أوردَه في كلامه)) [٢] .

فالمحكيّ لا تتغير حركته الإعرابية تبعاً لتغير العوامل الداخلة عليه، أو تغير موقعه الإعرابي .

والحكاية في كلام العرب على ثلاثة أضرب [٣] :

أحدها: ما يُحكى بالقول، نحو: قال زيدٌ إنّ عَمراً منطلقٌ .

الثاني: ما يقع منَ الحكاية بـ (مَن)، و(أيّ)، نحو قولك: رأيت زيداً، فيقال: من زيداً .

الثالث: الجمل المحكية في باب التسمية بها، وغير التسمية، وما اتصل بذلك، نحو: جاءني تأبط شراً .

فالجمل تحكى سواء سُمّي بها أم لم يُسمّ بها، قال أبو البقاء العكبري: ((وأمّا الجمل فتحكى بلفظها سميت بها أو لم تسمّ فما سمّي به: تأبط شراً، وذرى حباً، وما لم يسمّ به كقولك: جاءني زيد، ونحوه)) [٤] .

ويذهب ابن عصفور إلى أنّ: ((الجملة لا تحكى إلّا بعد القول، أو فعل في معناه، نحو قولك: قرأت: الحمدُ لله رب العالمين)) [٥]، إلا أنّ الجمل التي سمّي بها تُحكى من دون القول .

فالجمل المحكية على نوعين: الأول: جمل محكية بعد القول، والثاني: جمل محكية بدون القول .

((ولا تخلو الجملة المحكية من أنْ تكون ملحونة، أو معربة، فإنْ كانت معربة حكيتها على لفظها، وإنْ شئت على معناها، فإذا حكيت قول القائل: زيدٌ القائمُ، قلت: قال عمرو زيدٌ القائمُ، وإنْ شئت قلت: قال عمرو القائم زيد، وإنْ كانت ملحونة حكيتها على المعنى، فتقول: إذا حكيت: قام زيدٍ ، بخفض زيد، قال عمروٌ قام زيدٌ لكنه خفض زيداً))[٦].

---

[١] اللباب في علل البناء والإعراب : ٢ / ١٣٥ .
[٢] شرح جمل الزجاجي : ٢ / ٤٦١ ، ارتشاف الضرب : ٦٨٠ ، شرح التصريح : ٢ / ٤٧٩ .
[٣] ينظر : الجمل في النحو ، الزجاجي : ٣٢٥ .
[٤] اللباب في علل البناء والإعراب : ٢ / ١٣٩ .
[٥] المقرب : ١ / ٢٩٣ .
[٦] المصدر نفسه: ١ / ٢٩٣ .

ويرى الرماني (ت ٣٨٤هـ) أنّ الحكاية من حيث الحمل على اللفظ أو المعنى على ثلاثة أوجه [١] :

الوجه الأول: حكاية على اللفظ والمعنى، ويُحتاج إليها في تأدية المعنى الذي ذكره المتكلم بالصيغة التي ذكره بها، أو التي دلّ بها المتكلم، نحو قولك: (قال الله عز وجل ﴿ **حُرِّمت عليكم أمهاتُكم** ﴾ [٢]) .

الوجه الثاني: حكاية على المعنى فقط ويُحتاج إليها: إذا كان الإنسان يتكلم بالعربية وقد احتاج إلى أنْ يفهم ما قاله اليوناني في كتب الطب وغيرها فيترجم له ذلك بالعربية وتكون حكاية المعنى دون اللفظ .

الوجه الثالث: حكاية على اللفظ فقط، وذلك نحو بيت شعر أُحتيجَ إلى فهم معناه فيجب أنْ يحكى لفظه للعالم باللغة حتى يجيب عن تفسيره .

ويشير الرماني إلى أنّ ((الأصل في الحكاية تأدية اللفظ والمعنى؛ لأنّ الحاجة إليه أشدّ في أنْ يبيّن الصيغة التي أتى بها القرآن أو كلام الرسول، أو حكيم من الحكماء على إفهام معنى تلك الصيغة فيتمكن المؤدَّى إليه ذلك أتمّ التمكين وتزيل الريب عن قلبه في مفهوم ما أتى به الحكيم بأوكد ما يكون، فبهذا كان الأصل في الحكاية تأدية اللفظ والمعنى)) [٣] .

فعنده ما يحكى يُؤدّى بلفظه، ومعناه، وليس بلفظه فقط، هذا هو الأصل فيه للاعتبارات التي ذكرها في كلامه، ولكن النحاة على أنّ المحكي ـ ومنه الجمل المحكية ـ يُسند إلى لفظه، فيكون الإسناد لفظياً .

والذي يعنينا منَ الجمل المحكية المسند إليها، هي الجمل التي أُسند إليها على الابتداء، أي: أنّها جُعلت مبتدأ، فقد أجمع النحويون على مجيء الجملة المحكية مبتدأ، فجعلوا لها حكماً جائزاً خارج قواعدهم بحملها على الحكاية التي يرد لفظها مثلما ورد في كلام القائل، فأجازوا هنا السماع وغلّبوه على القياس في هذه المسألة على حين أنّهم منعوا ذلك في غيرها .

وقد وردت عنِ العرب نصوص جاءت فيها الجمل المحكية مبتدأ وأصبحت تلك الجملة مخبراً عنها، ومن هذه النصوص التي جاء فيها المبتدأ جملة محكية، الحديث النبوي ((**لا حولَ ولا وقوةَ إلّا باللهِ كنزٌ من كنوزِ الجنةِ**)) [٤]، فقد جاءت فيه جملة (لا حول ولا قوة إلّا بالله)

---

[١] ينظر : شرح كتاب سيبويه ، علي بن عيسى الرماني : ١ / ٣٥٠ .
[٢] النساء : ٢٣ .
[٣] شرح كتاب سيبويه ، الرماني : ١ / ٣٥١ .
[٤] المسند ، الإمام أحمد بن محمد بن حنبل : ١٥ / ٨٢٦٤ .

مسنداً إليها، وعُدّت مبتدأ، والخبر قوله(كنز) قال ابن هشام: ((إنّ التي يُراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ولهذا تقع مبتدأ، نحو: لا حول ولا قوة إلّا بالله كنز من كنوز الجنة)) [١]، أي قوله: (لا حول ولا قوة إلّا بالله) جملة أُريد لفظها، فأصبحت في حكم المفرد، ولهذا جاز أنْ يُسند إليها إسناداً لفظياً، لا إسناداً معنوياً ((ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابط في نحو: (قولي لا إله إلّا الله)، كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد)) [٢]، أي: أنّ جملة قولي لا إله إلّا الله جاء فيها قوله: (لا إله إلّا الله) خبراً، ولم يحتج إلى رابط ؛ لأنّه نفس المبتدأ الذي هو(قولي)، فكذلك قوله: (لا حول ولا قوة إلّا بالله)، والذي جاء مبتدأ، فلا يحتاج معه الخبر الذي هو(كنز)، وهو مفرد إلى رابط؛ لأنّ المبتدأ هو الخبر نفسه، أي: أنّ جملة: (لا حول ولا قوة إلّا بالله) هي الكنز، والكنز هو(لا حول ولا قوة إلّا بالله) ومن هنا لم تحتج جملة الخبر إلى رابط ، وعُوملت معاملة الاسم المفرد الجامد عندما يقع خبراً .

وقال السيوطي في هذه الجملة: ((حيث أسند إلى الجملة الاسمية، فالمعنى هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة))[٣]، فالإسناد في هذا عنده إسناد لفظي .

ومما هو كذلك، ووردت فيه الجملة المحكية مسنداً إليها، قول العرب: ((**زعموا مطيّةُ الكذابِ**))[٤]، فقد جعل الزمخشري جملة(زعموا) مسنداً إليها لفظياً[٥]، فهذه الجملة الفعلية جُعلت مسنداً والإسناد فيها لفظياً .

وإلى هذا ذهب السيوطي، فقال: ((أسند إلى الجملة الفعلية ... فالمعنى هذا اللفظ مطية الكذاب، أي: يقدمه الرجل أمام كلامه ليتوصل به إلى غرضه من نسبة الكذب إلى القول المحكي ...)) [٦] .

ومما هو كذلك، قول الشاعر [٧] :

كيفَ أصبحتَ كيفَ أمسيتَ ممّا

يغرسُ الودَّ في فؤادِ الكريم

---

[١] مغني اللبيب : ٢ / ٦٤ .
[٢] المصدر نفسه : ٢ / ٦٤ .
[٣] همع الهوامع : ١ / ٢٦ .
[٤] ورد في الكشاف : ٦ / ١٣٢ ، بأنه حديث نبوي ، وفي مغني اللبيب : ٢ / ٦٤ ، بأنه مثل ، وفي همع الهوامع : ١ / ٢٦ ، بأنه قول للعرب ، ولم يرد بهذا اللفظ في كتب الحديث ، ولم أجده في ما اطلعت عليه من كتب الأمثال .
[٥] ينظر : الكشاف : ١ / ١٨٢ ، شرح شذور الذهب : ١٩٩ ، بناء الجملة العربية : ٥٠ .
[٦] همع الهوامع : ١ / ٢٧ .
[٧] البيت بلا نسبة ، في الخصائص : ١ / ٢٩٠ ، ٢ / ٢٨٠ ، وفيه (يزرع) مكان (يغرس) ، وهو أيضا بلا نسبة في همع الهوامع : ٣ / ١٩٣ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٤٦٣ .

فقد أُسند إلى الجملة المحكية، وهي(كيف أصبحت كيف أمسيت)، وهي هنا بحكم المفرد، وقد وردت مبتدأ[1]، وخبرها(مما يغرس) .

وهذا أيضاً يقال في قول كثير عزة [2] :

ليتَ التحيةَ كانتْ لي فأشكرُها

مكانَ يا جملُ حُيّيتَ يا رجلُ

فقد وردت فيه(حييت يا رجل) جملتين، والجملتان في محلّ رفع مبتدأ وقد نابتا مناب القول المحذوف فأعربت بإعرابه [3]، ويكون التقدير: مكان يا جمل القول حييت يا رجل .

إنّ اعتبار هذه الجمل التي أُسند إليها، وجُعلت مبتدآت بأنّها محكية وأنّ الإسناد فيها لفظي، واعتبارها كالمفرد لا يلغي أنّنا قد أسندنا إلى الجملة اسمية كانت، أو فعلية، فهي في أصلها جملة، وقد تكوّنت من مسند، ومسند إليه، أي: أنّها توافر فيها الركنان الرئيسان اللذان تقوم عليهما الجملة، ثم وضع هذا التركيب في موضع المبتدأ، وأُسند إليه بأكمله ، فهو وإنْ قيل عنه إنّه إسناد لفظي إلّا أنّ هذا اللفظ يبقى جملة في أصل وضعه، هذا بالإضافة إلى ما ذكره الرماني من أنّ الأصل في الحكاية أنْ تؤدَّى باللفظ والمعنى .

---

[1] ينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٤٦ .

[2] ديوانه: ٤٥٣ .

[3] ينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٣٨ .

الفصل الثاني

الجملةُ فاعلاً

توطئة الفصل :

الفاعل في عُرف النحاة هو: ((اسم، أو ما في تقريره متقدم عليه ما أُسند إليه لفظاً، أو نيّة على طريقة فَعل، أو فاعل، وهو أبداً مرفوع، أو جارٍ مجرى المرفوع، وارتفاعه بما أسند إليه)) [١] .

وعرّفه ابن مالك بقوله: ((المسند إليه فعل، أو مضمن معناه تامّ مقدّم فارغ غير مصوغ للمفعول)) [٢] .

إنّ هذين التعريفين ينصّان على ما قرّره النحاة للفاعل من حيث كونه اسماً أسند إليه فعل متقدم عليه، ولم يقلِ ابن مالك عنه اسماً، مثلما ذكر ابن عصفور، وإنّما قال (المسند إليه فعل)، وقد علّل ابن مالك ذلك بقوله: ((الفاعل يكون اسماً، نحو: ﴿ **تبارك الله** ﴾ [٣]، وغير اسم ، نحو: ﴿ **ألم يأن للذين آمنوا أنْ تخشع قلوبهم . . .** ﴾ [٤]، و ﴿ **أولم يكفِ بربك أنه على كل شيء شهيد** ﴾ [٥]؛ فلذلك قلت: المسند إليه، ولم أقل الاسم المسند إليه)) [٦] .

ويقصد ابن مالك بغير الاسم، أي: المصدر المؤول المسبوك منَ الحرف المصدري والفعل، نحو: وأنْ تصوموا .

وقد يُسند إلى الفاعل غير الفعل، وإنّما ما يتضمّن معناه، وهو الذي يعبر عنه بشبه الفعل، وهي المشتقات التي تعمل عمل الفعل .

وقد أشار إليها ابن السراج في حديثه عنِ الأسماء، فقال: ((والأسماء التي تعمل عمل الفعل أسماء الفاعلين وما شبّه بها، والمصادر، وأسماء سمّوا الأفعال بها)) [٧] .

فشبه الفعل والذي يعمل عمله يقصد به: اسم الفاعل، نحو: أقائمٌ الزيدان، والصفة المشبهة باسم الفاعل، نحو: زيدٌ حسنٌ وجهُهُ، والمصدر، نحو:عجبتُ من ضربِ زيدٍ عمراً، واسم التفضيل، نحو: مررتُ بالأفضلِ أبوه، واسم الفعل، نحو: هيهاتَ العقيقُ، والظرف والجار والمجرور، نحو: زيدٌ عندك أبوه[٨] .

---

[١] المقرب : ١ / ٥٣ .
[٢] شرح التسهيل : ٢ / ٣٨ .
[٣] الأعراف : ٥٤ .
[٤] الحديد : ١٦ .
[٥] فصلت : ٥٣ .
[٦] شرح التسهيل : ٢ / ٣٨ .
[٧] الأصول في النحو : ١ / ٥٢ .
[٨] ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢ / ٦٣ .

فهذه كلّها تسند إلى الفاعل وتعمل فيه عمل الأفعال وهي ليست بالأفعال، وهذا ما يتعلق بالفعلية من جهة العمل النحوي الذي ينتظم توجيه النحويين وما أُجري مجراه في العمل .

وقد اختُلف في العامل في الفاعل، فمنَ النحاة من نسب رفع الفاعل إلى العامل اللفظي، ومنهم من نسبه إلى العامل المعنوي، قال ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ): ((فإنْ قيل: بماذا يرتفع الفاعل، قيل: يرتفع بإسناد الفعل إليه))[١]، أي: أنّ الفعل هو الذي عمل في الفاعل، فالعامل هنا لفظي .

وقيل: العامل في الفاعل الفاعلية،أي:كونه فاعلاً في المعنى[٢]، وقيل: ((إنّه ارتفع بالإسناد))[٣]، أي: أنّ الرابط بين المسند والمسند إليه، وهو العلاقة الإسنادية – وهي إثبات نسبة شيء إلى أشياء – وهذه العلاقة الإسنادية هي العامل .

ويبدو أنّ العامل في الفاعل ما أُسند إليه من فعل، أو ما في معناه؛ لأنّ أكثر النحاة عليه، لقوة العامل اللفظي في مقابل المعنوي ـ والفعل أقوى العوامل اللفظية.

والبصريون لا يجوز عندهم تقديم الفاعل على عامله، قال ابن الأنباري: ((فإنْ قيل: فلم لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل؛ لأنّ الفاعل تنزل منزلة الجزء منَ الكلمة، وهو الفعل))[٤]، أي: أنّهما كالكلمة الواحدة ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها، ويرى البصريون: ((إنْ قُدّم الاسم على الفعل، أو ما ضُمّن معناه صار مرفوعاً بالابتداء، وبطل عمل ما تأخّر فيه؛ لأنّه تعرض بالتقدم لتسلط العوامل عليه، كقولك: زيدٌ قام، إنّ زيداً قام، فتأثّر زيدٍ بإنّ دليل على أنّ الفعل شُغل عنه بفاعل مضمر))[٥].

أمّا الكوفيون فيذهبون إلى: ((أنّ تأخّر المسند لا يخل برفعه المسند إليه))[٦]، ويستدل الكوفيون على ذلك بما سمعوا منَ العرب، نحو قول الزبّاء[٧]:

ما للجمالِ مشيُها وئيداً

أجندلاً يحملنَ أم حديداً

---

[١] كتاب أسرار العربية ابن الأنباري: ٧٩، وينظر اللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ١٥١ ، شرح شذور الذهب : ١٨٩.
[٢] ينظر : ارتشاف الضرب:١٣٢١ .
[٣] ارتشاف الضرب ١٣٢٠ ، وينظر: شرح التصريح:٣٩٥/١.
[٤] أسرار العربية : ٧٩ .
[٥] شرح التسهيل : ٢ / ٤٠ .
[٦] المصدر نفسه : ٢ / ٤٠-٤١ .
[٧] البيت للزباء في لسان العرب : ٣٠ / ٤٤٣ ، ١٠ / ١٤٨ ، مغني اللبيب : ٢ / ٢٣٨ ، شرح التصريح : ١ / ٣٩٧ ، خزانة الأدب : ٧ / ٢٩٥ ، الدرر اللوامع : ١ / ٣٥٥ .

وقول [1] الآخر :

فظلّ لنا يومٌ لذيذٌ بنعمةٍ

فَقِلْ في مَقيلٍ نحسُه متغيّبِ

والتقدير: ((فقِلْ من مقيل متغيّب نحسه، وما للجمال وئيداً سيرها))[2]، والبصريون يجعلون ذلك إمّا ضرورة أو مبتدأ خبره محذوف[3]، أو غير ذلك من التأويلات التي لا تجيز تقديم الفاعل على معموله، وتخرجه تخريجات أخرى .

وجعل سيبويه ذلك قبيحاً، وحصر جواز تقديمه بالشعر لورود ذلك عنِ العرب، كقول عمر بن أبي ربيعة [4] :

صددْتِ فأطولتِ الصدودَ وقلّما

وصالٌ على طولِ الصدودِ يدومُ

((وإنّما الكلام: وقلّ ما يدوم وصال))[5] .

وكذلك اختُلف في حذف الفاعل، فقد: ((أجاز الكسائي ـ وحدَهُ ـ حذف الفاعل إذا دلّ عليه دليل)) [6]، وقيل: ((لا يجوز حذف الفاعل إلّا مع المصدر، نحو قوله: ﴿ **أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ** ﴾[7]، أو في باب النائب، فتُغيّر صيغة المسند إليه، نحو: ضُربَ زيدٌ، أو مع عامله المدلول عليه بقول القائل: مَن أُكرم ، فتقول: زيدٌ، أي: أُكرم زيدٌ))[8]، وكذلك يُحذف فاعل فعل الجماعة، أو المؤنثة المخاطبة المؤكد بالنون، نحو ﴿ **لَتُبْلَوُنّ** ﴾[9]، ﴿ **فإمّا تَرَيِنّ** ﴾ [10]، فإنّ ضمير المخاطبة، والجمع حذف لالتقاء الساكنين [11]، فالفاعلان هنا ضميران هما (الواو)، و(الياء)، وقد حُذفا .

---

[1] شرح ديوان امرئ القيس : ٥٦ ، لسان العرب : ١ / ٦٥٤ ، ١٠ / ١٤٨ .
[2] شرح التسهيل : ٢ / ٤١ .
[3] ينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٢٣٨ ، شرح التصريح : ١ / ٣٩٧ .
[4] ديوانه: ٣٥٨ .
[5] الكتاب : ١ / ٣١ .
[6] شرح الكافية الشافية : ٦٠٠ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٢٤ ، شرح شذور الذهب : ١٩٧-١٩٨ ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، المرادي : ٢ / ٥٨٥ ، همع الهوامع : ١ / ٥١٢ .
[7] البلد : ١٤ .
[8] ارتشاف الضرب : ١٣٢٣ .
[9] آل عمرأن : ١٨٦ .
[10] مريم : ٢٦ .
[11] ينظر:همع الهوامع :٥١٢/١.

الفاعل جملة مسند إليها :

لقد ظهر مما تقدم أنّ الفاعل، إمّا اسم صريح مفرد، أو ما في معناه، أي: مصدر مؤول، وقد يجيء الفاعل جملة ويُسند إليها.

ومثلما اختلف النحاة في عدد من مسائل الفاعل، كذلك اختلفوا في مسألة وقوع الجملة فاعلاً على آراء عدّة ، هي:

الأول: القول بالمنع، أي: أنّ الجملة لا تكون مسنداً إليه(فاعلاً، أو نائب فاعل)،((وهو قول المبرد، والفارسي، وجمهور البصرية)) [١] .

ووصف ابن هشام مذهب المنع بقوله: ((هذا هو المذهب الصحيح))[٢]، ووصفه السيوطي بأنّه ((الأصحّ)) [٣] .

الثاني: القول بالجواز،إذ أجاز الكوفيون أنْ تكون الجملة فاعلاً في، نحو: يعجبني تقومُ، فقد ((ذهب هشام، وثعلب، وجماعة منَ الكوفيون إلى أنّه يجوز أنْ يُسند الفعل إلى الفعل فأجازوا: يعجبني يقومُ زيدٌ، وظهر لي أقامَ زيدٌ أم عمروٌ))[٤]، فالجواز هنا بالمطلق، أي: دون قيد أو شرط .

الثالث: الجواز مشروط بأنْ يكون الفعل المسند قلبيّاً، وأنْ يقترن المسند إليه بأداة معلِّقة، قال أبو حيان: ((ومذهب الفراء وجماعة أنّه إنْ كانتِ الجملة معمولة لفعل من أفعال القلوب، وعُلّق عنها جاز أنْ تقع في موضع الفاعل، أو المفعول الذي لم يسمّ فاعله، وإلّا فلا، ونسب هذا لسيبويه)) [٥].

وقال الشاطبي في إجازة الفراء للإسناد للفعل: ((ومن مُثُل الفراء: قد تبيّن لي أهذا عبدُ الله أم زيدٌ، وبدا لي لأضربنّك، وقال الفراء: كلّ فعل كان تأويله بلغني، أو قيل لي، أو انتهى إليّ، فإنّ اللام، وأنْ يصلحان فيه، ومثل ذلك في الكلام كثير، وجميعه يُشعر، بل يصرح بأنّ الفاعل لا يلزم أنْ يكون اسماً))[٦].

---

[١] نتائج التحصيل : ١٩٧ .
[٢] شرح شذور الذهب : ١٩٨ .
[٣] همع الهوامع : ١ / ٥٢٣ .
[٤] ارتشاف الضرب : ١٣٢٠ ، وينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٦٣ ، رسالتان في النحو ، شهاب الدين الأصبحي : ٤٩-٥٠ ، همع الهوامع : ١ / ٥٢٥ ، شرح التصريح : ١ / ٣٩٣ .
[٥] البحر المحيط : ١ / ١٧٣ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٢٠ ، مغني اللبيب : ٢ / ٦٣ .
[٦] المقاصد الشافية : ٢ / ٥٣٩ ، وينظر : معاني القرآن ،الفراء : ٢ / ٣١ .

فإجازة الإسناد للفعل عند الفراء مشروطة بالفعل القلبي المعلّق[*] ويُنسب هذا الرأي لسيبويه [١].

الرابع: وهو رأي ابن هشام الأنصاري، ويشترط أنْ يكون المعلِّق هو الاستفهام فقط دون المعلّقات الأخرى، وأنّ الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة، فيقول: ((...عندي أنّ المسألة صحيحة، ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات، وعلى أنّ الإسناد إلى مضاف محذوف، لا إلى الجملة الأخرى، ألا ترى أنّ المعنى: ظهرَ لي جوابُ أقام زيدٌ))[٢]، أي: أنّ المضاف محذوف وحلّ محلّه المضاف إليه وهو جملة، وقيل، في ما ذهب إليه ابن هشام: ((يمكن أنْ يكون هذا مراد الفراء ومن ذهب إلى قوله، أعني أنّ الإسناد في التحقيق إلى مضاف محذوف، لا إلى الجملة، لكن لما حُذف المضاف، وأقيمت الجملة مقامه جُعل الإسناد إليها))[٣] .

إنّ هذه الآراء في مجيء(الجملة فاعلاً)، تراوحت بين المنع المطلق، والجواز المطلق، والجواز بشرط، كالشروط التي قال بها الفراء، أو التي قال بها ابن هشام الأنصاري.

ويذهب المانعون لمجيء الفاعل جملة إلى أنّه لا يصح أنْ يكون كذلك، وأنّ ((الدلالة على أنّ الجمل لا تقام مقام الفاعل أنّ الجمل نكرة، كما أنّ الأحوال والتمييز نكرة وأنّها لا تُعرّف أبداً، كما لا يتعرف الحال ولا التمييز أبداً، فكما لا يجعلان فاعلين؛ لأنّ الفاعل يلزم إضماره ، وإذا أُضمر تعرّف، كذلك الجمل؛ لأنّها لا تُضمر إذ كانت لا تتعرف)) [٤]، وقد رُدّ على مسألة تعريف الجملة بالقول: ((إنّ الجملة ليست نكرة، ولا معرفة؛ لأنّ التعريف، والتنكير من عوارض الذات، إذِ التعريف: جعل الذات مشاراً بها إلى خارج، إشارة وضعية، والتنكير: ألّا يشار بها إلى خارج في الوضع... وإذا لم تكن الجملة ذاتاً، فكيف يعرض لها التعريف ، والتنكير))[٥]، ويضيف الرضي إلى كلامه في هذه المسألة: ((فإنْ قيل:

---

[*] التعليق عبارة عن إبطال العمل لفظا لا محلا على سبيل الوجوب ، وسبب التعليق ، كون المعمول تالي استفهام ، أو متضمناً معناه ، أو مضافا إلى معناه أو تالي لام الابتداء ، أو القسم ، أو (ما) أو (إنْ) النافيتين ، وجعل النحاس و ابن مالك (لا) من المعلقات ، ونسب لابن مالك جعل (لو) من المعلقات ، وعد أبو حيان (لعل) منها ، ونسب ذلك لأبي علي الفارسي ، ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٢٠ ، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، أبو حيان : ٩٤ ، ارتشاف الضرب : ٢١١٦ .

[١] ينظر : شرح كتاب سيبويه ، ابن خروف : ١٩٢-١٩٣ ، المقاصد الشافية : ٢ / ٥٣٩ ، همع الهوامع : ١ / ٥٢٥ ، نتائج التحصيل : ١٩٨ .

[٢] مغني اللبيب : ٢ / ٦٣ .

[٣] حاشية الشمني على المغني : ٢ / ١٣٠ ، حاشية الدسوقي : ٢ / ٧٥ .

[٤] مختار تذكرة أبي علي الفارسي ، ابن جني : ٥٩ ، وينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١ /١٥٢ .

[٥] شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢٩٨ .

قيل: فإذا لم تكن الجملة لا معرفة، ولا نكرة، فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة، قلت: لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة، كما تقول، في، قامَ رجلٌ ذهبَ أبوه، أو أبوه ذاهبٌ: قامَ رجلٌ ذاهبٌ أبوه ... وكلّ جملة يصح وقوع المفرد مقامها، فلتلك الجملة موضع منَ الإعراب)) [١]، ويوضح الرضي ما المقصود بالنكرة، فيقول: ((وقال بعضهم: الجملة نكرة ؛ لأنّها حكم، والأحكام نكرات، إشارة إلى أنّ الحكم بشيء على شيء، يجب أنْ يكون مجهولاً عند المخاطب، إذ لو كان معلوماً، لوقع الكلام لغواً ... وليس بشيء؛ لأنّ معنى التنكير، ليس كون الشيء مجهولاً، بل معناه في اصطلاحهم: ما ذكرت الآن أعني كون الذات غير مشار بها إلى خارج إشارة وضعية)) [٢]، وأمّا في مسألة أنّ الجملة لا تضمر فقد قال فيها بعضهم: ((وأمّا أنّها لا تضمر، فأمر لا خلاف فيه، ولو كان إضمارها مانعاً للزم منع أسماء كثيرة منَ الفاعلية، كالأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة؛ لأنّها لا تضمر أيضاً)) [٣] .

وقد أشار العكبري إلى سبب آخر يمنع الجملة من أنْ تكون فاعلاً، حيث يقول: ((إنّ الفاعل كجزء منَ الفعل، ولا يمكن جعل الجملة كالجزء لاستقلالها)) [٤] .

ويُردّ على هذا القول بأنّ الصفة تأتي جملة وهي جزء من الموصوف، قال ابن السراج: ((... وكذلك إذا قلت: هذا رجل يضرب زيداً، لم يجز أنْ تقول: هذا زيداً رجل يضرب؛ لأنّ الصفة مع الاسم بمنزلة الشيء الواحد، وكذلك كلّ ما اتصل بها))[٥]، فالجملة هنا وهي(يضرب) صلحت أنْ تكون كجزء الموصوف قبلها وهو(رجل)، وكذلك هو قول ابن يعيش، إذ يقول: ((وإنّما وجب للنعت أنْ يكون تابعاً للمنعوت من قِبل أنّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد)) [٦] .

وأمّا الذين أجازوا مجيء الجملة فاعلاً، سواء الذين أجازوا بالمطلق، أو باشتراط فقد اعتمدوا على ما ورد من نصوص فصيحة موثوقة جاء فيها الفاعل جملة، وسنورد تلك النصوص في مسائلها، وعلى النحو الآتي :

---

[١] شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٢٩٨ .
[٢] المصدر نفسه : ٢ / ٢٩٨-٢٩٩ .
[٣] إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٦١ .
[٤] اللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ١٥٢ .
[٥] الأصول في النحو : ٢ / ٢٢٥ .
[٦] شرح المفصل : ٣ / ٥٥ .

أولا – ما جاء فيه الفاعل جملة فعلية :

١– الفاعل جملة فعلية مصدرة بـ(لام القسم) :

ومن ذلك قوله تعالى:﴿ **ثُم بدا لهم من بعد ما رأوا الآياتِ ليسجُنُنّهُ حتّى حينٍ** ﴾[١]، إذ قيل في فاعل(بدا) آراء عدّة :

فقال المانعون لكون الجملة فاعلاً إنّ: ((في فاعل بدا ثلاثة أوجه، أحدها: أنّه محذوف، و(ليسجننه) قائم مقامه وليست الجملة فاعلاً، والتقدير: (بدا السجنُ)، الثاني: الفاعل مضمر، وهو مصدر(بدا)، أي: بدا بداءٌ ، والثالث: أنّ الفاعل ما دلّ عليه الكلام، أي: بدا لهم رأي)) [٢].

أمّا من يجيزون أنْ تقع الجملة فاعلاً، فقالوا (ليسجننه) فاعل للفعل(بدا)، ونُسب ذلك لسيبويه، إذ يقول: ((لأنّه موضع ابتداء، ألا ترى أنّك لو قلت: بدا لهم أيُّهم أفضلُ، لحسُنَ كحسنِه في علمت، كأنّك قلت: ظهر لهم أهذا أفضلُ أم هذا)) [٣]، فقد فُهِم من قول سيبويه هذا أنّه يُجيز أنْ تكون جملة(ليسجننه) فاعلاً .

وقد ذكر ابن ولّاد التميمي (ت٣٣٢هـ) تخطئة المبرّد لسيبويه في اعتبار جملة(ليسجننه) فاعلاً للفعل(بدا)، فقال: ((قال محمد: وتفسيره خطأ؛ لأنّه لم يجعل في(بدا) فاعلاً، فقد أحال، وناقض في قوله: ولا يخلو الفعل من فاعل، ولكنه ـ والله أعلم ـ على قوله: ثم بدا لهم بدوٌ، ولكن حُذف بدو من الكلام؛ لأنّ(بدا) يدل عليه، ونظيره من كلام العرب، من كذب كان شراً له، أي: الكذب، وكأنّه ـ والله أعلم ـ ثم بدا لهم بدو قالوا: ليسجننه، ولم يذكر(قالوا) لدلالة الكلام عليه)) [٤] .

وإلى رأي المبرّد يذهب ابن عصفور، عندما جعل فاعل(بدا)، كقول جرير [٥]:

إذا اكتحلتْ عيني بعينك مسّها

بخيرٍ وجلّى غمرةً من فؤاديا

((يريد: مسها هو، أي: الاكتحال)) [٦] .

---

[١] يوسف : ٣٥ .
[٢] التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٤٧٢ ، وينظر : الكشاف : ٣ / ٢٨٢ ، البحر المحيط : ٥ / ٣٠٦ ، الدر المصون : ٦ / ٤٩٤ ، اللباب في علوم الكتاب : ١١ / ٩٨ .
[٣] الكتاب : ٣ / ١١٠ .
[٤] الانتصار لسيبويه على المبرد ، ابن ولاد التميمي : ١٨٧ .
[٥] ديوانه : ٤٩٩ ، وقد ورد : (مسني) مكان (مسها) .
[٦] شرح جمل الزجاجي : ١ / ١٧٥ .

وقد ردّ ابن ولّاد كلام المبرّد بقوله: ((أمّا قوله: لم يجعل في(بدا) فاعلاً، وأنّه أحال، وناقض فليس الأمر كذلك؛ لأنّ(ليسجننه) جملة في موضع الفاعل، وذلك أنّ أفعال العلم، وما قاربها في معناها يجوز فيها مثل هذا، ألا ترى أنّك تقول: قد بانَ لي أيّهما أفضل، وقد بانَ لي أزيدٌ أفضلُ أم عمروٌ، كقولك: قد بانَ لي ذلك، فهذه الجملة في موضع قولك ذلك ...))[1]، كان هذا ردّه على المبرّد عندما عدّ أنّ سيبويه لم يجعل في(بدا) فاعلاً، وردّ عليه في إضماره(البدو) فاعلاً بقوله: ((وأمّا قوله: إنّه يضمر فيه(البدو)، فإنّما تُضمِر إذا كان الكلام محتاجاً إلى الإضمار ناقصاً عنِ التمام، فأمّا إذا كان الكلام تامّاً مفيداً غير مستحيل ولا ناقص فلا حاجة فيه إلى الإضمار، ولو كان الفاعل ها هنا هو البدو، لجاز أنْ يحذف(ليسجننه) ويكون الكلام تامّاً، فتقول: قد ظهر، وقد بدا مبتدأين بالإخبار ويضمر في البدا والظهور ويكون الكلام تامّاً على قوله، وهذا لايجوز))[2] .

وقد جعل المبرّد إضمار(قالوا) في هذه الآية، كما الإضمار في قوله تعالى:﴿ **والملائكةُ يدخلون عليهم من كلّ بابٍ ، سلامٌ عليكم** ﴾[3]، وقوله تعالى:﴿ **والذين اتّخذوا من دونِه أولياءَ ما نعبدُهم** ﴾[4]، أي: يقولون: سلام عليكم، وما نعبدهم فردّ على ذلك ابن ولّاد بقوله: ((وأمّا إضمار يقولون(ليسجننه) فلو كان هذا كما ذكر، لكان من كلامين، ولم يكن من كلام واحد، وليس مثل الآية التي ذكرها في قوله :﴿ **والملائكة يدخلون عليهم من كل باب ، سلام عليكم** ﴾ فهذا إذا ظهر القول كان في موضع الحال، وهو منَ الجملة، كأنّه: يدخلون عليهم قائلين سلام عليكم، وليس يكون الحال في(ليسجننه)؛ لأنّ الرأي لم يبدُ لهم في حال قولهم: (ليسجننه)، وإنّما كان القول منهم بعد ظهور الرأي))[5] .

وينهي ابن ولّاد انتصاره لسيبويه في مسألة كون(ليسجننه) فاعلاً للفعل(بدا)، بقوله: ((ولو ظهر البدو، فقال بدا لهم بدو ليسجننه، لكان بدلاً من البدو، ولا معنى لإضمار ما إذا ظهر كان بدلاً منه، وليس يكون الإضمار إلّا مع نقص الكلام، والحاجة إليه))[6] .

---

[1] الانتصار لسيبويه : ١٨٧ .
[2] المصدر نفسه : ١٨٧ - ١٨٨.
[3] الرعد : ٢٣-٢٤ .
[4] الزمر : ٣ .
[5] الانتصار لسيبويه : ١٨٨ .
[6] المصدر نفسه: ١٨٨ .

إنّ كلّ ما قاله ابن ولّاد في هذه المسألة يدل على أنّ سيبويه يعدّ جملة(ليسجننه)هي الفاعل للفعل(بدا)، أي: أنّه أسند للجملة، ويدل على أنّه يوافقه في ذلك.

وقد أشار النحاس(ت ٣٣٨هـ) إلى مذهب سيبويه واعتراض المبرّد عليه، فقال: ((فمذهب سيبويه أنّ(ليسجننه) في موضع الفاعل، أي: ظهر لهم أنْ يسجنوه، وقال محمد ابن يزيد: هذا غلط لا يكون الفاعل جملة، ولكن الفاعل ما دل عليه(بدا)، أي: بدا لهم بداء، محذوف؛ لأنّ الفعل يدل عليه))[١]، فالنحاس أيضاً ينقل عن سيبويه أنّ الإسناد واقع للجملة .

وكذلك هو قول ابن خروف، إذ يقول: ((ولو كان على ما زعم المبرّد عن إضمار المصدر للزم أنْ تكون جملة القسم بدلاً منه، وإذا كانت بدلاً لم يمتنع أنْ تكون فاعلاً)) [٢] .

ويرى الرازي أنّ الإسناد وقع للفعل، قال: ((بدا لهم، فعل وفاعله في هذا الموضع قوله(ليسجننه)، وظاهر هذا الكلام يقتضي إسناد الفعل إلى فعل آخر، إلّا أنّ النحويين اتفقوا على أنّ إسناد الفعل للفعل لا يجوز))[٣]، ولكن النحاة لم يتفقوا على عدم إجازة إسناد الفعل للفعل، فهم بين مجيزٍ له ورافض .

وعندما نصل إلى ابن هشام الذي يجيز مجيء الجملة فاعلاً بشروط نجده ينقل عن الكوفيين أنّهم يعدّون(ليسجننه) فاعلاً، فيقول: ((قال الكوفيون:الجملة فاعل، ثم قال هشام وثعلب وجماعة: يجوز ذلك في كل جملة ، نحو: يعجبني تقومُ)) [٤] .

فابن هشام لم يحدد من هم الكوفيون الذين يعدون جملة(ليسجننه) في محلّ رفع فاعل، وإنّما جعل كلامه على الإطلاق، فيُفهم من قوله أنّ النسبة الغالبة منَ الكوفيين ـ على أقل تقدير ـ تقول بذلك .

وذكر شهاب الدين الأصبحي[*](ت ٧٧٦هـ): أنّ الجمل التي لها محلّ منَ الإعراب وموضعها الرفع ثمانية أقسام، منها اثنان باختلاف هما: أنْ تكون في موضع الفاعل، وأنْ تقع في موضع المفعول الذي لم يسمّ فاعله، واستدلّ الكوفيون على ذلك بقوله تعالى: (بدا...

---

[١] إعراب القرآن ، النحاس: ٢ / ٣٢٩ ، وينظر : اعراب القرآن المنسوب الى الرجاج : ١٢٠ ــ ١٢١ ، ٥٩٥ ، الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي : ٣٤٢/١١.

[٢] شرح كتاب سيبويه ، ابن خروف : ١٩٢-١٩٣ .

[٣] مفاتيح الغيب : ١٨ / ١٣٦ ، وينظر : اللباب في علوم الكتاب : ١١ / ٩٨ ، وقد ذُكر قول الرازي في الإسناد للجملة عند الحديث عن (الجملة مبتدأ) .

[٤] مغني اللبيب : ٢ / ٦٣ ، وينظر : المقاصد الشافية : ٢ / ٥٣٨ ، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف الزبيدي : ٩٩ .

[*] هو أحمد بن محمد بن محمد بن علي الأصبحي الأندلسي العنابي ، من علماء القرن الثامن الهجري تتلمذ على أبي حيان الأندلسي ، توفي في دمشق سنة ٧٧٦هـ .

ليسجننه)، ففاعل(بدا): ليسجننه[1]، فهو يضيف إلى جمل الرفع جملتين، الفاعل، ونائب الفاعل بالاعتماد على مذهب الكوفيين .

وللخروج بتأويل يجعل جملة(ليسجننه) فاعلاً دون أنْ تخالف القواعد جعل مكي القيسي (ت ٤٣٧هـ) اللام بمعنى(أنْ)المصدرية، إلّا أنّ ابن هشام قال: ((ولم يثبت مجيء اللام مصدرية)) [2] .

إذاً ((فبدا عند سيبويه معلَّق على الفاعل، وهو القسم وجوابه؛ لأنّ(بدا) تقرب منَ العلم وكذلك تبين وظهر))[3]، والمبرّد لا يجيز أنْ تكون(ليسجننه) فاعلاً، أو بدلاً؛ لأنّها جملة، فقيل: ((لا يمتنع كون الفاعل جملة من حيث لم يمتنع في المبتدأ، ووجه ذلك حمله على المعنى حيث أجازته العرب، والإمر فيه أيسر)) [4] .

ويذهب الدكتور الجواري إلى أنّ: ((للفعل في القرآن قوة الاسم، فهو يقع في العبارة القرآنية في موقع الفاعل، نحو قوله تعالى:(ثم بدا ...ليسجننه)، وليس هذا بالأمر الغريب، فالفعل والاسم في العربية فرعان من أصل واحد، وكلاهما يدل على معناه في نفسه، كما يقول النحاة))[5]، ويضيف الدكتور عبد الستار الجواري إلى كلامه السابق الذي يشير فيه إلى إمكانية جعل الفعل محلّ الاسم، فيقول: ((وليس معنى الزمن الموجود في الفعل بمانع في استعماله استعمال الاسم فهو يقع صفة أو حالاً أو خبراً ومعنى الزمن يوجد في الاسم بالقوة كالمصدر، وبالفعل كالأسماء المشتقة، ولاسيما اسم الفاعل واسم المفعول على أنّهم يجيزون وقوع الفعل موقع الاسم إذا سبقه حرف مصدري)) [6] .

إذاً فقد استعملت الجملة فاعلاً في هذا التركيب((ولقد كان بوسع التعبير القرآني أنْ يقول: ثم بدا لهم سجنه، ولكنّه آثر التعبير بما اختار))[7]، ويعلّل الدكتور محمد حماسة مجيء الفاعل جملة أنّ الفعل بدا يكشف عن ظهور الأمر بعد خفاء وحيرة، وهنا تتوقف الجملة، ويأتي الفاعل جملة(ليسجننه)، والفعل مستوفٍ لجميع أوجه التوكيد الممكنة ليحسم ما كان من حيرة، واضطراب، وكأنّها جملة جديدة بعد(ثم بدا لهم) جاءت بعد قطع كاد أنْ يعود

---

[1] ينظر : رسالتان في النحو : ٤٨-٥٠ .
[2] مغني اللبيب : ٢ / ٦٩ .
[3] شرح كتاب سيبويه ، ابن خروف : ١٩٢ .
[4] المصدر نفسه : ١٩٤ .
[5] نحو القرآن : ٣٠ .
[6] المصدر نفسه : ٣٠ .
[7] بناء الجملة العربية : ٤٦ .

بهم إلى ما هم فيه من حيرة وتردد وبذلك صوّر هذا التركيب الخارج عنِ النظام النحوي هذا الموقف في جملة ختامية لمرحلة قاسية من حياة يوسف (عليه السلام)[١] .

أي: أنّ السياق تطلّب أنْ يكون الفاعل جملة، ليكون مناسباً لما ورد من أحداث تحيط بالنّص، وبغضّ النظر عن سبب مجيء الفاعل جملة في هذا النص، فقد جاء الفاعل جملة في نصّ فصيح من نصوص العربية، وهذا مخالف للقواعد العامة التي تعارف عليها النحاة .

فالبصريون لا يجيزون أنْ تكون(ليسجننه)هي الفاعل، ويتأوّلون ذلك تأويلات شتّى أبرزها أنّ الفاعل هو المصدر المفهوم منَ الفعل، أي: بداء، أمّا الكوفيون فيرون أنّ الفاعل هو الجملة الفعلية، ولا شيء غيرها يصلح أنْ يكون فاعلاً في هذا النص، هذا هو الظاهر .

ويبدو أنّ ما أقرّه الكوفيون من مجيء الفاعل جملة يعضده الاستعمال اللغوي، والكلام الفصيح، أي: يعضده السماع، وهو ما يتوافق مع المنهج الوصفي الحديث الذي يرفض التعليلات، والأقيسة، والتقدير .

وأمّا البصريون فبنوا قواعدهم على الأعمّ الأغلب الشائع، فلم يجيزوا ما خرج عن قواعدهم .

٢- الفاعل جملة فعلية في باب الاستثناء المفرغ:

ومما ورد منه في كلام العرب قول معاوية بن خليل النصري [٢] :

وما راعني إلّا يسيرُ بشرطةٍ

وعهدي به قيناً يفشُّ بكيرِ

فقد اختُلف في جملة(يسير) فمنهم من جعلها فاعلاً للفعل الذي قبلها(راعني)، ومنهم من أوّل ذلك على أنّ(أنْ) محذوفة قبل(يسير)، وقد جعله ابن جنّي من باب الحمل على المعنى ووضع الفعل موضع المصدر، فقال في هذا البيت: ((وقد جاء ذلك في الفاعل على عزّته، وأنشدنا: وما راعني إلّا يسير بشرطة ... أراد بقوله: وما راعني إلّا يسير، أي: مسيره على هذا وجّهه، وقد يجوز أنْ يكون حالاً والفاعل مضمر، أي: إلّا سائراً بشرطة))[٣]، فقد يكون قوله(على عزّته)، أي: أنّه يندر حذف(أنْ) قبل الفعل عندما يكون في موضع الفاعل، فهو لا يتسامح في مجيء الفاعل جملة، ولكن ما يذكره بعد هذا البيت وأبيات أخر

---

[١] ينظر:بناء الجملة العربية: ٤٧ .

[٢] البيت لمعاوية بن خليل النصري ، في إعراب القرآن المنسوب للزجاج : ٦٣٣ ، خزانة الأدب : ٨ / ٨٥٤ ، وبلا نسبة في الخصائص : ٢ / ٢٣٤ ، ضرائر الشعر : ٢٦٣ ، مغني اللبيب : ٢ / ٨٩ .

[٣] الخصائص : ٢ / ٤٣٤ .

يوحي أنّه يجيز ذلك في الشعر فيقول: ((وأجاز هشام يسرني تقومُ، وينبغي أنْ يكون ذلك جائزاً عنده في الشعر لا في النثر، هذا أولى عندي من أنْ يكون يرتكبه من غير ضرورة)) [١] .

فالمعروف أنّ هشام بن معاوية، وثعلب والكوفيين بشكل عامّ لا يقدرون في مثل قوله: يسرني تقومُ (أنْ) لا محذوفة ولا مضمرة وإنّما يسندون إلى(يقوم) وهو فعل محض إسناداً معنوياً، وعندما يجيز له ابن جنّي أنْ يأتي بذلك في الشعر فمعناه أنّ ابن جنّي يتقبّل ذلك في الشعر، ومن ذلك قوله:وما راعني إلّا يسير...؛ لأنّ الشعر ضرورة وقد أباح لهشام أنْ يرتكب ذلك في الضرورة .

وأوّل ابن يعيش ذلك بتقدير(أنْ) قبل(يسير)، فقال: ((فإنْ قيل فقد قال الشاعر: وما راعني إلّا يسير... فجعل(يسير) فاعلاً وهو فعل مضارع، قيل إنّ مراده ههنا معنى الفعل... والتقدير أنْ يسير... فالفعل... مسند إلى المصدر المنوي، لا إلى الفعل؛ لأنّ(أنْ) والفعل مصدر، والمراد، وما راعني إلّا سيره)) [٢]، فهو يجعله من باب الإسناد إلى الاسم، لا إلى الفعل.

أمّا ابن هشام الأنصاري فقد نقل احتجاج الكوفيين بهذا البيت في أنْ يُسند إلى الفعل، وأنْ يكون الفاعل جملة، فقال: ((وأجازه هشام وثعلب مطلقاً، نحو: يعجبني قامَ زيدٌ ... واحتجّا بقوله : وما راعني إلّا يسير بشرطة ...)) [٣] .

فهذا البيت من أدلة الكوفيين في إجازة الإسناد للجملة، على اعتبار أنّ الجملة الفعلية (يسير) في محلّ رفع فاعل للفعل راعني، وتقدر بالمصدر من دون سابك، إذ ((لابدّ في الجملة عدا المحكية أنْ تُقدر بمصدر ليجوز أنْ تكون في محلّ رفع فاعل، ولكن لا يجوز أنْ تقترن بحرف مصدري سابك وإلّا أصبحت معه مفرداً))[٤]، وهذا ما أشار إليه الدماميني (ت ٨٢٨هـ) في حديثه عن تجويز هشام وثعلب وجماعة أنْ يكون الفاعل جملة، فيقول: ((ما أظنّ أنّ أحداً من الكوفيين، ولا غيرهم ينازع في أنّ من خصائص الاسم كونه مسنداً إليه فيتحمل ما ذكروه من جواز وقوع الفاعل جملة على معنى أنّ المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند إليه معنى، وغايته أنّ التأويل هنا وقع بغير واسطة حرف مصدري))[٥]، وقد

---

[١] الخصائص: ٢ / ٤٣٥ .
[٢] شرح المفصل : ٤ / ٢٧-٢٨ .
[٣] مغني اللبيب : ٢ / ٨٩ ،وينظر: رسالتان في النحو : ٤٩-٥٠ ، نتائج التحصيل : ١٩٧-١٩٨ .
[٤] إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٦٢ .
[٥] حاشية الشمني : ٢ / ١٢٩-١٣٠ ، وينظر : حاشية الدسوقي : ٢ / ٧٥ .

نقلنا في ما سلف قول ابن مالك أنّ الجمل التي لها محلّ منَ الإعراب، لابدّ أنْ تكون صالحة ليحلّ محلّها المفرد حتّى يكون لها محلّ منَ الإعراب .

فجملة(يسير) قُدرت بالمصدر من دون حرف مصدري، فأصبح لها محلّ من الإعراب، فاعل للفعل(راعني) .

٣- الفاعل جملة فعلية بعد حتى :

وذلك نحو قول سوار بن المضرّب السعدي [١] :

فإنْ كان لا يرضيك حتّى تردَّني

إلى قَطَري لا إخالك راضيا

ذكر ابن جنّي أنّ الفراء ـ الذي يشترط وجود معلِّق في إجازة مجيء الجملة فاعلاً ـ عدّ حتّى أداة تعليق، قال: ((حمله الفراء على المعنى، قال: لأنّ معناه: لا يرضيك إلّا أنْ تردّني، فجعل الفاعل متعلّقاً على المعنى))[٢]، أي: حتّى تردّني فاعل للفعل(يرضيك)، وكان أبو علي الفارسي يقول: ((ولا يجوز أنْ تكون(حتّى) وما بعدها، الفاعلة، كما لا يجوز أنْ تكون(كي) مع صلتها فاعلة)) [٣] .

لذلك قال ابن جني: ((وكان أبو علي يُغلّط في هذا، ويُكبره، ويتناكره، ويقول الفاعل لا يُحذف، ثم إنّه فيما بعد لانَ له، وخفَضَ من جناح تناكره)) [٤] .

إذاً(حتّى) علَّقت عمل الفعل في لفظ الفاعل، وفي هذا يذكر ابن جنّي: ((وعلى كلّ حال فإذا كان الكلام إنّما يصلحه، أو يفسده معناه، وكان هذا معنى صحيحاً مستقيماً لم أرَ به بأساً، وعلى أنّ المسامحة في الفاعل ليست بالمرضية؛ لأنّه أصعب حالاً منَ المبتدأ))[٥]، فعند ابن جني إيقاع الجملة مبتدأ أيسر من جعلها فاعلاً .

ويُقدِّر ابن يعيش الفاعل بقوله: ((المراد فإنْ كان لا يرضيك ما جرى في الحال التي نحن عليها))[٦]، ويُقدره ابن مالك: فإنْ كان لا يرضيك ما تشاهد مني، فهو إضمار ما دلّ

---

[١] البيت لسوار بن المضرب السعدي في الكامل في اللغة والأدب ، المبرد : ٢ / ٧٧ ، وبلا نسبة في معاني القرآن ، الفراء : ١ / ٢٣٢ ، الخصائص : ٢ / ٤٣٣ ، شرح المفصل : ١ / ٨٠ .

[٢] الخصائص : ٢ / ٤٣٣ .

[٣] كتاب الشعر : ٥٠٧ ، وينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٦٢ .

[٤] الخصائص : ٢ / ٤٣٣ .

[٥] المصدر نفسه : ٢ / ٤٣٣ .

[٦] شرح المفصل : ١ / ٨٠ ، وينظر : شرح الأشموني : ١٦٩ .

عليه الحال[1]، فهم يقدرون الفاعل مضمراً ولا يجعلون جملة(حتّى تردّني)هي الفاعل؛ لأنّ عامّة البصريين لا يقولون بالإسناد للجملة، وهو بخلاف ما يقول به الكوفيون بشكل عامّ .

٤- الفاعل جملة فعلية مصدرة بالاستفهام :

فقد وردت جملة الفاعل مصدرة بالاستفهام في أفصح النصوص وهو القرآن، نحو قوله تعالى:﴿ **وسكنتُم في مساكنِ الذين ظلموا أنفسَهم وتبيّن لكم كيف فعلنا بهم وضربنا لكم الأمثالَ**﴾ [2] ،

إذ عدّ فريق منَ النحاة الجملة الفعلية المصدرة بالاستفهام(كيف فعلنا) فاعلاً للفعل(تبين) في حين لم يجز ذلك آخرون، قال أبو البقاء العكبري: ((وتبين لكم، فاعله مضمر دل عليه الكلام، أي: تبين لكم حالهم ، وكيف في موضع نصب بـ (فعلنا)، ولا يجوز أنْ تكون فاعل تبين لأمرين، أحدهما: أنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، والثاني: أنّ كيف لا تكون إلّا خبراً، أو ظرفاً، أو حالاً على اختلافهم في ذلك)) [3]، فهو لا يجيز كون الجملة فاعلاً، وجعل ابن مالك فاعل(تبين) مضمون الجملة، فقال: ((ففاعل تبين مضمون (كيف فعلنا)، كأنّه قال: وتبين لكم كيفية فعلنا بهم وجاز الإسناد في هذا الباب باعتبار التأويل))[4].

ولكن ابن خروف يذهب إلى أنّ الجملة فاعل، فيقول في هذه الآية: ((وهذا معلّق على الفاعل))[5]، والمقصود أنّ الاستفهام (كيف) علّق عمل الفعل (تبين) في لفظ (فعلنا) لكونه جملة وهي في محلّ رفع فاعل، ويجيز الفراء أنْ تكون الجملة فاعلاً إذا عُلّق الفعل عنها باستفهام أو نحوه ، ونسب ذلك إلى سيبويه ـ كما مرّ .

وذكر ابن هشام إجازة قسم منَ النحاة لكون الجملة فاعلاً، وحملهم هذه الآية عليه، فقال: ((قيل: وتقع أيضاً في الجملة المقرونة بمعلِّق، نحو: علم أقام زيد، وأجاز هؤلاء هذه فاعلاً وحملوا عليه: (وتبين لكم كيف فعلنا بهم)... والصواب خلاف ذلك وعلى قول هؤلاء فيزاد في الجمل التي لها محلّ الجملة الواقعة فاعلاً)) [6]، فبحسب ما ينقل ابن هشام أنّ الإسناد وقع للجملة .

---

[1] ينظر : شرح الكافية الشافية : ٦٠١ ، ارتشاف الضرب : ١٣٢٤ .
[2] إبراهيم : ٤٥ .
[3] التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٤٩٥ ،وينظر : كشف المشكلات ، الباقولي : ٢ / ٦٤٩ ، الكتاب الفريد : ٤ / ٤٥ .
[4] شرح التسهيل : ٢ / ٥٥ .
[5] شرح كتاب سيبويه ، ابن خروف : ١٩٢ .
[6] مغني اللبيب : ٢ / ٧٣ .

وكذلك ذكـر الشـاطبي: أنّ مما أجاز فيه الكوفيون أنْ يكون الفاعل جملة قوله تعالى: (وتبين لكم كيف فعلنا ...) [١] .

وذكر شهاب الدين الأصبحي: فاعل(تبين)،(كيف فعلنا)، وأنّ هذه الآية ممّا استدلّ به الكوفيون على مجيء الفاعل جملة [٢] .

ومما هو كذلك في مجيء الجملة المصدرة بالاستفهام فاعلاً، قول عروة بن مرّة [٣] :

أشتّ عليك أيَّ الأمر تأتي

أتستخذي صديقَك أم تغيرُ

فقد قيل: ((إنّ فاعل أشتّ هو جملة تأتي))[٤]، أي: أنّ الإسناد هو إسناد فعل إلى فعل فعل مثله، وهو ما لم يجزه ابن جنّي بقوله: ((ينبغي أنْ يكون فاعل(أشت) مضمراً تدل الحال عليه، أي: أشت الأمر عليك أيّ الطريقين تركبه، ولا يجوز أنْ يكون قوله (أيّ الأمر تأتي) الجملة في موضع رفع بأنّها فاعلة، وذلك أنّ الجمل لا تكون عندنا فاعلة)) [٥] .

فهو لم يجعل الجملة فاعلاً؛ لأنّ ذلك غير جائز عنده، في حين نجد منَ النحاة يجيز ذلك إمّا بالمطلق، وإمّا بالاشتراط .

٥- الفاعل جملة فعلية مصدرة بـ (كم الخبرية) :

وردت الجملة فاعلاً في تركيب تتصدره(كم) الخبرية، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ **أفلمْ يهدِ لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون يمشون في مساكِنِهم إنّ في ذلك لآياتٍ لأولي النهى** ﴾ [٦] .

فقد قيل: إنّ الجملة(كم أهلكنا) فاعل للفعل(يهدي)، قال الفراء: ((أفلم يهد لهم: يبيّن لهم إذا نظروا(كم أهلكنا)، و(كم) في موضع نصب لا يكون غيره، ومثله في الكلام: أو لم يبين لك من يعمل خيراً يجز به، فجملة الكلام فيها معنى رفع، ومثله أنْ تقول: قد تبيّن لي أقام عبدُ الله أم زيدٌ في الاستفهام معنى رفع)) [٧] .

---

[١] ينظر : المقاصد الشافية : ٢ / ٥٣٨-٥٣٩ ، اللباب في علوم الكتاب : ١١ / ٤١٠ .
[٢] ينظر:رسالتان في النحو : ٤٩-٥٠ .
[٣] البيت لعروة بن مرة ، في شرح أشعار الهذليين ، أبو سعيد السكري : ٦٦٤ .
[٤] إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٥٦ .
[٥] التمام في تفسير أشعار هذيل ، ابن جني : ٤٨-٤٩ .
[٦] طه : ١٢٨ .
[٧] معاني القرآن ،الفراء : ٢ / ١٩٥ ، وينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها : ٢٢ .

يتضح من كلام الفراء، والأمثلة التي أوردها أنّه يجعل(كم أهلكنا) ـ وهي جملة ـ في محلّ رفع فاعل، وأنّها قد استوفت الشروط التي اشترطها لكي تكون الجملة فاعلاً .

ومثل هذا قول ابن خروف في هذه الآية، فيقول: ((وزعم يحيى أنّ(كم) في موضع نصب، والجملة فيها معنى الرفع؛ لأنّ(يهد) معلقة عليها، وقد أجاز رفعها بـ(يهد)))[1]، أي: أنّ(كم) علّقت عمل الفعل في الجملة بعده .

ويذهب الزمخشري إلى القول: ((فاعل(أفلم يهد): الجملة بعده يريد ألم يهد لهم هذا بمعناه ومضمونه، ونظيره قوله تعالى: ﴿ **وتركنا عليه في الآخرينَ سلامٌ على نوحٍ في العالمين** ﴾ [2] ، أي: تركنا عليه هذا الكلام، ويجوز أنْ يكون فيه ضمير الله أو الرسول)) [3] .

فالزمخشري يجيز أنْ تكون جملة(كم أهلكنا) فاعلاً، إلّا أنّه يجعلها على الحكاية، وكذلك يجيز أنْ يكون الفاعل ضميراً، إمّا يعود على(الله) أو على الرسول .

وفي حمل الجملة على الحكاية يقول الدسوقي(ت١٢٣٠هـ): ((وحمل كلامهم على هذا خير من حمله على ما يؤدّي إلى الخروج عنِ القاعدة المقرّرة، وهو أنّ المسند إليه لابدّ أنْ يكون اسماً، أو ما في تأويله))[4].

إذن لابد من إخضاع النص للقاعدة التي فرضها النحاة، وليس إخضاع القاعدة للنص، وما خالفها يجب أنْ يؤول ليستقيم معها .

وقال أبو حيان بعد أنْ نقل قول الزمخشري في عدّ الجملة فاعلاً: ((كون الجملة فاعلاً هو مذهب كوفيّ، وأحسن التخاريج أنْ يكون الفاعل ضميراً عائداً على الله ... وقال الحوفي: قال بعضهم هي في موضع رفع فاعل(يهد) وأُنكر هذا على قائله؛ لأنّ(كم) استفهام لا يعمل فيها ما قبلها))[5]، وردّ أبو حيان على كلام الحوفي بالقول: ((وليست(كم) هنا استفهاماً، بل هي خبرية)) [6] .

وقال ابن عطية(ت٥٤١هـ): ((فقال بعضهم الفاعل(كم)، وهذا قول كوفي... وقال بعضهم الفاعل مقدر الهدي، أو الأمر))[7]، ورُدّ على جعل الفاعل الهدي أو الأمر بأنّه: ((

---

[1] شرح كتاب سيبويه ، ابن خروف : ٢٢١ ، وينظر : رسالتان في النحو : ٥٠ .
[2] الصافات : ٧٨-٧٩ .
[3] الكشاف : ٤ / ١١٨ ، وينظر : اللباب في علوم الكتاب : ١٣ / ٤١٨ .
[4] حاشية الدسوقي : ٢ / ٧٥ .
[5] البحر المحيط : ٦ / ٢٦٧ .
[6] المصدر نفسه : ٦ / ٢٦٧ .
[7] المحرر الوجيز : ٦ / ١٤٣ ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ٣٧٩ .

ليس بجيد، إذ فيه حذف الفاعل، وهو لا يجوز عند البصريين))[1]، إذ لا يجيز البصريون حذف الفاعل بخلاف(الكسائي) [2] .

وردّ الشاطبي على اعتبار(كم)هي الفاعل بقوله: (لا يصح أنْ يكون(كم) الفاعل، بل الجملة كلّها)[3]، أي: جملة(كم أهلكنا) هي الفاعل للفعل يهدي وليس(كم) .

ومما قيل من آراء في فاعل الفعل(يهدي)، هي: ((أنْ يكون الفاعل ما دلّ عليه أهلكنا، أي: إهلاكنا، والجملة مفسِّرة له)) [4] .

هذه هي الآراء التي وردت في فاعل الفعل(يهدي)، فمنها ما جعلت الفاعل مضمراً، ومنها ما أوّلت ظاهراً لتجعله فاعلاً، ومنها ما أخذت بظاهر الكلام فجعلت الجملة فاعلاً وأسندت إليها الفعل .

وكلّ ما قيل ينطبق أيضاً على قوله تعالى: ﴿ **أَوَ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ أَفَلَا يَسْمَعُونَ** ﴾ [5] .

فجملة(كم أهلكنا) أسند إليها، وجُعلت فاعلاً، قال الفراء: ((وقوله: (أو لم يهد لهم كم أهلكنا)، (كم) في موضع رفع بـ(يهد) كأنّك قلت: أو لم تهدهم القرون الحالكة، وقد يكون في موضع نصب بأهلكنا وفيه تأويل الرفع، نحو: قد تبيّن لي أقام زيدٌ أم عمرو، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى، كأنّك قلت: تبين لي ذلك))[6]، وقيل إنّ الفراء((يريد بتأويل الرفع: الفاعل، أي: في الكلام ذلك)) [7]، فالجملة يمكن أنْ تكون فاعلاً بحسب ما قرّره الفراء .

٦- الفاعل جملة فعلية بعد همزة التسوية :

وجاء الفاعل جملة فعلية وقد كان العامل فيه على صورتين:

أ- الجملة الفعلية معمولاً للفعل :

وذلك نحو قول الفرزدق [8] :

---

[1] البحر المحيط : ٦ / ٢٦٧ .
[2] ينظر : شرح الكافية الشافية : ٦٠٠ .
[3] المقاصد الشافية : ٢ / ٥٣٨ .
[4] التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٥٧٣ .
[5] السجدة : ٢٦ .
[6] معاني القرآن ،الفراء : ٢ / ٣٣٣ ، وينظر : شرح كتاب سيبويه ، ابن خروف : ١٩٣ ، مغني اللبيب : ٢ / ٧٣ ، رسالتان في النحو : ٥٠ .
[7] شرح كتاب سيبويه ، ابن خروف : ١٩٣ .
[8] ديوانه : ٢ / ٦١٤ ، خزانة الأدب : ٦ / ٩ .

ما ضرّ تغلبَ وائلٍ أهجوتها

أم بلتَ حين تناطحَ البحران

قيل: ((فجملة(هجوت) في محلّ رفع فاعل(ضرّ) والتقدير: لا يضرّ تغلب هجاؤك ولا بولك حيث تناطح البحران)) [١]، فالجملة قُدرت بالمصدر من غير سابك، فقد ذكر أبو علي الفارسي: إنْ جعلت(ما) استفهاماً صار في ضر ذكر يكون فاعل ضر، أي: شيء ضرها، وإنْ جعلت(ما) نفياً، فالفاعل أحد شيئين، أحدهما: ضمير المصدر، أي: ما ضرها ضر، والآخر: أنْ يكون الكلام محمولاً على المعنى فيكون الفاعل ما دلّ عليه(أهجوتها أم بلت) كأنّه قال: ما ضر تغلب وائل هجاؤك وبولك بهذا المكان[٢]، فقد جعل الجملة بمعنى المفرد فيما ذكر من آراء ووضع المصدر موضعها .

وهو أيضاً قول ابن الشجري إذ يذكر أنّ: ((ما ضر تغلب وائل أهجوتها مسند إلى الفاعل المقدر الذي هو هجاؤك)) [٣] .

وقيل: إنّ قوله: ما ضر تغلب وائل أهجوتها...مما استدل به الكوفيون على مجيء الجملة فاعلاً، ففاعل(ما ضر): أهجوتها[٤] .

وقد أشار الشاطبي إلى جعل الكوفيين الجملة فاعلاً في قوله: ما ضر تغلب وائل أهجوتها[٥]، أي: أنّهم جعلوا(أهجوتها) فاعلاً للفعل(ضر)، وهو مذهبهم، فالجملة الفعلية الواقعة بعد همزة التسوية أسند إليها فعل، فأصبحت فاعلاً .

ومنه قول الأخطل [٦] :

ما ضرّ سادةَ نهشلٍ أهجاهم

أم قام في عرضِ الحوى فبالا

فجملة(أهجاهم) بعد همزة التسوية فاعل للفعل ضر .

ب- الجملة الفعلية معمولاً لشبه الفعل (سواء) :

---

[١] إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٥٦ .
[٢] ينظر : كتاب الشعر : ٤٧٠-٤٧٢ .
[٣] أمالي ابن الشجري : ١ / ٤٠٦ .
[٤] ينظر : رسالتان في النحو : ٤٩-٥٠ .
[٥] ينظر : المقاصد الشافية : ٢ / ٥٣٩ .
[٦] البيت للأخطل في شرح كتاب سيبويه ، ابن خروف : ٢٦٥ ، ولم أجده في ديوانه .

ومن ذلك كلّ ما جاء منَ الجمل المسبوقة بهمزة التسوية وجعل العامل فيها(سواء) المتقدم عليها ، كقوله تعالى: ﴿ **إنّ الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون** ﴾ [١] ، ونحو ذلك منَ الآيات القرآنية، والأبيات الشعرية التي وردت في(الجملة مبتدأ)[*]، فإلى جانب اعتبار الجملة مسنداً إليها(مبتدأ) يرد فيها رأي آخر يجيز أنْ تكون فاعلاً وشبه الفعل(سواء) هو العامل فيها، فقد نُقل عنِ ابن كيسان (ت ٢٨٢هـ) أنّه : ((يجوز أنْ تكون سواء خبر إنّ وما بعدها يقوم مقام الفاعل)) [٢]، فجملة(أأنذرتهم) فاعل لـ(سواء)، إذ ((سواء موضوع موضع مستوٍ؛ لأنّك لا تقيم المصادر مقام أسماء الفاعلين إلّا وتأويلها تأويل أسمائهم))[٣].

وذهب الزمخشري أيضاً في أحد قوليه إلى جعل(أأنذرتهم) فاعلاً حيث يقول: ((سواء بمعنى الإستواء ، وارتفاعه على أنّه خبر؛ لأنّ(أأنذرتهم أم لم تنذرهم) في موضع المرتفع به على الفاعلية ، كأنّه قيل: إنّ الذين كفروا مستوٍ عليهم إنذارك وعدمه)) [٤] .

فالجملة بعد همزة التسوية أعربت فاعلاً لسواء، والذي جعل ذلك سائغاً أنّ سواء بمعنى مستوٍ، أي: اسم فاعل، وقد عمل؛ لأنّه وقع خبراً لإنّ الواقعة في أوّل الآية.

وعدّ أبو البقاء العكبري في أحد قوليه أنّ: ((سواء عليهم رفع بالابتداء، وأأنذرتهم أم لم تنذرهم جملة في موضع الفاعل وسدّت هذه الجملة مسدّ الخبر، والتقدير يستوي عندهم الإنذار وتركه، وهو كلام محمول على المعنى)) [٥]، فهو يجعل سواء مبتدأ وأعمله؛ لأنّه مصدر واقع موقع اسم الفاعل .

فإذن الجملة بعد همزة التسوية المسبوقة بسواء يمكن أنْ تُعرب فاعلاً، وهذا ينطبق على كل النصوص التي تقدم ذكرها، وسواء أكانت الجملة بعد همزة التسوية فعلية، أم اسمية، والذي يسوّغ الإسناد إلى الجملة ((بأنْ جُعلت فاعلاً وإنْ لم تكن مصدرة بحرف مصدري حملاً على المعنى، وكلام العرب منه ما طابق فيه اللفظ المعنى، نحو: قام زيد، وهو أكثر كلام العرب، ومنه ما غلب فيه حكم اللفظ على المعنى نحو: علمت أقام زيد أم قعد ومنه ما غلب

---

[١] البقرة : ٦ .
[*] في مبحث (الجملة بعد همزة التسوية مسبوقة بسواء) .
[٢] إعراب القرآن ، النحاس : ١ / ١٨٤ .
[٣] معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٧٧ .
[٤] الكشاف : ١ / ١٦٢ ، وينظر : البحر المحيط : ١ / ١٧٣ .
[٥] التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٢١ ، وينظر : الكتاب الفريد : ١ / ١٣٧ .

فيه المعنى على اللفظ، وذلك نحو: (على حين عاتبت المشيب على الصبا)[*] وهي الإضافة للجملة الفعلية))[1]، فالإسناد هنا من باب الإسناد للجملة التي أُسند إليها((ما يقوم مقام الفعل))[2] هو(سواء)؛ لكونه يؤول باسم الفاعل .

٧- الجملة الفعلية فاعلا لبعض الأفعال الناسخة :

فقد ذهب بعض المحدثين إلى وقوع الفعل فاعلاً للأفعال الناسخة في عدد من النصوص القرآنية، إذ يقول الدكتور أحمد عبد الستار الجواري: ((ومن بديع الاستعمال في العبارة القرآنية وقوع الفعل فاعلاً للأفعال الناسخة حيث تكتفي بالمرفوع، وهو أسلوب فيه ما فيه من الإيجاز الرائع، والاستغناء عما لا حاجة للكلام به))[3]، وذكر لذلك أربعة مواضع من القرآن وردت فيها الأفعال الناسخة مسندة إلى فاعلها الذي هو جملة فعلية، وهذه المواضع هي :

قوله تعالى: ﴿ **لقد تابَ اللهُ على النبيّ والمهاجرين والأنصارِ الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغُ قلوبُ فريقٍ منهم** ﴾[4]، وقوله: ﴿ **قل عسى أنْ يكون رَدفَ لكم بعضُ الذي تستعجلون** ﴾[5]، وقوله: ﴿ **قالوا أوَ لم تكُ تأتيكم رسلُكم بالبيناتِ** ﴾[6]، وقوله: ﴿ **فلم يكُ ينفعُهم إيمانُهم لما رأوا بأسنا** ﴾[7].

فهو يجعل: يزيغ، وردف، وتأتيكم، وينفعهم، فاعلينَ للأفعال، كاد، ويكون، وألم تك، وفلم يك[8]، إلّا أنّ النحاة والمفسرين يتأولون هذه الآيات ومن أشهر هذه التأويلات وأهمّها: أنْ يقدروا يقدروا ضمير شأن في الفعل الناسخ ويُعدّ اسماً له، والفعل بعده الخبر، أو أنّ خبر الفعل الناسخ، فعل توسط بينه وبين اسمه[9]، ويذهب عبد الستار الجواري في تعليقه على هذا التأويل في النصوص السابقة إلى القول: ((والذين لا يرتضون فكاكاً من أسر القاعدة، وإنْ بانَ فسادها يركنون إلى التأويل، كما هي عادتهم، يقول الزمخشري في كاد ضمير الشأن، ومنَ الواضح أنّ الإسناد في العبارة لا يمكن أنْ يتجه إلى محذوف لا يتعلق به حتى التقدير، وهو

(*)هذا صدر بيت للنابغة الذبياني في ديوانه:١٢٢، وعجزه: وقلت ألما أصح والشيب وازع.

(١) البحر المحيط : ١ / ١٧٤ .

(٢) إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٥٧ .

(٣) نحو القرآن : ٣١-٣٢ .

(٤) التوبة : ١١٧ .

(٥) النمل : ٧٢ .

(٦) غافر : ٥٠ .

(٧) غافر : ٨٥ .

(٨) ينظر : نحو القرآن : ٣٢ .

(٩) ينظر : معاني القرآن ، الفراء : ١ / ٤٥٤ ، مشكل إعراب القرآن ، مكي القيسي : ١ / ٣٧٣ ، الكشاف : ٣ / ١٠٢ ، التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٤٣١ ، ٦٣٤ ، البحر المحيط : ٥ / ١١١ .

متجه إلى المذكور كلّه، أو بعضه، وهو فاعل الفعل المذكور))[1]، فهو لا يرتضي تلك التأويلات وينسبها إلى سطوة القواعد على النصوص، ويضيف إلى كلامه: ((ألا ترى أنّه يتجه أنْ يقال في غير القرآن: قالوا أوَلم تك رسلكم تأتيكم بالبينات، فلم يك إيمانهم ينفعهم لما رأوا بأسنا، من بعد ما كاد قلوب فريق منهم تزيغ، وإذن فلا محلّ لضمير الشأن، ولا حاجة به)) [2]، فهو يرى أنّ ضمير الشأن لا محلّ له، وأنّ الكلام تامّ بدونه، وينهي حديثه في هذه المسألة بالقول:((ومما ينبغي أنْ يلاحظ في هذا الباب أنّ النحاة كثيراً ما يتخذون من ضمير الشأن، وهو في الغالب محذوف غير ممكن الذكر ذريعة يسوون بها قواعدهم ويجرونها على الوجه الذي يريدون من دون أنْ يعبأوا بصحة ذلك عقلاً، أو استقامته أسلوباً)) [3] .

فهذه المواضع التي يؤولها النحاة ويجرونها بحسب القواعد يرى أنّها من باب الإسناد للفعل وأنّ تقديرهم لا يعبأ باستقامة الأسلوب وإنّما فقط يعبأ بالقواعد .

ومن ذلك أيضاً قول قسام بن رواحة [4] :

عسى طيءٌ من طيءٍ بعد هذه

ستُطفئُ غُلّاتِ الكُلى والجوانحِ

إذ إنّ جملة(ستطفئ) في محلّ رفع فاعل(عسى)، قال الرضي: ((السين فيه عند المتأخرين قائمة مقام(أنْ)؛ لكونها للاستقبال، والوجه عند الكوفيين أنْ يكون فاعل(عسى) مضمون الجملة الاسمية التي بعده، كما في قوله تعالى: (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه)، أي: يتوقع إطفاء غلات الكلى)) [5] فهم يحملون فاعل(عسى) على فاعل(بدا) في الآية ـ كما ينقل الرضي ـ وهو عندهم(ليسجننه)،أي: جاء جملة فكذلك فاعل عسى، والسين لا يؤول معها المصدر كما هو الحال مع(أنْ)، قال ابن يعيش: ((لما كانت السين كـ(أنْ) في الدلالة على الاستقبال وضعها موضعها، وإنِ اختلفت من حيث إنّ الفعل لا يكون معها في تأويل المصدر))[6] وقيل: ((إنّ السين واقعة في خبر عسى وإنّ عسى ناقصة)) [7] وهذا هو

---

[1] نحو القرآن : ٣٢-٣٣ .
[2] المصدر نفسه : ٣٣ .
[3] المصدر نفسه : ٣٣ .
[4] البيت لقسام بن رواحة في شرح ديوان الحماسة ، التبريزي : ٣ / ١٢ ، شرح شواهد المغني ، السيوطي : ١٥٣ ،خزانة الأدب:٣٤١/٩ ، الدرر اللوامع : ١ / ٢٧١ .
[5] شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢١٩-٢٢٠ .
[6] شرح المفصل : ٧ / ١١٨ .
[7] المفصل في علم العربية : ٣٢٤ .

هو المشهور لدى النحاة، أي: أنّ عسى ناقصة وقد ندر وقوع السين في خبرها [١] فالجملة ليست فاعلاً لعسى بل هي خبر لها .

ثانيا – ما جاء فيه الفاعل جملة اسمية:

١– الجملة الفاعل مصدرة باستفهام :

فقد جاءت الجملة الاسمية فاعلاً عند من يقول بمجيء الفاعل جملة، ومن ذلك قول الشاعر [٢] :

نزعتُ بأسبابِ الأمورِ وقد بدا

لذي اللبّ منها أيُّ أمريهِ أصوبُ ؟

إذ عُدّت الجملة الاسمية(أيّ أمريه أصوب) فاعلاً للفعل بدا، فقد تكون كقوله تعالى: (أو لم يهد لهم كم أهلكنا)، ونحو: سواء عليّ أزيداً ضربت أم عمراً، وقد تبين لي أزيد في الدار أم عمرو[٣]، فهذه الجملة ورد فيها المسند إليه جملة عند من يقول بذلك، وحُملت عليه جملة(أي أمريه أصوب) .

وكذلك نقل الشاطبي رأي الكوفيين في الفاعل الجملة وذكر أنّ هذا البيت أحد الشواهد التي يستدل بها الكوفيون لجواز مجيء الجملة فاعلاً [٤] .

إذاً في هذا البيت فاعل الفعل(بدا)، هو جملة(أي أمريه أصوب)، وقولك: ((لم يضرني أين ذهبت، تكون فيه جملة(أين ذهبت) في موقع الفاعل))[٥]، وهذا يخالف ما يقول به عامّة البصريين، إذ يُعدّ ما يأتي من ذلك خارجاً عنِ القاعدة فيؤول .

ومنه أيضاً قول الأعشى [٦] :

هذا النهارُ بدا لها من همّها

ما بالُها بالليل زالَ زوالَها

إذ يمكن أنْ يُجعل فاعل(بدا) جملة(ما بالها)، فقد جعله أبو علي الفارسي كقوله تعالى:(ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه)، ولكن على رأي المبرّد الذي يُقدّر مصدر الفعل فاعلاً

---

[١] ينظر : مغني اللبيب : ١ / ١٧٢ ، همع الهوامع : ١ / ٤١٦ .
[٢] ديوان بشر بن أبي خازم : ٨ .
[٣] ينظر : شرح كتاب سيبويه ، ابن خروف : ١٩٣ .
[٤] ينظر : المقاصد الشافية : ٢ / ٥٣٩ .
[٥] إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٥٧ .
[٦] ديوان الأعشى الكبير: ٢٧ ، معاني القرآن ، الأخفش : ٥٤ ، الأضداد ، ابن الأنباري : ٢٧٦ ، لسان العرب: ١١ / ٣١٤.

وهو بخلاف رأي سيبويه الذي يذهب إلى أنّ الجملة فاعل، إذ يقول أبو علي: ((فأمّا فاعل (بدا) فيكون البداء، فأضمر المصدر لدلالة الفعل عليه ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ : (ثم بدا لهم ...ليسجننه))) [1] فقدر المصدر وهو البداء في هذا البيت كما قدر المبرّد البداء فاعلاً للفعل(بدا) في الآية ولم يرتضِ أنْ تكون الجملة فاعلاً، فكذلك يمكن أنْ يُحمل هذا البيت على تلك الآية في جعل فاعل(بدا) الجملة التي بعده وهي(ما بالها) .

٢- الجملة الفاعل مصدرة بالمصدر المؤول :

ومنه قول زهير بن أبي سلمى [2] :

بدا لي أنّي لستُ مدركَ ما مضى

ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائيا

إذ عُدّ الكلام كلّه(أنّي لست مدرك ما مضى) فاعلاً للفعل بدا وليس فقط المصدر المؤول، قال البطليوسي(ت ٥٢١هـ): ((وقوله: أنّي لست مدرك ما مضى جملة في موضع رفع على أنّه فاعل بدا، كأنه قال: بدا لي امتناعي من إدراك ما مضى))[3]، فالفاعل هنا ورد جملة كما قيل .

ثالثا - شبه الجملة فاعلا :

من النحاة من يذهب إلى أنّ شبه الجملة سواء أكانت ظرفاً، أم جاراً ومجروراً تحمل على الجمل، قال ابن يعيش: ((الظرف، ونحوه من الجار والمجرور، فهذا في حكم الجملة من حيث كان الأصل في الجار والمجرور أنْ يتعلق بفعل؛ لأنّ حرف الجر إنّما دخل لإيصال معنى الفعل إلى الاسم ويدل على أنّه في حكم الجملة أنّه يقع صلة، نحو: (جاءني الذي في الدار، ومنَ الكرام، والصلة لا تكون إلّا جملة)) [4] .

وقد نقلنا قول الرضي في اعتبار أنّ الظرف والجار والمجرور مقدران بالجملة على الأصح [*] .

---

[1] كتاب الشعر : ٢٢٥ .
[2] ديوانه: ٩١ .
[3] شرح أبيات الجمل ، البطليوسي : ٧٤ .
[4] شرح المفصل : ٣ / ٥٣ .
[*] ينظر : الفصل الأول ، مبحث (ما أقيمت فيه الصفة مقام المبتدأ) .

ويذكر ابن هشام أنّ الظرف والجار والمجرور ((حكمها بعد المعارف، والنكرات حكم الجمل))[1]، فمثلما تعرب الجمل بعد المعارف أحوالاً، وبعد النكرات صفات، فكذلك هي أشباه الجمل .

وقيل: إنّ شبه الجملة(الظرف والجار والمجرور): ((متررددة بين المفردات، والجمل))[2]، فهي بحسب تعلقها، إمّا بالمفرد، أو بالجملة .

ومثلما رأى بعض النحاة جواز مجيء شبه الجملة مبتدأ، أجاز بعضهم أيضاً مجيء شبه الجملة(فاعلاً) في نصوص فصيحة، ومن ذلك: قوله تعالى:﴿ ... **لقد تقطّع بينَكم وظل عنكم ما كنتم تزعمون** ﴾[3] .

فقد قرئ(بينكم) بالنصب، وكذلك قرئ(بينُكم) بالرفع [4]، فأمّا قراءة الرفع فعلى أنّ(بينكم) اسماً، ولا إشكال في الإسناد إليه وجعله فاعلاً، قال أبو علي الفارسي: ((واستعمل هذا الاسم على ضربين: أحدهما أنْ يكون اسماً متصرفاً كالافتراق، والآخر أنْ يكون ظرفاً، فالمرفوع في قراءة من قرأ(بينكم) هو الذي كان ظرفاً ثم استعمل اسماً، فلما استعمل اسماً جاز أنْ يُسند إليه الفعل الذي هو(تقطع) في قول من رفع))[5]، أي: اتسع في استعمال الظرف وقيل: ((بالرفع، على أنّه فاعل، والبين هنا: الوصل، وهو منَ الأضداد)) [6]، وتقديره: تقطع وصلكم، والبين فعله بانَ يبينُ، وأمّا قراءة النصب فتحتمل أمرين: ((أحدهما: أنْ يكون الفاعل مضمراً، أي لقد تقطع الأمر أو العقد، أو الود بينكم، والآخر أنْ يكون ما كان يراه أبو الحسن من أنْ يكون(بينكم) وإنْ كان منصوب اللفظ مرفوع الموضع بفعله، غير أنّه أقرّت نصبة الظرف وإنْ كان مرفوع الموضع، لاطّراد استعمالهم إياه ظرفاً)) [7] .

فهو إمّا على جعل بينكم صفة للفاعل المحذوف والذي قدره: (الأمر أو العقد ...) وحذف الفاعل وأقيمت الصفة مقامه وهي الظرف(بينكم)، وإمّا يكون(بينكم) على قياس قول أبي الحسن الأخفش: ((على أنّه ظرف ووقع موقع الفاعل)) [8] .

---

[1] مغني اللبيب : ٢ / ١٠٢ .
[2] حاشية الأمير ، محمد الأزهري : ١ / ٥ .
[3] الأنعام : ٩٤ .
[4] قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وحمزة ، رفعا ، وقرأ نافع ، والكسائي ، نصبا ، وروى حفص عن عاصم نصبا ، ينظر : السبعة في القراءات : ٢٦٣ .
[5] الحجة للقراء السبعة : ٣ / ٣٥٨ .
[6] التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٤٩ ، وينظر المحتسب : ٢ / ١٩٠ ـ ١٩١.
[7] الخصائص : ٢ / ٣٧٠ .
[8] إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٣٠١ .

وهذا الرأي ينفرد به الأخفش ونُقل عنه، قال الرضي: ((مذهب الأخفش في قوله تعالى:(لقد تقطع بينكم) قال: بينكم مسند إليه، لكنه لم يرتفع استنكاراً لإخراجه عنِ النصب المستمر له في أغلب استعماله، ومثله قوله تعالى: (ومنا دون ذلك)، وقولهم: لي فوق الخماسي، ودون السداسي))[١]، وكذلك نقل الأزهري القول: ((وعنِ الأخفش أنّه أجاز في لقد تقطع بينكم)، أنْ يكون الظرف في موضع رفع مع فتحه، ثم قال أبو علي وتلميذه ابن جنّي فتحة إعراب واستشكل، وقال غيرهما فتحة بناء، وهو المشهور))[٢]، فالظرف على رأي الأخفش فاعل للفعل(تقطع) .

ويذكر أبو البقاء العكبري أنّ(بينكم) بالنصب فيه ثلاثة أوجه: ((أحدها: هو ظرف لتقطع والفاعل مضمر، أي: تقطع الوصل بينكم، والثاني: وصف محذوف، أي: تقطع شيء بينكم أو وصل، الثالث: أنّ هذا المنصوب في موضع رفع وهو معرب وأجاز ذلك حملاً على أكثر أحوال الظرف، وهو قول الأخفش))[٣]، فالظرف إمّا أنْ يكون صفة لمحذوف أو هو فاعل، وقيل: ((ويجوز(لقد تقطع بينكم) على: ما بينكم فحذف الموصوف دون الموصول))[٤]، أي: تقدير محذوف وهو(ما) التي بمعنى شيء، لا الموصولة .

وقيل إنّ الفاعل هو مصدر الفعل، أي: ((إسناد الفعل إلى مصدره))[٥]، وردّ على هذا القول أبو حيان بأنّ ((ظاهره ليس بجيد، وتحريره أنّه أسند الفعل إلى ضمير مصدره فأضمره فيه لأنّه إنْ أسنده إلى صريح المصدر فهو محذوف فلا يجوز حذف الفاعل، وهو مع هذا التقدير فليس بصحيح؛ لأنّ شرط الإسناد مفقود فيه، وهو تغاير الحكم والمحكوم عليه))[٦]، فهذه الآراء التي قيلت في بينكم(بالنصب) منها ما يجعل الظرف مسنداً إليه(فاعلاً) وهذا لا يتفق مع القواعد إذ لا يأتي الظرف مسنداً إليه(فاعلاً) .

في النصوص السابقة وردت آراء متعددة في الفاعل إذِ اختلف النحاة في نوع الفاعل في كلّ نصّ، ومن هذه الآراء أنّ الفاعل أتى جملة فيها((ولقد نظر النحاة إلى هذه الجمل فوجدوها صحيحة مؤدية لمعنى مفيدة وبحثوا فيها عن عناصر تأليفها فوجدوا المسند، وهو الفعل في كلّ جملة، وفتشوا عنِ الفاعل فلم يجدوه مستوفيا للشرائط التي ألفوها فيه، إذ وجدوه هنا جملة،

---

[١] شرح الرضي على الكافية : ٣ / ١٠٤ .
[٢] شرح التصريح : ١ / ٤٢٧ .
[٣] التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٤٩ .
[٤] إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٣٠١ .
[٥] الكشاف : ٢ / ٣٧٤ .
[٦] البحر المحيط : ٤ / ١٨٦ ، وينظر : روح المعاني : ٧ / ٢٢٥ .

فوقعوا بذلك في حرج، فهذا الكلام مفيد، ولكن الفاعل ليس كما عهدوا، ومن هنا كان ما لجأوا إليه هو محاولات تخريج هذه الأمثلة)) [١] .

فالفاعل في هذه النصوص غير متفق مع القواعد التي تعارف عليها النحاة ((وقد يؤثر بعض الباحثين: أنْ ينظر إلى مثل هذه الأمور بوصفها بقايا مرحلة تأريخية سلفت في مراحل تطور العربية، ويستدل بها على أنْ الفاعل مثلاً كان في مرحلة ما جملة، وكان النظام اللغوي في ذلك الوقت السحيق يسمح بهذا ثم حدث تطور في طريقه بناء الجملة حتّى صارت إلى ما صار إليه أمر الفاعل على الوجه الذي وصفه به النحاة)) [٢] .

فالباحثون يرون أنّ اللغة قد تكون مرّت بمراحل عبر العصور وفي إحدى تلك المراحل كان الفاعل أو المسند إليه بشكل أعمّ منَ الممكن أنْ يأتي جملة، وأنّ هذه النصوص تشير إلى تلك المرحلة .

وقد ورد ذلك في نصوص القرآن((والقرآن هو الخليق بأنْ تكون أساليبه وتراكيبه المثال الذي يُقتدى به وينحى نحوه، ويهتدى به))[٣]، فالقرآن نصوصه أفصح النصوص العربية وأوثقها .

ومنَ الأدلة على أنّ الفاعل جاء جملة تردد قسم منَ النحاة في هذه المسألة، فابن جنّي مثلا على الرغم من عدم إجازته لكون الجملة فاعلا إلّا أنّه عندما يذكر قول هشام (يسرني يقومُ)، يقول: ينبغي أنْ يكون ذلك جائزاً عنده في الشعر، لا في النثر .

وكذلك أبو حيان عندما ينقل آراء البصريين والكوفيين في هذه المسألة، فلا يرجح رأياً وإنّما يقول: ((أجازه الكوفيون وردّه البصريون)) [٤] .

وسبب هذا التردد أنّهم وجدوا أنّ الفاعل جاء جملة في تلك النصوص وقد أُسند إليه بالفعل في نصوص موثوقة، إلّا أنّ القاعدة لا تجيز ذلك، فوقعوا بين قوتين، قوة القاعدة، وقوة النص الذي فيه الفاعل جملة، فأدّى ذلك إلى أنْ يقولوا مرة بجوازه اعتماداً على النص، ومرة يقولون بمنعه استناداً للقاعدة .

من هنا يتضح لنا أنّ اللغة تسمح بمجيء الجملة فاعلاً، وهو ما ورد في نصوص فصيحة من كلام العرب، والنحو ما هو إلّا انتحاء سمت كلام العرب على رأي ابن جنّي[٥]، وإنْ تجاهل

---

[١] بناء الجملة العربية : ٤٥ .
[٢] المصدر نفسه : ٤٩ .
[٣] نحو القرآن : ٨ .
[٤] البحر المحيط (مقدمة المحقق) : ١ / ٦٤ .
[٥] ينظر:الخصائص : ١ / ٣٤ .

تجاهل النحويون هذا الجانب المهم وفقاً لما فرضه المنهج الذي اعتمدوه في توجيه بناء الجملة العربية. لكن اللغة هي(الموضوع) السابق لاستنباط الأحكام النحوية، وما علينا إلّا أنْ نرضخ لسلطة اللغة؛ لأنّها حجة يُستدل بها .

الفصل الثالث

الجملة نائباً عنِ الفاعل

توطئة الفصل :

يقسم النحاة الكلام إلى عُمد، وفضلات، فالعمد عندهم المبتدأ والخبر والفعل والفاعل، ويحمل نائب الفاعل على الفاعل، لكونه يقوم مقامه ويعرب بإعرابه، وبهذا فهو عمدة أيضاً، إلّا أنّ هذه العمدة تقوم مقامها الفضلة أي: أنّ الجملة التي يكون فيها المسند إليه نائباً عنِ الفاعل يمكن أنْ يكون المسند إليه فيها ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، وهذا خروج على نظام الجملة بحسب القواعد المعيارية التي لم ترتضِ أنْ يكون المسند إليه ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، إلّا أنّها في باب نائب الفاعل أسندت للظرف والجار والمجرور، وجعلته عمدة .

وقد ذكره سيبويه بالقول: ((والمفعول الذي لم يتعدّه فعله، ولم يتعدّ إليه فعل فاعل فقولك: ضُرِبَ زيدٌ، ويُضرَبُ عمرٌو))[١]، وأشار المبرّد إلى حكم نائب الفاعل، فقال في: ((باب المفعول الذي لا يذكر فاعله، وهو رفع، نحو: ضُرب زيدٌ، وظُلم عبدُ الله، وإنّما كان رفعاً، وحدّ المفعول أنْ يكون نصباً؛ لأنّك حذفت الفاعل، ولابدّ لكلّ فعل من فاعل)) [٢]، وأطلق آخرون عليه تسمية أخرى: ((ما لم يسمّ فاعله)) [٣]، ثم بعد ذلك أطلقوا تسمية نائب الفاعل عليه إذ ((اصطلح ابن مالك على أنْ سمّى هذا الباب باب النائب عنِ الفاعل))[٤] .

ثم استقرت هذه التسمية بعد ذلك، وتسمية نائب الفاعل أعمّ؛ لأنّ نائب الفاعل لا يقتصر على المفعول به وإنّما ينوب عنِ الفاعل المصدر، والظرف، والجار والمجرور، قال ابن هشام: ((نائب الفاعل، وهو الذي يعبرون عنه بمفعول ما لم يسمّ فاعله، والعبارة الأولى أولى لوجهين، أحدهما: أنّ النائب عنِ الفاعل يكون مفعولاً وغيره، والثاني: أنّ المنصوب في قولك: (أُعطي زيدٌ ديناراً)، يصدق عليه أنّه مفعول للفعل الذي لم يسمّ فاعله وليس مقصوداً لهم)) [٥] .

والعامل في نائب الفاعل هو الفعل المبني للمجهول، سواء أكان ماضياً، أم مضارعاً، نحو: ضُرب زيد، ويُضرب عمرو، والعامل الآخر في نائب الفاعل، هو اسم المفعول، نحو: ما مضاعٌ أجرُ العامل، قال سيبويه: ((فمفعول مثل يُفعل))[٦]، وقد أوضح المبرّد ذلك بقوله: ((

---

[١] الكتاب : ١ / ٣٤ .
[٢] المقتضب : ٤ / ٥٠ .
[٣] المقرب : ١ / ٧٩ .
[٤] ارتشاف الضرب : ١٣٢٥ ، وينظر : شرح الكافية الشافية : ٦٠٢ .
[٥] شرح شذور الذهب : ١٩١ .
[٦] الكتاب : ١ / ١٠٩ .

واسم المفعول جارٍ على الفعل المضارع الذي معناه يُفعل، تقول: زيد مضروبٌ سوطاً، كما تقول: زيد يُضرب سوطاً)) [١] .

والأفعال على ثلاثة أقسام من جهة بنائها للمفعول: ((قسم لا يجوز بنائه للمفعول باتفاق وهو الأفعال التي لا تتصرف نحو: نعم، وبئس، وقسم فيه خلاف، وهو كان وأخواتها المتصرفة، وقسم لا خلاف في جواز بنائه للمفعول وهو ما بقي منَ الأفعال المتصرفة))[٢]، وعند بناء الفعل للمجهول، وحذف الفاعل تنوب عنِ الفاعل أشياء، هي :

١) المفعول به: يرى النحاة أنّه الأصل في النيابة عنِ الفاعل، قال المبرّد: ((فلما لم يكن للفعل منَ الفاعل بدّ وكنت ها هنا قد حذفته أقمت المفعول مقامه، ليصحّ الفعل بما قام مقام فاعله)) [٣]، واختُلف في إقامة المفعول به نائباً عنِ الفاعل مع وجود غيره معه، إذ ((قال الكوفيون يجوز إقامة الظرف مقام الفاعل، وإنْ كان معه مفعول صحيح؛ لأنّه يصير مفعولاً به على السعة)) [٤]، وقيل: ((بأنّ هذا ضعيف وإذا كان في الكلام مفعول به صحيح جعل القائم مقام الفاعل دون الظرف والجار)) [٥]، فالكوفيون يجيزون إقامة غير المفعول مع وجوده، والبصريون لا يجيزون ذلك، قال ابن مالك: ((وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون يؤيد مذهبهم قراءة بعض القرّاء :﴿ **ليُجزى قوما بما كانوا يكسبون** ﴾ [٦] ، فأسند(ليجزى) إلى الجار والمجرور، ونصب(قوماً) وهو مفعول به))[٧]، وكذلك استشهد الكوفيون بغير ذلك منَ الشواهد الأخرى، و((نيابة المفعول الأول من كلّ باب جائزة بلا خلاف، وكذا نيابة الثاني من باب(كسا)، وأمّا نيابة الثاني من باب(ظنّ) فأكثر النحويين يمنعها والصحيح إجازة ذلك إذا أمن اللبس)) [٨] .

٢) المصدر: ومما ينوب عنِ الفاعل المصدر، ولكن بشرط أنْ يكون مصدراً متصرفاً بوصف، أو بإضافة، قال ابن عصفور: ((فالمصدر بشرط أنْ يكون مختصاً لفظاً أو تقديراً،

---

[١] المقتضب : ٢ / ١١٨ .
[٢] المقرب : ١ / ٧٩ .
[٣] المقتضب : ٤ / ٥٠ .
[٤] اللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ١٥٩ .
[٥] المصدر نفسه : ١ / ١٥٩ .
[٦] الجاثية : ١٤ ، وينظر : إعراب القراءات الشواذ : ٢ / ٤٦٧ .
[٧] شرح الكافية الشافية : ٦٠٩ .
[٨] المصدر نفسه : ٦١٠ .

ومتصرفاً))[1]، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ **فإذا نُفخ في الصور نفخةٌ واحدةٌ** ﴾[2]، فقد جاء المصدر (نفخة) نائباً عنِ الفاعل .

٣) الظرف: وهو منَ الأشياء التي تنوب عنِ الفاعل إذا كان((الظرف ـ زماني أو مكاني ـ متصرفاً مختصاً، فالزماني نحو: صِيم رمضان، والمكان نحو: جُلِس أمام الأمير، فـ(رمضان، وأمام) ظرفان متصرفان؛ لأنّهما يخرجان عنِ الظرفية إلى الفاعلية والمفعولية والإضافة ...)) [3] .

٤) الجار والمجرور: ينوب الجار والمجرور عنِ الفاعل((سواء أكان الفعل لازماً للبناء للمفعول أم لا، فالأول، نحو ﴿**ولما سُقط في أيديهم**﴾[4]، والثاني، نحو قولك: سير بزيد؛ لأنّ المجرور بالحرف مفعول به معنى فصحّ نيابته عنِ الفاعل، هذا مذهب الجمهور)) [5] .

فهذه الأربعة هي ما ينوب عنِ الفاعل عند بناء الفعل للمجهول وحذف الفاعل .

نائب الفاعل جملة مسند إليها :

لقد رأينا أنّ النحاة أجازوا أنْ تأتي شبه الجملة نائباً عنِ الفاعل وأسند الفعل إليها، وكذلك مرّ خلال البحث أنّ شبه الجملة مقدرة بالجملة في رأي .

وقد اختلف النحاة في الجملة هل تكون نائباً عنِ الفاعل أم لا ؟، كما اختلفوا في الفاعل، لأنّه محمول عليه .

إذ ذهب قسم منَ النحاة إلى عدم جواز مجيء الجملة نائباً عنِ الفاعل، وذهب قسم آخر منَ النحاة إلى إمكان جعل الجملة نائباً عنِ الفاعل بحمله على الفاعل .

قال ابن هشام: ((واختلف في الفاعل، ونائبه هل يكونان جملة أم لا، فالمشهور المنع مطلقاً، وأجازه هشام، وثعلب مطلقاً)) [6] .

فالكوفيون متمثلون بهشام، وثعلب أجازوا أنْ يأتي نائب الفاعل جملة بالمطلق. وقيل: منَ الجمل التي لها محل منَ الإعراب ومحلّها الرفع، أنْ تقع الجملة في موضع المفعول الذي لم يسمّ فاعله، وهذا مذهب هشام، وثعلب، وجماعة من الكوفيين[7] .

---

[1] المقرب : ١ / ٨١ .
[2] الحاقة : ١٣ .
[3] شرح التصريح : ١ / ٤٢٨ .
[4] الأعراف : ١٤٩ .
[5] شرح التصريح : ١ / ٤٢٢ .
[6] مغني اللبيب : ٢ / ٨٩ ، وينظر : البحر المحيط : ١ / ١٧٣ ، نتائج التحصيل : ١٩٨ .
[7] ينظر : رسالتان في النحو : ٤٩ .

فهؤلاء يضيفون إلى الجمل التي لها محلّ منَ الإعراب، الجملة التي تقع نائباً عنِ الفاعل، كما أضافوا من قبل الجملة التي تقع فاعلاً مستندين إلى المستعمل، والمتداول من كلام العرب.

ويعتمد المجيزون لمجيء نائب الفاعل جملة على نصوص جاء الفاعل فيها جملة، وأمّا غير المجيزين لمجيء الجملة نائباً عنِ الفاعل، فأوّلوا، أو قدروا تقديرات أخرى لا تجعل الجملة نائباً عنِ الفاعل، ولم يأخذوا بظاهرها، وسأعرض لموقف الفريقين وحججهم، وعلى النحو الآتي :

أولا – الجملة الفعلية نائباً عنِ الفاعل :

١– ما كان العامل فيها ظاهراً :

أ– نائب الفاعل جملة فعلية غير مصدرة بمعلّق :

قوله تعالى: ﴿ **وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنّما نحن مصلحون** ﴾[١]، ففي مثل هذه لم يجزِ البصريون بشكل عام كون الجملة نائباً عنِ الفاعل فلجأوا إلى التأويل نحو اللفظ، أو المعنى، فقد ذهبوا إلى أنّ: ((المفعول القائم مقام الفاعل مصدر، وهو القول وأُضمر؛ لأنّ الجملة بعده تفسيره... وقيل: (لهم) هو القائم مقام الفاعل، وهو بعيد؛ لأنّ الكلام لا يتمّ به وما هو مما تفسره الجملة بعده، ولا يجوز أنْ يكون قوله: لا تفسدوا قائماً مقام الفاعل؛ لأنّ الجملة لا تكون فاعلاً فلا تقوم مقام الفاعل)) [٢] .

وردّ ابن هشام على القول بأنّ جملة(لا تفسدوا) مفسِّرة، بالقول: ((إنّها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة، فكيف انقلبت مفسِّرة، والمفعول به متعين للنيابة)) [٣] .

أمّا الزمخشري فقد جعل النائب عنِ الفاعل الجملة، إلّا أنّه أسند إلى اللفظ، في هذه الآية وفي قوله تعالى: ﴿ **وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس ...** ﴾[٤]، فيقول: ((فإنْ قلت كيف صحّ أنْ يسند(قيل) إلى(لا تفسدوا)، وإسناد الفعل إلى الفعل مما لا يصحّ، قلت: الذي لا يصحّ هو إسناد الفعل إلى معنى الفعل، وهذا إسناده له إلى لفظه)) [٥] .

---

[١] البقرة : ١١ .

[٢] التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٢٦ ، وينظر:الحجة للقراء السبعة:٣٤٣/١ ، مشكل إعراب القرآن،مكي القيسي:١١٧/١.

[٣] مغني اللبيب : ٢ / ٦٤ .

[٤] البقرة : ١٣ .

[٥] الكشاف : ١ / ١٨٢ ، وينظر : كتاب أمالي ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان بن الحاجب : ٢٣٦ ، الدر المصون : ١ / ١٣٦ ، اللباب في علوم الكتاب : ١ / ٣٤٩-٣٥٤ .

وأسنده الهمذاني إلى معنى الجملة، فقال: ((فإنْ قلت(قيل) مسندة إلى ماذا ؟ قلت إلى معنى قوله: (لا تفسدوا في الأرض))) [1] .

ويذهب أبو حيان إلى أنّ الجملة هي نائب الفاعل، حيث يقول: ((والمفعول الذي لم يسمّ فاعله، فظاهر الكلام أنّها الجملة المصدرة بحرف النهي، وهي(لا تفسدوا في الأرض)، إلّا أنّ ذلك لا يجوز إلّا على مذهب من أجاز وقوع الفاعل جملة، وليس مذهب جمهور البصريين ... والمفعول الذي لم يسمّ فاعله، ذلك حكمه حكم الفاعل)) [2] .

والمذهب الذي يجيز أنْ يكون الفاعل ونائب الفاعل جملة هو المذهب الكوفي، إذ أجازوا أنْ يكون منَ الجمل التي لها محلّ منَ الإعراب: الجملة التي تكون فاعلاً، والجملة التي تكون نائباً للفاعل ـ كما مرّ ـ وهم يجعلون الإسناد في هاتين إسناداً للمعنى، وليس للفظ فقط، وبما أنّهم يجعلون جملة(لا تفسدوا) نائباً للفاعل فإنّ الإسناد هنا عندهم إسناد معنوي وليس مثلما جعله الزمخشري؛ لأنّ من آراء الكوفيين الإسناد للجملة مطلقاً، كما أنّ هذه الجملة وأشباهها كانت مفعولاً به قبل أنْ يُبنى الفعل للمجهول، فالجملة كان محلّها النصب وعندما بُني الفعل للمجهول صارت في محلّ رفع وأصبحت مسنداً إليها ـ على رأي الكوفيين ـ إذ لم تكن محكية في حالة النصب .

وقد أشار إلى رأي الكوفيين(المرادي) في قوله تعالى: ﴿ **وإذا قيل لهم آمنوا بما أنزل الله** ... ﴾[3]، حيث يقول: ((وذهب الكوفيون إلى أنّ الجملة في موضع المفعول الذي لم يسمّ فاعله، فهي على هذا في موضع رفع))[4]، فالجملة في موضع رفع وأسند إليها إسناداً معنوياً، ويدل على ذلك أنّه قال بعد أنْ نقل رأي الكوفيين هذا: ((وزعم الزمخشري أنّ الجملة قائمة مقام الفاعل، وقدّره بأنّ الإسناد إلى لفظه، كأنّه قيل: وإذا قيل لهم هذا اللفظ)) [5]، فهو فهو وأبو حيان عندما ذكرا رأي الكوفيين لم يقيدوا بالقول إنّ الإسناد للفظ بل قالا الجملة في موضع المفعول الذي لم يسمّ فاعله، في حين عندما ذُكر رأي الزمخشري قيد بأنّه منَ الإسناد اللفظي .

---

[1] الكتاب الفريد : ١ / ١٥٦ .
[2] البحر المحيط : ١ / ١٩٦ .
[3] البقرة : ٩١ .
[4] رسالة في جمل الإعراب ،الحسن بن أم قاسم المرادي : ٧٣ .
[5] المصدر نفسه : ٧٣ .

وذكر شهاب الدين الأصبحي: أنّ الكوفيين استدلوا على وقوع الجملة في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله، بقوله تعالى:﴿ **وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض**﴾، وقوله:﴿ **وإذا قيل لهم آمنوا**﴾، فنائب الفاعل في(قيل) في الآية الأولى(لا تفسدوا)، وفي الثانية(آمنوا)[١] .

إذاً نائب فاعل(قيل) في قوله :﴿ **وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض** ﴾ وأمثالها، منهم من جعله مصدراً(القول) مضمراً وهو قول البصريين، ومنهم من قال: نائب الفاعل(لهم) وقال عنه العكبري وابن هشام [٢] بأنّه بعيد، ولا تتم به الفائدة، ومنهم من جعل النائب الجملة والإسناد للفظ، ومنهم من جعل الإسناد في ذلك إلى المعنى، وهو رأي الكوفيين الذين يجيزون الإسناد للجملة سواء أكان الإسناد بالمطلق كما يرى هشام، وثعلب وغيرهم، أم بالاشتراط كما يرى الفراء أنْ يكون الفعل قلبياً معلَّقاً .

ومما جاءت فيه الجملة الفعلية نائباً عنِ الفاعل قول ذي الرمة [٣] :

وحُقّ لمن أبو موسى أبوه

يوفّقه الذي نصب الجبالا

إذ جعله النحاس، مثل، قوله تعالى :﴿ **ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه** ﴾ ولكن على رأي المبرّد الذي يقدر الفاعل مصدر الفعل[٤]، فهنا نائب الفاعل مصدر الفعل، وهو بخلاف رأي سيبويه[*] الذي جعل الفاعل الجملة في الآية، فعلى تقدير المبرّد يكون ((وحُقّ الحقُّ، فحذف الفاعل لدلالة الفعل عليه، وعلى مذهب سيبويه فاعل حُقّ هو يوفقه، أي: حُـقّ التوفيق))[٥]، أي: أنّ الجملة الفعلية وقعت نائباً عنِ الفاعل للفعل المبني للمجهول(حقّ).

ومنه قول جميل بثينة [٦] :

جزعتُ حذارَ البين يوم تحمّلوا

وحُقّ لمثلي يا بثينةُ يجزعُ

---

[١] ينظر : رسالتان في النحو : ٤٩-٥٠ ، ولمزيد من الشواهد ينظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، محمد فؤاد : مادة (قول) .

[٢] ينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٦٤ .

[٣] ديوانه: ٤٤٦ .

[٤] ينظر : إعراب القرآن : ٢ / ٣٢٩ ، الجامع لأحكام القرآن : ١١ / ٣٤٢ .

[*] رأي سيبويه والمبرد في هذه الآية تقدم ذكره في الفصل الثاني (الجملة فاعلا)

[٥] إعراب القرآن الكريم وبيانه ، محي الدين الدرويش : ٣ / ٥٣٥ .

[٦] ديوانه: ٧٤ ، (ويروى أيضاً(من كان) مكان(وحق).

فقد ذكر ابن جنّي هذا البيت في(باب الحمل على المعنى) مع أبيات أخر جاء فيها المسند إليه بالظاهر جملة، فقال: ((ومنه بيت جميل... أي: وحق لمثلي أنْ يجرع)) [1]، ثم قال بعد هذا: ((وأجاز هشام يسرني تقومُ، وينبغي أنْ يكون ذلك جائزاً عنده في الشعر، لا في النثر، وهذا أولى عندي من أنْ يكون يرتكبه من غير ضرورة، وباب الحمل على المعنى بحر لا يُنكش، ولا يُفتّجُ، ولا يُؤبى، ولا يُغرّضُ، ولا يُغضغضُ وقد أرينا وجهه، ووكلنا الحال إلى قوّة النظر وملاطفة التأوّل))[2]، فابن جني يجيز مجيء الفاعل ونائبه جملة في الشعر ويظهر هذا من كلامه ؛ لأنّهم يحملون نائب الفاعل على الفاعل لأنّه أقيم مقامه .

فالظاهر أنّ الإسناد وقع للفعل يجزع، إذ أسند إليه الفعل المبني للمجهول(حق)، ولكن هذا الظاهر غير مراد عند ابن يعيش، إذ يقول: ((... الفاعل لا يكون إلّا اسماً محضاً فإنْ قيل فما تصنع بقوله: (فحق لمثلي يا بثينة يجزع)، فإنّ الفعل فيه مسند إلى فعل محض، فهو يجزع، قيل المراد(أنْ يجزع)، وأنْ والفعل مصدر وهو الذي أسند إليه لا إلى الفعل نفسه))[3].

أمّا قوله: (الفاعل لا يكون إلّا اسماً محضاً) فقد أوردنا ما يثبت خلاف ذلك إذ كان فريق منَ النحاة يقول بوقوع الفاعل غير اسم، أي: جملة، كما أنّ كلام ابن يعيش يشير إلى أنّ هناك من يجعل أنّ الإسناد واقع لـ(يجزع) باعتباره جملة أسند إليها لا باعتباره مصدراً مؤولاً .

ومما جاءت فيه الجملة الفعلية نائباً عنِ الفاعل على رأي من يقول بذلك، قول الشاعر متمم بن نويرة [4] :

وكنّا كندماني جذيمةَ حقبةً

منَ الدهر حتّى قيل: لن يتصدّعا

فقد جعلت جملة(لن يتصدعاً)) نائباً عنِ الفاعل للفعل المبني للمجهول، ومثل ذلك قولهم: ((رُوي عنِ النبي عليه السلام: قال)) [5]، فجملة (لن يتصدعا)، و(قال) نائبا فاعل للفعلين، قيل، ورُوي؛ لأنّ الجملتين كانتا قبل بناء الفعلين للمجهول مفعولين، وعندما بُنيا للمجهول أصبحتا(في محل رفع) نائبتين عنِ الفاعل .

---

[1] الخصائص : ٢ / ٤٣٥ .
[2] الخصائص: ٢ / ٤٣٥ ،وينظر: خزانة الأدب : ٨ / ٥٨٠ .
[3] شرح المفصل : ٨ / ٤٣ .
[4] البيت لمتمم بن نويرة في الأغاني ، أبو الفرج الأصفهاني : ١٥ / ٣١٠ .
[5] إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٥٧ .

ووردت الجملة الفعلية نائباً عنِ الفاعل في قول النابغة الجعدي [1] :

نودي قُم واركبَنْ بأهلك إنّ

الله موفٍ للناس ما زعما

فجملة(قم) يمكن أنْ تكون نائباً عنِ الفاعل للفعل المبني للمجهول(نودي) .

ب- نائب الفاعل جملة فعلية مصدرة بـ (لام القسم) :

وقد تأتي الجملة الفعلية مصدرة بـ(لام القسم) نائباً عنِ الفاعل، ومنه قوله تعالى: ﴿ **ولقد أوحي إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطنّ عملك ولتكوننّ من الخاسرين** ﴾ [2] .

إذ جعل النحويون الجملة(لئن أشركت ...)، في موضع نائب الفاعل للفعل المبني للمجهول(أوحي)، قال ابن خروف فيها: ((فهذا بمنزلة الفاعل في جميع أحواله وقد علّق عليه)) [3]، أي: أنّه جعل الجملة نائباً عنِ الفاعل والفعل معلَّق عنها، فقد ذكر قبل هذا الكلام ما نصه: ((كما علِّق على المبتدأ والخبر يعلَّق على الفعل والفاعل))[4]، وإلى كون الجملة(لئن أشركت ...) هي نائب الفاعل يذهب أبو حيان، بقوله: ((وأوحي: مبني للمفعول، ويظهر أنّ الوحي هو هذه الجملة من قوله(لئن أشركت) إلى (من الخاسرين)، وهذا لا يجوز على مذهب البصريين؛ لأنّ الجمل لا تكون فاعلة فلا تقوم مقام الفاعل))[5]، فنائب الفاعل(جمل) وليس جملة واحدة على رأي أبي حيان، وقيل: إنّ قوله(لئن أشركت ليحبطن عملك) من أدلة الكوفيين على مجيء الجملة نائباً للفاعل[6]، وقيل: إنّ(الذي أقيم مقام الفاعل هو الجار والمجرور، وهو(إليك))) [7] .

إذاً بالاعتماد على ما ورد من أقوال للنحاة والمفسرين الجملة وردت نائباً عنِ الفاعل، فقد أثبت ذلك طائفة منَ النحاة محتجين بالنصوص الفصيحة الواردة عنِ العرب، ولم يرتضِ المذهب البصري ذلك مستنداً إلى القواعد النحوية التي لا تجيزه .

والذي يبدو أنّها يمكن أنْ تكون نائباً للفاعل؛ لإجازة النحاة مجيء الجملة فاعلاً، ونائبه محمول عليه .

---

[1] ديوانه: ١٥٠ ، لسان العرب : ١٢ / ٢٦٥ ، خزانة الأدب : ٩ / ١٣١ .
[2] الزمر : ٦٥ .
[3] شرح كتاب سيبويه ، ابن خروف : ١٩٢ .
[4] المصدر نفسه : ١٩٢ .
[5] البحر المحيط : ٧ / ٤٢١ ، وينظر : الدر المصون : ٩ / ٤٤١ ، اللباب في علوم الكتاب : ١٦ / ٥٤١ ، روح المعاني : ٢٤ / ٢٣ .
[6] ينظر : المقاصد الشافية : ٢ / ٥٣٩ .
[7] البحر المحيط : ٧ / ٤٢١ ، وينظر : الدر المصون : ٩ / ٤٤١ ، اللباب في علوم الكتاب : ١٦ / ٥٤١ .

ت- نائب الفاعل جملة نداء :

وردت جملة النداء في محلّ رفع نائب عنِ الفاعل، إذ تُقدّر جملة النداء بالجملة الفعلية، أي: أنّ(يا) نابت عن فعل تقديره أدعو، فبهذا تكون جملة النداء في ضمن الجملة الفعلية .

ومما ورد فيه جملة النداء نائباً عنِ الفاعل، قوله تعالى:﴿ **قيل يا نوح اهبطْ بسلام منّا وبركاتٍ عليك وعلى أمم ممّن معك ...** ﴾ [1] .

فجملة(يا نوح) في محلّ رفع نائب عنِ الفاعل للفعل قيل، فقد قيل فيها: ((يا نوح في موضع رفع لوقوعهما موقع الفاعل، وقيل القائم مقام الفاعل مضمر، والنداء مفسر له: أي قيل، قول، أو قيل، هو يا نوح)) [2] .

فرأي أبي البقاء أنّ جملة النداء(يا نوح) في محلّ رفع نائب عنِ الفاعل، ويجوز فيها أنْ يكون مصدر الفعل هو الذي ينوب عنِ الفاعل .

ومنه قوله تعالى:﴿**وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء وقضي الأمر واستوت على الجودي**﴾[3]، إذ يمكن أنْ يكون الكلام المصدر بجملة النداء نائباً عنِ الفاعل، فقد قيل: ((إذا كان المقول كلاماً لا جملة واحدة، نحو: (وقيل: يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي) كان الكلام كلّه في محلّ رفع نائب فاعل، والجملة الأولى منه ابتدائية، وما بعدها بحسب موقعه منَ الكلام))[4]، فهذه مجموعة الجمل هي التي نابت مناب الفاعل .

وقوله تعالى: ﴿ **فلما أتاها نودي يا موسى إنّي أنا ربّك فاخلع نعليك إنّك بالواد المقدس طوى** ﴾ [5] .

فجملة النداء(يا موسى) يمكن أنْ تقوم مقام الفاعل، لكن أبا علي الفارسي يشترط أنْ يكون القائم مقام الفاعل ضميراً في(نودي)، قال: ((وينبغي أنْ يكون في(نودي) ضمير يقوم مقام الفاعل؛ لأنّه لا يجوز أنْ يقوم واحد من قولك: (يا موسى)، ولا(إنّي أنا ربك) مقام الفاعل؛ لأنّها جمل والجمل لا تقوم مقام الفاعل، فإنْ جعلت الاسم الذي يقوم مقام الفاعل موسى؛ لأنّ ذكره قد جرى كان مستقيماً)) [6] .

---

[1] هود : ٤٨ .
[2] التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٤٥٤ .
[3] هود : ٤٤ .
[4] إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٥٨ .
[5] طه : ١١-١٢ .
[6] الحجة للقراء السبعة : ٥ / ٢١٩ .

وقيل في كلام أبي علي الفارسي هذا: ((قد جرى فيه على أصلهم حيث خالفوا سيبويه في قوله: (ثم بدا لهم ... ليسجننه) من أنّ الفاعل هو المصدر دون(ليسجننه) بخلاف مذهبه ـ أعني سيبويه ـ حيث جعل ليسجننه الفاعل، وإنْ كان جملة، فإذا كان كذلك كان في قوله(يا موسى) بمنزلة(ليسجننه)عند سيبويه)) [١] .

فما دامت الجملة وقعت فاعلاً في قول سيبويه، فيمكن حمل جملة(يا موسى) على ذلك واعتبارها نائباً عنِ الفاعل .

ويذهب أبو البقاء العكبري إلى ما ذهب إليه أبو علي الفارسي حيث يقول: ((المفعول القائم مقام الفاعل مضمر، أي: نودي موسى، وقيل: هو المصدر، أي: نودي النداء، وما بعده مفسر له، ويا موسى لا يقوم مقام الفاعل؛ لأنّه جملة)) [٢] .

ويلاحظ على قول أبي البقاء العكبري هذا أنّه يخالف ما قاله في الآية السابقة، إذ جعل جملة النداء(يا نوح) في محلّ رفع نائب فاعل للفعل المبني للمجهول(قيل)، فـ(يا نوح) جملة، و(يا موسى) جملة ولم يقل أنّ(يا نوح) لا تصلح أنْ تكون نائباً عنِ الفاعل؛ لأنّها جملة وقال ذلك في جملة(يا موسى) فمرة يجيز ذلك ومرة لا يجيزه، فما المانع أنْ تحمل جملة (يا موسى) على جملة(يا نوح)، خاصة أنّ أبا البقاء يقول: (ويا موسى لا يقوم مقام الفاعل؛ لأنّه جملة) فهو يمنعه فقط لأنّه جملة فلم يقل مثلاً، لأنّه لا يتمّ به المعنى، فجعل سبب عدم إقامته مقام الفاعل كونه جملة في حين أنّ(يا نوح) كان جملة ولكنه لم يمنعه لكونه جملة بل جعله قائماً مقام الفاعل، وهنا يظهر اختلاف النحاة في هذه المسألة .

وقيل: ((إنّ القائم مقام فاعل(نودي) هو قوله تعالى: (يا موسى)، وكان ذلك على اعتبار تضمين النداء معنى القول وإرادة هذا اللفظ منَ الجملة))[٣]، أي: أنّه يجعله منَ الإسناد اللفظي.

ث- نائب الفاعل جملة فعلية مقدرة :

فقد يرد الفاعل جملة مقدرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ ... **وقيل بعدا للقوم الظالمين** ﴾ [٤] .

إذ جعل(بعداً) مفعولاً مطلقاً لفعل مقدر، والجملة منه في محلّ رفع نائب عنِ الفاعل للفعل(قيل)، ((أي: وقيل بعد بعدا))[١]، فنائب الفاعل هو الفعل المقدر والذي بقي معموله، وهو

---

[١] إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ١٢٠-١٢١ ، ٥٩٥ .
[٢] التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٥٦١ .
[٣] روح المعاني : ١٦ / ١٦٧ ، وينظر : الدر المصون : ٨ / ١٦ .
[٤] هود : ٤٤ .

المفعول المطلق، قال السمين الحلبي: ((بعداً منصوب على المصدر بفعل مقدر، أي: وقيل ابعدوا بعداً، فهو مصدر بمعنى الدعاء عليهم، نحو:جَدْعاً، يقال: بَعِد يَبْعَد بَعَداً إذا هلك)) [٢]، فالجملة هنا نابت عنِ الفاعل .

وهذا المذهب الذي يجعل الجملة فاعلاً ينسب للكوفيين بشكل عام، أمّا البصريون فيقدرون في مثل هذه الجملة أنّ نائب الفاعل هو مصدر الفعل، أي: قيل القول، وما بعده يكون مفسّراً له .

ويبدو أنّه يمكن أنْ تكون الجملة المقدرة نائباً عنِ الفاعل حملاً على ما مرّ من آراء أجازت أنْ يكون نائب الفاعل جملة .

ج- ما كان العامل فيه من الأفعال الناسخة :

اختُلف في بناء(كان) وأخواتها، واختُلف فيما يقوم مقام المرفوع، أي: نائب الفاعل، فقد ذهب قسم من النحاة إلى جواز ذلك، نحو: (كين يقام)، ((فذهب سيبويه، والسيرافي، والكوفيون، والكسائي، والفراء، وهشام إلى جواز ذلك وذهب الفارسي إلى المنع)) [٣]، ونُسب ذلك لسيبويه لقوله: ((فهو كائن، ومكون، كما تقول ضارب ومضروب)) [٤]، وقيل: إنّ سيبويه لم يبيّن ما الذي يقوم مقام المحذوف، وأنّ مكوناً من كان الناقصة لا يتكلم به، وإنّما قصد سيبويه أنّها فعل متصرف، ويستعمل منه ما لا يستعمل منَ الأفعال إلّا إنْ منع مانع[٥].

وذهب السيرافي إلى حذف الاسم والخبر وجعل مصدرها نائباً عنِ الفاعل، فيقول في ذلك: ((ولكن الوجه الذي يصحّ منه(مكون) أنْ تحذف الاسم، والخبر جميعاً، وتصوغ كان لمصدرها، وذلك المصدر ينوب مناب الاسم، والخبر، ويكون الاسم والخبر تفسيراً له فتقول: (كين الكونُ زيدٌ منطلقٌ) فالكون اسم ما لم يسمّ فاعله لـ(كين)، وزيد منطلق جملة هي تفسير الكون)) [٦]، فالسيرافي يجعل ما ينوب عنِ الفاعل عند بناء كان للمجهول مصدرها، والجملة مفسِّرة له، وقيل: ((لما حذف اسمها وخبرها عادت تامّة فصحّ البناء)) [٧] إذ لا إشكال في

---

[١] التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٤٥٣ ، وينظر : الكتاب الفريد : ٣ / ٤٧٥ .
[٢] الدر المصون : ٦ / ٣٣٤ ، وينظر: الكشاف: ٣ / ٢٠٣، البحر المحيط : ٥ / ٢٢٩ ، اللباب في علوم الكتاب : ١٠ / ٤٩٨ ،(الفعل ـ بعد ـ له ضبط آخر وهو: ضم عينه في الماضي والمضارع وضم فائه وتسكين عينه في المصدر).
[٣] ارتشاف الضرب : ١٣٢٥ .
[٤] الكتاب : ١ / ٤٦ .
[٥] ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٢٦ .
[٦] شرح كتاب سيبويه ، السيرافي : ١ / ٣٠١ .
[٧] المقاصد الشافية : ٣ / ٩ .

بناء الفعل التام، ويذهب ابن عصفور إلى: ((أنّها تُبنى للمفعول بشرط أنْ تكون قد عملت في ظرف، أو مجرور فيحذف اسمها كما يحذف الفاعل، ويحذف الخبر إذ لا يُتصَوَّر بقاء الخبر دون مخبر عنه، ويقام الظرف، أو الجار والمجرور مقام المحذوف)) [١] .

وفضلاً عن بناء كان للمجهول يجيز الكسائي والفراء بناء أفعال المقاربة للمجهول نحو: (جُعِل يُفعَل)، قال ابن مالك: ((وأجاز هو، والفراء في كان زيدٌ يقومُ، وجَعَل يفعل: كين يُقام، وجُعِل يُفعَل، والمسند إليه ضمير المجهول عند الكسائي، ومستغنى عنه عند الفراء))[٢]، وقيل: إنّ كان المبنية للمجهول تسند للفعل عند الفراء، قال السيوطي: ((وجوّز الفراء إقامة الخبر المفرد نحو: كين قائم في كان زيدٌ قائماً، وجوّز أيضاً إقامة الفعل في: كان زيدٌ يقومُ أو قام، فيقال: كين يقام، أو قيم، ولا يقدر في الفعل شيء)) [٣]، فالفراء يقيم الخبر المفرد نائباً للفاعل في كان المبنية للمجهول وكذلك الخبر إذا جاء جملة نحو: كين يقام، فالفعل مسند إليه والعامل فيه كين، والفعل الذي بعدها إنْ بُني للمجهول لا يقدر فيه الفراء شيئاً .

ولم يرتضِ الرضي ما قال به الكسائي، والفراء من جعل الجملة نائباًعن فاعل لـ(كين)، فيقول: ((وما أجازه الكسائي والفراء من قيام الجملة التي هي خبر لكان وجَعَل مقام الفاعل، نحو: كين يقام، وجُعِل يُفعَل، فبعيد لوجهين: أحدهما: أنّ هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر، وما حذف في هذا الباب فليس بمنويّ، ولا يُحذف المبتدأ إلّا مع كونه منويّاً، فلا ينوب على هذا، خبر كان المفرد أيضاً، عنِ الفاعل نحو: كين قائم، وقد أجازه الفراء دون الكسائي، والثاني: أنّ الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلّا محكية، أو مؤولة بالمصدر المضمون، ولا معنى لكين القيام))[٤]، فهو لا يجيز أنْ يكون خبر كان نائباً للفاعل سواء كان مفرداً أم جملة، وكذلك الحال مع أفعال المقاربة، لكن قوله(الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلّا محكية)، قد ثبت خلافه فهناك من يكون الإسناد للجملة عنده للمعنى لا للفظ فقط.

وقيل: إنّ جعل خبر كان نائباً عنِ الفاعل ليس من كلام العرب، قال السيرافي: ((وكان الفراء يجيز(كين أخوك) في كان زيدٌ أخوك، ويزعم أنّه ليس من كلام العرب، ولكن على القياس)) [٥] .

---

[١] المقرب : ١ / ٧٩ .
[٢] شرح التسهيل : ٢ / ٦١ .
[٣] همع الهوامع : ١ / ٥٢٤ .
[٤] شرح الرضي على الكافية : ١ / ٢١٦-٢١٧ ، وينظر : المقاصد الشافية : ٣ / ٩-١٠ .
[٥] شرح كتاب سيبويه ، السيرافي : ١ / ٣٠٢ ، وينظر : المقاصد الشافية : ٣ / ٨ .

ولم يذكر أحد أنّ هناك نصّاً فصيحاً مأثوراً عنِ العرب جاءت فيه كان مبنية للمجهول ونائب الفاعل خبرها عدا أمثلة الكسائي والفراء .

٢- ما كان العامل فيه مضمراً :

فقد يحذف العامل في الفاعل جوازاً، أو وجوباً ويحمل عليه نائب الفاعل؛ لأنّه يقوم مقامه.

ويقسم العامل المضمر على قسمين :

أ- ما كان العامل المضمر فيه فعلاً . **ب- ما كان العامل المضمر فيه وصفاً .**

أ- ما كان العامل المضمر فيه فعلاً :

فقد يرد العامل في نائب الفاعل محذوفاً، وهو فعل، نحو قوله تعالى: ﴿ **ويوم يُعرض الذين كفروا على النار أذهبتم طيباتكم في حياتكم** ﴾[١] .

فجملة(أذهبتم) في محلّ رفع نائب فاعل للفعل المحذوف المبني للمجهول والذي يقدر بـ(يقال) .

قال الزمخشري: ((ناصب الظرف القول المضمر، قبل(أذهبتم)))[٢]، وقال ابن عطية: ((والمعنى يقال لهم أذهبتم طيباتكم))[٣] .

فالعامل المحذوف فعل مضارع مبني للمجهول، وهو(يقال) وقد جاء النائب عنِ الفاعل فيه جملة .

وقوله تعالى: ﴿ **ويوم يعرض الذين كفروا على النار أليس هذا بالحق قالوا بلى وربّنا قال فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون** ﴾[٤] .

فقد جعلت جملة(أليس هذا بالحق) نائب فاعل لفعل مضمر، قال الفراء: ((فيه قول مضمر، يقال: أليس هذا بالحق بلاغ ...))[٥]، فالفعل المضمر يقدر بـ(يقال)، وهو فعل

---

[١] الأحقاف : ٢٠ .
[٢] الكشاف : ٥ / ٥٠٢ .
[٣] المحرر الوجيز : ٧ / ٦٢٤ ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٧١٣ ، الكتاب الفريد : ٥ / ٦٠٨ ، الدر المصون : ٩ / ٦٧٢ ، اللباب في علوم الكتاب : ١٧ / ٤٠١ .
[٤] الأحقاف : ٣٤ .
[٥] معاني القرآن ، الفراء : ٣ / ٥٧ .

مضارع مبني للمجهول وقد عمل في جملة(أليس هذا ...)، لتكون نائباً عنِ الفاعل، قال أبو حيان: ((أليس هذا بالحق أي: يقال لهم، والإشارة بهذا إلى العذاب)) [1] .

إذاً الجملة وقعت نائباً عنِ الفاعل في النصين السابقين وعاملها محذوف قُدّر بالفعل(يقال)، وقد مرّ أنّ المذهب الذي يجيز أنْ تقع الجملة مسنداً إليها، هو المذهب الكوفي .

وهناك من جعل الإسناد للجملة على الحكاية، قال الزمخشري في جملة(أليس هذا بالحق): ((محكي بقول مضمر))[2]، فهو يجعل الإسناد للجملة من باب الإسناد اللفظي بأنّها نائب عن فاعل .

ب- ما كان العامل المضمر فيه وصفا (اسم مفعول) :

فقد يحمل اسم المفعول على فعله في العمل، وقد تأتي الجملة النائبة عنِ الفاعل محذفة، والعامل يكون وصفاً .

ومما قيل فيه إنّه كذلك قوله تعالى:﴿ **واتقوا فتنةً لا تصيبنّ الذين ظلموا منكم خاصةً واعلموا أنّ الله شديد العقاب** ﴾ [3] .

فقد قيل في(لا تصيبن) من ضمن ما قيل فيها من آراء بأنّها واقعة نائب فاعل لوصف مقدّر، قال الزمخشري: ((لا تصيبن: لا يخلو من أنْ يكون جواباً للأمر، أو نهياً بعد أمر، أو صفة لفتنة، فإذا كان جواباً، فالمعنى: إنْ أصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة، ولكنها تعمكم، وإذا كان نهياً بعد أمر فكأنه قيل: واحذروا ذنباً، أو عقاباً، ثم قيل: لا تتعرضوا للظلم فيصيب العقاب أو أثر الذنب ووباله من ظلم منكم خاصة وكذلك إذ جعلته صفة على إرادة القول، كأنّه قيل: واتقوا فتنة مقولاً فيها لا تصيب)) [4]، فالجملة في أحد الأقوال يمكن أنْ تكون نائباً عنِ الفاعل، والعامل فيها الوصف(اسم المفعول) المحذوف، وقد عمل؛ لأنّه صفة، وبالإضافة لما سبق جعله أبو البقاء: ((جواب قسم محذوف، أي: والله لا تصيبنّ الذين ظلموا خاصة، بل تعم)) [5] .

ويعدّ أبو حيان أنّ(لا) نافية فيقول: ((والجملة من قوله(لا تصيبن) خبرية صفة لقوله فتنة، أي: غير مصيبة الظالم خاصة إلّا أنّ دخول نون التوكيد على المنفي بـ(لا) مختلف

---

[1] البحر المحيط : ٨ / ٦٨ ، وينظر : الكشف والبيان : ٩ / ٢٤ ، المحرر الوجيز : ٧ / ٦٣٥ ، الكتاب الفريد : ٥ / ٦١٧ ، الدر المصون : ٩ / ٦٨١ ، اللباب في علوم الكتاب : ١٧ / ٤٥ .

[2] الكشاف : ٥ / ٥١٣ .

[3] الأنفال : ٢٥ .

[4] الكشاف : ٢ / ٥٣١ ، وينظر : معاني القرآن ، الفراء : ١ / ٤٠٧ ، الكتاب الفريد : ٣ / ٢٠٠ .

[5] التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤٠٦ .

فيه، فالجمهور لا يجيزونه ويحملون ما جاء منه على الضرورة ، أو الندور، والذي نختاره الجواز وإليه ذهب بعض النحويين)) [1] ولم يرتضِ أبو حيان قول الزمخشري في(لا تصيبن) ووصف قوله بالفاسد، فقال: ((فانظر كيف قدر أنْ يكون جواباً للأمر الذي هو(اتقوا) ثم قدر أداة الشرط داخلة على غير مضارع(اتقوا) فقال فالمعنى: إنْ أصابتكم يعني الفتنة)) [2].

ويرى ابن هشام أنّ اعتبار(لا) ناهية أو نافية لكلّ منها ما يرجّحه، فقال: ((فإنّه يجوز أنْ تقدر(لا) ناهية ونافية وعلى الأول فهي مقولة لقول محذوف هو الصفة، أي: فتنة مقولاً فيها ذلك ويرجّحه أنّ توكيد الفعل بالنون بعد لا الناهية قياس، وعلى الثاني فهي صفة لفتنة، ويرجّحه سلامته من تقدير))[3]، أي: إنْ كانت(لا) ناهية فـ(لا تصيبن) معمول(مقولاً) المحذوف والذي هو الصفة، وذلك: ((أنّ الجملة الإنشائية لا تكون صفة))[4]؛ لذلك يُقدَّرُ(وصف) اسم مفعول ويعمل في الجملة بعده، وإنْ كانت(لا) نافية تكون هي الصفة ولا يُقدَّرُ فيها شيء؛ لأنّها جملة خبرية وتصلح أنْ تكون صفة .

فمن هذه الآراء التي وردت في جملة(لا تصيبن) ما يجعلها جملة معمولة لقول(اسم مفعول) محذوف .

ومما هو كذلك قول العجاج [5] :

حتّى إذا جنّ الظلام واختلطْ

جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قطْ؟

فجملة(هل رأيت الذئب قط) جملة استفهامية وقد وقعت معمولاً لعامل محذوف، فقد قيل فيها: ((فظاهره أنّ جملة الاستفهام وهي: هل رأيت الذئب قط، نعت لـ: (مذق)، فوجب تأويلها على أنّ الصفة قول محذوف، وجملة الاستفهام معمول الصفة، أي: جاؤوا بلبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته: هل رأيت الذئب قط))[6]، فالجملة الإنشائية معمول لوصف(مقولاً) محذوف، وقد عمل في الجملة وهو الصفة، ((فالجملة في محلّ رفع نائب فاعل))[7]، وقيل:

---

[1] البحر المحيط : ٤ / ٤٧٨ .
[2] المصدر نفسه : ٤ / ٤٧٨ .
[3] مغني اللبيب : ٢ / ٩٢ ، ٢٦٢ ، وينظر : الدر المصون : ٥ / ٥٨٩ .
[4] شرح المفصل : ٣ / ٥٣ ، وينظر : شرح التصريح : ٢ / ١١٦ .
[5] البيت للعجاج في شرح التصريح : ٢ / ١١٦ ، خزانة الأدب:١١٢/٢ الدرر اللوامع : ٢ / ٣٦٦ ، وبلا نسبة في المحتسب : ٢ / ١٦٥ ، شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٣٠١ ، ارتشاف الضرب : ١٩١٦ ، وقد ورد في بعضها (ضيح ، مكان (مذق)) .
[6] شرح التصريح : ٢ / ١١٧ ، وينظر : المحتسب : ٢ / ١٦٥ ، وشرح التسهيل : ٣ / ١٧٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢ / ٣٠١ ، وتوضيح المقاصد : ٩٥٦ .
[7] إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٥٨ .

((لا تكون الجملة الإنشائية صفة للنكرة ؛ لأنّها لا تكون خبراً إلّا بتأويل فـ(هل رأيت الذئب قط) جملـــة إنشـــائية، وهـي صـفة لمذق فـي موضـع جـر، والمعنـى: جـاؤوا بمذق لـونه مثل لون الذئب)) [١] فأوّل الجملة حتّى صارت جملة خبرية فجعلها صفة(لمذق) .

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر [٢] :

واللهِ ما ليلي بـ نامَ صاحبُهُ

و لا مخالطُ الليّان جانبُهُ

إذ جعل(نـام صاحبه) معمولاً(نـائب فـاعل) لموصوف، فقيـل: ((التقدير في ذلك بمقول فيه)) [٣]، أي: أنّ الموصوف محذوف وبقيت الجملة معمولاً لـه، والذي دخل عليه حرف جر؛ لأنّ حرف الجر لا يدخل على الأفعال، وقيل إنّ التقدير ((أنّه على حذف الموصوف كأنّه أراد ما ليلي برجل نام صاحبه ثم حذف الموصوف))[٤]، فهو لم يقدر اسم مفعول(مقول) إنّما قدر موصوفاً جامداً، وهو(رجل) والجملة صفة له .

وقيـل: إنّ(نـام صـاحبه) علـم اسـم لرجـل جـرى مجـرى(شـاب قرناهـا)، وإنّ قولـه(ولا مخالف الليان جانبه) صفة [*] وهي معطوفة على(نام صاحبه)، إذ قيل قد يكون في الجمل إذا سمي بها، معاني الأفعال فيها، ألا ترى أنّ(شاب قرناها تصر وتحلب) هو اسم علم وفيه مع ذلك معنى الذم كذلك جاز أنْ يكون(ولا مخالط الليان جانبه) معطوفاً على ما في قوله(ما زيد بنام صاحبه) من معنى الفعل[٥]، أي: الجملة عندما سمي بها بقي فيها معنى الفعل فجاز عطف المشتق(ولا مخالط) عليها.

ومما جاءت فيه الجملة نائباً عنِ الفاعل بعامل مقدّر، قول الشاعر [٦] :

فإنّما أنتَ أخٌ لا نعدمُهُ

فأبلنا منك بلاءً نعلمُهُ

---

[١] الكناش في النحو والصرف ، أبو الفداء : ١ / ١٦١ .

[٢] البيت بلا نسبة في الخصائص : ٢ / ٣٦٨ ، أمالي ابن الشجري : ٢ / ٤٠٥ ،شرح المفصل:٦٢/٣ اللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ١٨١ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٦٢ ، وجاء في الخصائص : (زيد) مكان (ليلي) .

[٣] اللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ١٨١ .

[٤] شرح المفصل : ٣ / ٦٢ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٤١ .

[*] أي : وصف (مشتق) .

[٥] ينظر : الخصائص : ٢ / ٣٦٧ ، خزانة الأدب : ٩ / ٣٨٩-٣٩٠ .

[٦] البيت بلا نسبة في شرح التسهيل : ٣ / ١٧٢ ، المقاصد الشافية : ٤ / ٦٣٦ .

قال ابن مالك: ((فلا نعدمه دعاء محكيّ بقول مقدر، كأنّه قال: فإنّما أنت فتى مقول له: لا نعدمه)) [1]، فهي معمولة لاسم المفعول الذي وقع صفة فرفع نائباً عنِ الفاعل وهو الجملة(لا نعدمه) .

ومما قيل فيه إنّه كذلك المثل القائل: ((**وجدتُ الناسَ أخبُرْ تقلَهُ**)) [2] أي: مقولاً فيهم أخبر تقله، قال ابن مالك: ((أي: مقولاً عند رؤيتهم: أخبر تقله حكي بقول واقع موقع مفعول ثانٍ لوجدت، إنْ كان من أخوات ظننت، وفي موضع الحال إنْ لم تكن منها، وكلاهما محتمَل، وفي كليهما شبه النعت)) [3]، فكلّ من المفعول به، والحال إذا كان وصفاً عملا وهنا يكون الوصف اسم مفعول، فيرفع نائباً عن فاعل .

ثانيا – الجملة الاسمية نائباً عنِ الفاعل :

١– ما كان العامل فيها ظاهراً :

فقد تأتي الجملة الاسمية في موضع القائم مقام الفاعل، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ **وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين** ﴾ [4] .

فهذه الجملة الاستفهامية(ماذا أنزل ربكم) يعدّها من يجيز الإسناد للجملة نائباً عنِ الفاعل للفعل المبني للمجهول(قيل) .

قال أبو حيان: ((ماذا أنزل، ليس معمولاً لقيل على مذهب البصريين؛ لأنّه جملة)) [5]، وذكر آخر:((والقائم مقام الفاعل، قيل: الجملة من قوله(ماذا أنزل ربكم)؛ لأنّها المقولة، والبصريون يأبون ذلك، ويجعلون القائم مقامه ضمير المصدر ...))[6]، فالجملة(ماذا ماذا أنزل ربكم)، ((نائب فاعل لقيل))[7] عند غير البصريين، أي: عند المذهب الذي يجيز الإسناد للجملة، وهو المذهب الكوفي عموماً، والذي سوغ أنْ تكون الجملة نائباً عنِ الفاعل، أنّها كانت قبل بناء الفعل للمجهول مفعولاً به .

---

[1] شرح التسهيل : ٣ / ١٧٢ .
[2] مجمع الأمثال ،الميداني : ٢ / ٣٦٢ ، وهو قول لأبي الدرداء في المفصل في علم العربية : ١١٩ ، شرح التسهيل : ٣ / ١٧٣ ، همع الهوامع : ٣ / ١١٩ ، والأصل في (أخبر تقله) ، (أخبر الناس تقلهم ثم حذف الهاء والميم ، ثم أدخل هاء الوقف فأصبحت (تقله) ،ينظر : الدر اللوامع : ٢ / ٣٦٧ .
[3] شرح التسهيل : ٣ / ١٧٣ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ١٩١٦ ، همع الهوامع : ٣ / ١١٩ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٣٦٧ .
[4] النحل : ٢٤ .
[5] البحر المحيط : ٥ / ٥٧٠ ، وينظر : كشف المشكلات : ٦٨١ .
[6] اللباب في علوم الكتاب : ١٢ / ٤٢ .
[7] إعراب القرآن الكريم وبيانه : ٤ / ٢٣٤ .

ومنه قوله تعالى: ﴿ **وترى الملائكة حافين من حول العرش يسبحون بحمد ربهم وقضي بينهم بالحق وقيل الحمد لله رب العالمين** ﴾[1]، إذ قيل فيها: ((وجملة(الحمد لله رب العالمين) مقول القول في موضع رفع)) [2] فهي في محلّ رفع نائب عنِ الفاعل .

ومما جاءت فيه الجملة الاسمية نائباً عنِ الفاعل قوله تعالى: ﴿ **ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون** ﴾[3]، فقوله(هذا الذي كنتم به تكذبون): ((مفعول ما لم يسمّ فاعله؛ لأنّه قول بُني له الفعل الذي هو يقال))[4]، فالجملة عمل فيها الفعل(يقال)، فهي نائب عنِ الفاعل وهذا ما نقله الهمذاني منسوباً لسيبويه، حيث يقول: ((وقيل: هو الجملة عينها، عن صاحب الكتاب ـ رحمه الله ـ وهذا فيه نظر؛ لأنّ الجملة لا تكون فاعلة، فكيف تقام مقام الفاعل))[5] فالإسناد واقع للجملة .

((وقيل إذا كان المقول كلاماً لا جملة واحدة، كان الكلام كله في محلّ رفع نائب فاعل)) [6]، وجُعل منه قوله تعالى: ﴿ **وأوحي إلى نوح أنه لن يؤمن من قومك إلّا من قد آمن فلا تبتئس بما كانوا يفعلون واصنع الفلك** ﴾[7] ، فالفعل المبني للمجهول أوحي، و((الكلام كلّه في محلّ رفع نائب فاعل، والمصدر المؤول في محلّ رفع مبتدأ لخبر مقدّر، وجملتهما ابتدائية)) [8] .

والذي عليه النحاة أنّ نائب الفاعل(أنّه لن يؤمن)، أي: ((أوحي إليه عدم إيمان بعض)) [9]، وإذا كان كذلك فهو ليس من باب الجملة نائباً عنِ الفاعل .

ومما جاءت فيه الجملة نائباً عنِ الفاعل، قوله تعالى: ﴿ **ثم بعثناهم لنعلم أيّ الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا** ﴾[10]، وعلى قراءة من قرأ الفعل(لنعلم): (ليُعلم)[11] مبنيّاً للمجهول، قال ((أيّ: يتضمّن معنى الاستفهام، فعلِّق عنه(لنعلم) فلم يعمل فيه، وقرئ(ليُعلم) وهو معلّق

---

(1) الزمر : ٧٥ .
(2) إعراب القرآن الكريم وبيانه : ٦ / ٥٤١ ، وينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٥٧ .
(3) المطففين : ١٧ .
(4) المحرر الوجيز : ٨ / ٥٦١ ، وينظر : البحر المحيط : ٨ / ٤٣٣ .
(5) الكتاب الفريد : ٦ / ٣٦٢ .
(6) إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٥٨ .
(7) هود : ٣٦ ، ٣٧ .
(8) إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٥٨ .
(9) الدر المصون : ٦ / ٣٢١ .
(10) الكهف : ١٢ .
(11) ينظر : مختصر في شواذ القرآن ، ابن خالويه : ٨٢ ، وإعراب القراءات الشواذ : ٢ / ٨ .

عنه أيضاً؛ لأنّ ارتفاعه بالابتداء، لا بإسناد(يعلم)، إليه وفاعل(يعلم) مضمون الجملة، كما أنّه مفعول نعلم)) [1] .

وما ذهب إليه الزمخشري لم يرتضه أبو حيان، فيقول: ((وأمّا ما في الكشاف، فلا يجوز على مذهب البصريين؛ لأنّ الجملة إذ ذاك تكون في موضع المفعول الذي لايسمّى فاعله، وهو قائم مقام الفاعل، فكما أنّ تلك الجملة وغيرها من الجمل لا تقوم مقام الفاعل، فكذلك لا يقوم مقام ما ناب عنه)) [2] .

فالذي يفهم من كلام أبي حيان أنّ الجملة تقع فاعلاً عند غير البصريين في هذا النصّ وغيره .

٢- ما كان العامل فيها مضمراً :

فقد يرد العامل في الجملة الاسمية الواقعة نائباً عنِ الفاعل مضمراً، نحو قوله تعالى:﴿ **يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون** ﴾[3]، إذ جعل قوله(هذا ما كنزتم) معمولاً لفعل مبني للمجهول مضمر، قال النحاس: ((هذا ما كنزتم، أي: يقال لهم))[4]، وإلى هذا يذهب أبو حيان فيقول: ((وأضمر القول في(هذا ما كنزتم)، أي: يقال لهم وقت الكيّ)) [5]، فقدر المحذوف فعلاً مبنيّاً للمجهول والنائب عنِ الفاعل الجملة .

ثالثا – اسم الفعل نائباً عنِ الفاعل :

يجيء اسم الفعل نائباً عنِ الفاعل عند من يجيز مجيء الجملة فاعلاً ونائباً عنِ الفاعل، أو الإسناد إلى الجملة بشكل عامّ، فاسم الفعل يعدّ: ((جملة مستقلة، وكلاماً تاماً))[6]، وهو ما ما قاله أبو علي الفارسي في جملة اسم الفعل إذ قال: ((ألا ترى أنّها قد قامت مقام الجمل في

---

[1] الكشاف : ٣ / ٥٦٧ .
[2] البحر المحيط : ٦ / ١٠٠ .
[3] التوبة : ٣٥ .
[4] إعراب القرآن : ٢ / ٢١٣ ، وينظر : الكشف والبيان : ٥ / ٤٠ ، وكشف المشكلات : ٥١٨ ، الدر المصون : ٦ / ٤٤ ،روح المعاني : ١٠ / ٨٩ .
[5] البحر المحيط : ٥ / ٤٠ ، وينظر الكشاف : ٣ / ٤١ .
[6] إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ١٤٢ .

نحو: (صه)، و(رويد علياً) فلما قامت مقامها لم يجز إضافتها، كما لم يجز إضافة الجمل))[1]، فاسم الفعل مع معموله جملة .

ومما جاء فيه اسم الفعل مسنداً إليه(نائباً عنِ الفاعل) قول الشاعر زهير بن أبي سلمى[2]:

لنعمَ حشوُ الدرعِ أنتَ إذا

دُعِيَتْ : نَزالِ ولُجّ في الذُّعرِ

فقد عُدّ اسم الفعل(نزال) نائباً عن الفاعل، وأسند إليه الفعل المبني للمجهول دعيت[3]، قال ابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) : ((ونزال: اسم لما لم يسمّ فاعله في موضع رفع)) [4]

وجعل الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) الإسناد لفظياً، فقد ذكر: ((نزال، وهو اسم لقوله انزل، وإنّما أخبر عنها على طريق الحكاية وإلّا فالفعل وما كان اسماً له لا ينبغي أنْ تخبر عنه))[5]، فهو أسند إلى جملة(نزال)، إلّا أنّه جعله على الحكاية، أي: إسناد لفظي، ويعلّل ذلك بأنّ الفعل لا يخبر عنه، أي: لا يسند إليه وما كان اسماً له كذلك، ولكنّنا في ما مضى أوردنا الآراء التي تجعل الفعل مسنداً إليه إسناداً معنوياً .

واتّخذ ابن يعيش من إسناد الفعل إلى(نزال) دليلاً على أنّ(نزال) ليس جملة، فيقول: ((ألا ترى الفعل يصير بما فيه منَ الضمير جملة، وليست هذه الأسماء كذلك بل هي مع ما فيها منَ الضمير أسماء مفردة على حدّه في اسم الفاعل واسم المفعول، والظرف، والذي يدل على أنّ هذه الألفاظ أسماء مفردة إسناد الفعل إليها))[6]، فهو يرى الإسناد إلى نزال يدل على أنّها مفرد، وليس جملة، وهذا يخالف ما قرّره أبو علي الفارسي في قوله المقتدم من كون اسم الفعل جملة، وكذلك ما قرّرَهُ ابن جني من أنّ ((صه، ومه، لفظ مستقل ويسميه النحاة جملا)[7]، كما أنّ الإسناد لا يصحّ دليلاً على أنّ المسند إليه اسماً مفرداً، لما ورد من إجازة قسم منَ النحاة الإسناد للجملة سواء في المبتدأ، أو الفاعل، أو نائب الفاعل، إسناداً معنوياً وليس لفظياً.

---

[1] كتاب الشعر : ٢٢ .
[2] ديوانه: ٦٥ ، الكتاب : ٣ / ٢٧١ ، المقتضب : ٣ / ٣٧٠ ، شرح جمل الزجاجي : ٢ / ٢٤٢ .
[3] ينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٥٧ .
[4] شرح المقدمة النحوية ، ابن بابشاذ : ٢٨٩ .
[5] الدرر اللوامع : ٢ / ٣٣٩ ، وينظر : خزانة الأدب : ٦ / ٣١٧ .
[6] شرح المفصل : ٤ / ٢٥ .
[7] الخصائص : ١ / ١٧ .

ويقول ابن يعيش: ((فلو كانت نزال بما فيها منَ الضمير جملة لما جاز إسناد دعيت إليها من حيث كانت الجمل لا يصحّ كون شيء منها فاعلاً))[1]، وقد مرّ أنّ الجمل أُسند إليها وصحّ ذلك عنهم،(فنزال) جملة ذات معنى مستقل وقد وقعت مسنداً إليها(نائباً عنِ الفاعل)، هذا هو الظاهر في هذا الكلام بناء الفعل للمجهول وجعل نزال جملة مسنداً إليها .

ومثل هذا قول زيد الخيل [2] :

وقد علمَتْ سلامةُ أنّ سيفي

كريةٌ كلّمــا دُعيتْ نَزالِ

(نزال) نائب عنِ الفاعل والعامل فيه الفعل المبني للمجهول(دعيت) .

ومنه أيضاً قول الشاعر [3] :

أهانَ لها الطعامُ فلم تُضعْهُ

غداةَ الروعِ إذ دُعيتْ نزالِ

وقيل إنّ أسماء الأفعال((لا تكون مبتدأ، ولا فاعلاً، ولا نحو ذلك مما يقع في الأسماء وغيرها))[4]، فلا محلّ لها منَ الإعراب .

إذاً فجمهور الكوفيين يجيز فيما ورد من نصوص أنْ يكون النائب عنِ الفاعل فيها جملة وهذا يتضح من نقل النحــاة عنهم أنّهم جعلوا في ضمن الجمــل التي محلّها الرفع: جملة الفاعل، وجملة النائب عنِ الفاعل .

أمّا جمهور البصريين فلا يجيــز ذلك، وما ورد ظاهره كـذلك يؤول إمّا على الحكاية، أي: الإسناد اللفظي، أو على أنّ مصدر الفعل هو النائب أو غير ذلك من التقديرات .

وقيل إنّ: ((وقوع الجملة في محلّ رفع نائب فاعل أمره أيسر منَ الفاعل والسبب في ذلك أنّها كانت، والفعل مبني للمعلوم في محلّ نصب مفعول به، ولما بُني الفعل للمجهول نابت عنِ الفاعل على القياس)) [5] .

وقد اضطربت آراء النحويين والمفسرين في وقوع الجملة فاعلاً كذلك حدث هذا في نائب الفاعل، ويظهر ذلك بشكل واضح عند أبي البقاء العكبري إذ نجده يجيز أنْ تكون جملة(يا

---

[1] شرح المفصل : ٤ / ٢٦ .

[2] البيت لزيد الخيل في المقتضب : ٣ / ٣٧١ ، أمالي ابن الشجري : ٢ / ٣٥٤ ، خزانة الأدب : ٦ / ٣١٧ ، شعراء إسلاميون ، نوري القيسي : ١٩٤ ، إلا أنه جاء فيه (معد) مكان (سلامة) .

[3] البيت بلا نسبة في ديوان المفضليات ، بشرح ابن الأنباري : ٣٤٠ ، هامش المقتضب : ٣ / ٣٧١ .

[4] المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ٦٣٩ .

[5] إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٦٣ ، وبناء الجملة العربية : ٤٦ .

نوح) في سورة هود نائباً عنِ الفاعل في حين لا يجيز ذلك في جملة(يا موسى) في سورة طه، باعتبار أنّ الجمل لا يسند إليها، وكما الحال في الفاعل، فإنّ أبا حيان يعرض فقط آراء البصريين والكوفيين دون أنْ يرجح بينها، وكذلك حال الزمخشري الذي يسند للجملة إلّا أنّه يجعله إسناداً لفظياً .

إنّ هذا يرجّح صحة مجيء النائب عنِ الفاعل جملة، والإسناد للجملة عموماً، وللخروج من هذا الاختلاف حول الإسناد للجملة يرى محمد حماسة: إمّا وضع قاعدة جزئية مشروطة كالتي اشترطت معلّقاً لجواز الإسناد للفعل، وهذا أقرب إلى روح الوصف اللغوي لكن ينقصه التفسير، وإمّا منع الإسناد للفعل مطلقاً واللجوء إلى التأويل الذي يسلك كلّ الأشياء الخارجة عن نطاق الاطّراد داخل القاعدة العامة، وهذا الاتجاه أقرب إلى روح المعيارية التعليمية ولكنه أيضاً يحتاج إلى تفسير [١] .

ولم لا يجاز الإسناد للجملة ما دام قد ورد ذلك في أقدم النصوص الموثوقة وهي نصوص القرآن الكريم التي لطالما استشهد بها النحاة لصحة قواعد اللغة بشكل عامّ، وقواعد النحو بشكل خاص، يقول ولفنسون: ((لا شكّ أنّ صحف القرآن الكريم هي أقدم صحف مدونة كاملة وصلت إلينا عنِ اللغة العربية قبل أنّ تصل إلينا قصائد مدونة منَ الشعر الجاهلي، فصحف القرآن هي التي يجب البدء بالبحث فيها عن نشأة اللغة العربية))[٢] .

إذاً فالبحث عن خصائص العربية يجب أنْ يكون أولاً في صحف القرآن؛ لكونه أقدم ما وصل إلينا وأفصحه .

الخاتمة

في آخر المطاف لابدّ من تسجيل ما أحسبه نتائج، وهي على النحو الآتي :

١) إنّ نظام بناء الجملة صناعة نحوية، وخضوع لقواعد النحويين، وهو يقوم على الأعمّ الأشمل منَ الكلام؛ لكون القواعد لم تكن شاملة لكلّ الكلام العربي، وما خرج عن هذا البناء يؤيده السماع وإنْ لم يتوافق مع القاعدة، ولولا سلطة القواعد والتقدير، والتأويل، لأصبح ما يوصف بأنّه خارج عنِ القواعد في صلب التوجيه النحوي لكونه واقعاً لغوياً .

---

[١] ينظر : بناء الجملة العربية : ٤٦ .
[٢] المصدر نفسه : ٤٩ .

٢) المشكل هو ورود(المسند إليه جملة)؛ لكونه موضع خلاف بين النحويين، وخلافهم تحكمه مبادئ المنهج الذي انطلق منه كلّ فريق فالمعيارية تحتم أنْ يكون المسند إليه مفرداً، أي: غير جملة، والوصفية تجيز أنْ يكون غير مفرد، أي: جملة، فنتج عنِ اختلاف النظرتين ما يوحي بالخلاف والاختلاف حول عدد منَ المسائل التي وقف عندها الباحث في فصول رسالته .

٣) الاحتكام إلى الاستعمال، والأدلة اللغوية المتمثلة بالشواهد الفصيحة من كلام العرب ونثرهم يجنبنا الكثير من مسائل التقدير، والتأويل، والتعليل، وهذا ما يناسب حركة توجّه النحويين نحو تيسير النحو العربي في العصر الحديث .

٤) يُعدّ هذا البحث محاولة لجمع ما تفرق من مسائل تخص نظام الجملة في العربية، وردت متناثرة في كتب الأقدمين، وكذلك المحدثين فجمعت في موضع واحد لعلّها تنفع الدارسين في النحو، وتكون مظنّة لهم في المراجعة والبحث .

٥) إنّ الإسناد للجملة لم يكن إسناداً لفظياً فقط ـ مثلما هو شائع ـ وإنّما الإسناد المعنوي يقع للجملة ويصبح لها محلّ منَ الإعراب كما هو حال الجمل التي لها محلّ منَ الإعراب في النحو العربي: الجملة المبتدأ، والفاعل، ونائب الفاعل وغيرها، وقد أُشير إليها في بعض المصادر، وممّا يعزز ذلك قبول النحويين مجيء الجملة في موضع المفرد في الفضلات .

٦) الإسناد للفعل، أو الجملة غير مقتصر على المذهب الكوفي الذي يوصف بأنّه أقرب للوصفية، فنجد أحياناً أنّ منَ البصريين يسندون للجملة على حين يخالفهم الكوفيون، كما مرّ في البحث في الفعل الدال على الإرادة، أو الأمر، أي: أنّنا وجدنا منَ النحاة في المدرستين من يسند للجملة ـ وإنْ كان الإسناد إلى الجملة هو الشائع والسائد عند الكوفيين ـ إمّا بالمطلق، أو بالاشتراط .

٧) لا يقتصر الإسناد للفعل على النحاة القدماء، وإنّما قال بالإسناد للفعل كثير منَ الدارسين المحدثين سواء أكان ذلك في باب المبتدأ، أم الفاعل، أم نائب الفاعل متأثرين بالمنهج الوصفي الحديث .

٨) لاحظتُ تردّد النحاة في مسألة الإسناد للجملة، فنجد منَ النحاة من يجيز الإسناد للجملة في موضع، ولا يجيزه في موضع آخر مشابه له، وهذا دليل على أنّ المسألة قد وقعت في الكلام وأنّها مسألة خلافية، وهذا التردد حاصل بسبب سلطة القواعد التي لم تجز للمسند إليه أنْ يكون جملة من جهة، وورود النص الذي يسمح بذلك من جهة أخرى.

٩) القول بالمسند إليه جملة يعضّده الحدث اللغوي، ومعيار الاستعمال، والسماع عند القدماء، والمنهج الوصفي عند المحدثين، وإنّ القواعد التي وضعها العلماء القدماء هي مستنبطة منَ النصوص الفصيحة من شعر العرب وكلامهم ومنَ القرآن الكريم، وأمّا المخالفة فلا تعني عدم وجود إشارات إلى حضور المسند إليه جملة، إنّما كان تركيزهم على الشائع والأكثر وفقاً لمنهجهم في النحو،وعند البصريين خاصة؛ لكنّنا نجد الكوفيين قد راعوا في توجيههم لمسائل النحو الحدث اللغوي فوقفوا على كثير منَ المسائل التي تؤيد فرضية بحثنا هذا، وكذلك ما جاء به المحدثون من رصد لتلك الظاهرة النحوية، وهو مايوضح لنا أنّ المخالفة هنا تعني الخروج عنِ المعيارية النحوية إلى الوصفية القائمة على الاستعمال والسماع.

المصادر والمراجع

ﷺالقرآن الكريم .

– الهمزة –

١)ارتشاف الضرب من لسان العرب، محمد بن يوسف بن علي، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق:د.رجب عثمان محمد، مراجعة: د.رمضان عبد التواب،ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م .

٢)الإرشاد إلى علم الإعراب، شمس الدين محمد بن أحمد القرشي الكيشي(ت ٦٩٥هـ)، تحقيق:د.عبد الله علي الحسيني، ود.محسن سالم العميري، د.ط، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أمّ القرى، السعودية، د.ت .

٣)الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الإله نبهان، د.ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ت .

٤)إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت(ت ٢٤٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، ط٤، دار المعارف، القاهرة، د.ت .

٥)الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهيل بن السراج(ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م .

٦)أصول النحو العربي، محمد عيد، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٩م .

٧)إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، ط٥، دار القلم، سوريا، ١٩٨٩ .

٨)الإعراب عن قواعد الإعراب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري(ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. علي فودة نيل، ط١، جامعة الرياض ـ السعودية، ١٩٨١م .

٩)إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(ت ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٦م .

١٠) إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط٢، مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٥م .

١١) إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش، ط٧، دار ابن كثير، بيروت، ١٩٩٩م .

١٢) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، د.ط، دار الكتب الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٢م .
١٣) الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، ط١، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد ، ١٣١٠هـ .
١٤) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل مصطفى الساقي، د.ط، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧م .
١٥) أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد العلوي(ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ١٩٩٢م .
١٦) أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي(ت ٥٨١هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، د.ط ، مطبعة السعادة، القاهرة، د.ت .
١٧) الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد(ت ٣٣٢هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م .
١٨) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري(ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٦١م .
١٩) الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، د.ط، مطبعة العاني، بغداد،١٩٨٢م .

- الباء -

٢٠) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد الأشبيلي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م .
٢١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار الفكر، القاهرة، ١٩٧٩م .
٢٢) بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، د.ط، دار غريب للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٣م .
٢٣) البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، د.ط، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ، ١٩٨٠م .

- التاء -

٢٤) التأويل النحوي في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح الحموز، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٨٤م .

٢٥) التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي الصيمري(من نحاة القرن الرابع الهجري)، تحقيق: د.فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م.

٢٦) التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق: سعد كريم الفقي، ط١، دار اليقين، ٢٠٠١م .

٢٧) التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي(ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: أحمد قصير العاملي، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م .

٢٨) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٦م .

٢٩) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٩٨م .

٣٠) تفسير ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبومحمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت٥٤١هـ)، تحقيق: الرحالة الفاروق، وعبدالله بن إبراهيم، والسيد عبدالعال السيد إبراهيم، ومحمد الشافعي الصادق العناني، ط٢، مطبوعات وزارة الأوقاف، قطر، ٢٠٠٧م.

٣١) تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ود.زكريا عبد المجيد، ود.أحمد النجولي الجمل، قرظه: د.عبد الحي الفرماوي، ظ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.

٣٢) تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، دار هجر، القاهرة، ٢٠٠١م .

٣٣) تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، محمد الرازي فخر الدين بن ضياء الدين (ت ٦٠٤هـ)، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٨١م .

٣٤) التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وخديجة عبد الرزاق الحديثي، وأحمد مطلوب، مراجعة: د. مصطفى جواد، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٢م .
٣٥) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة، ابن جني، تحقيق: د. سيد حامد عبد العال، و د. تغريد حسن أحمد عبد العاطي، مراجعة: د. حسين نصار، د.ط، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٠م .
٣٦) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين الحسن بن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١م .

- الجيم -

٣٧) الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، وآخرون، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٦م .
٣٨) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي، ط٢، دار الفكر، عمان، ٢٠٠٧م .
٣٩) الجنى الداني في حروف المعاني، بدر الدين بن أم قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م .

- الحاء -

٤٠) حاشية الأمير علي مغني اللبيب، محمد الأمير الأزهري(ت ١٢٣٢هـ)، د.ط، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت .
٤١) حاشية الدسوقي على متن مغني اللبيب، محمد عرفة الدسوقي(ت ١٢٣٠هـ)، صححه: إبراهيم عبد الغفار الدسوقي، د.ط، دار الطباعة العامرة، القاهرة، ١٣٠١هـ .
٤٢) حاشية الشمني المسماة بالمنصف، تقي الدين أحمد بن محمد الشمني(ت ٨٧٢هـ)، د.ط، المطبعة البهية، مصر، ١٣٠٥هـ .
٤٣) حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ)، د.ط، دار صادر، بيروت، د.ت .

٤٤) حاشية ياسين العليمي على ألفية ابن مالك، ياسين بن زين الدين بن أبي بكر العليمي (ت ١٠٦١هـ)، د.ط، المطبعة المولوية، فاس، ١٣٢٧هـ .
٤٥) الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي(ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير يوسف الدقاق، مراجعة: عبد العزيز رباح، ط١، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٨٧م .

- الخاء -

٤٦) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي(ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م .
٤٧) الخصائص، ابن جني، تحقيق : محمد علي النجار، د.ط ، المكتبة العلمية، د.ت .

- الدال -

٤٨) دراسات نقدية في النحو العربي، د. عبد الرحمن أيوب، د.ط، مؤسسة الصباح، الكويت، د.ت .
٤٩) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت ١٣٣١هـ)، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م .
٥٠) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي(ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، د.ط، دار القلم، دمشق، د.ت .
٥١) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، لطيفة إبراهيم محمد النجار، ط١، دار البشير، عمان، ١٩٩٣م .
٥٢) ديوان ابن مقبل، تحقيق: د.عزة حسن، د.ط، دار الشرق العربي، بيروت، ١٩٩٥م .
٥٣) ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، تحقيق: محمد محمد حسين، ط٢، دار الفكر العربي، القاهرة ، د.ت .
٥٤) ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٥، دار المعارف، القاهرة، د.ت .
٥٥) ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق: د. عزة حسن، د.ط ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ١٩٦٠م .

٥٦) ديوان جرير، شرح : محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، ط٣، دار المعارف، القاهرة، د.ت .
٥٧) ديوان جميل بثينة، د.ط، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٢م .
٥٨) ديوان حسان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه: عبدأ علي مهنا، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م .
٥٩) ديوان الخنساء، شرح: أحمد بن يحيى (ثعلب)، تحقيق: د. أنور أبو سويلم، ط١، دار عمار، عمان، ١٩٨٨م .
٦٠) ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه: يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، جمع وترتيب، وتصحيح: محمد بدر الدين الحلبي، ط١، المطبعة الحميدية، مصر، ١٣٢٣هـ .
٦١) ديوان شعر ذي الرمة، عني بتصحيحه: كارليل هنري هيس مكارتني، د.ط، مطبعة كلية كمبرج، ١٩١٩م .
٦٢) ديوان صريع الغواني، مسلم بن الوليد ، تحقيق: د. سامي الدهان، ط٣، دار المعارف، القاهرة، د.ت .
٦٣) ديوان عروة بن الورد، تحقيق: أسماء أبو بكر محمد، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م .
٦٤) ديوان عمر بن أبي ربيعة، تصحيح: بشير يموت، ط١، المطبعة الوطنية، بيروت، ١٩٣٤م .
٦٥) ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشروحه: إيليا الحاوي، ط١، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٣م .
٦٦) ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه: د. إحسان عباس، د.ط، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١م .
٦٧) ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق: د. محمد نبيل طريفي، ط١، دار صادر، بيروت ، ٢٠٠٠م .
٦٨) ديوان المفضليات، شرح : محمد بن القاسم بن محمد الأنباري(ت٣٢٧هـ)، عني بطبعه ومقابلة نسخه: كارلوس يعقوب لايل، د.ط، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٢٠م.

٦٩) ديوان النابغة الجعدي، جمع وتحقيق: واضح الصمد، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٩٨م .
٧٠) ديوان النابغة الذبياني، شرح وتعليق: حنا نصر الحتي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩١م.

- الراء -

٧١) رسالتان في النحو، الحلل في الكلام على الجمل والتبيان في تعيين عطف البيان، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد الأصبحي(ت ٧٧٦هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، ط١، مكتبة العكبيان، الرياض، ١٩٩٦م .
٧٢) رسالة في جمل الإعراب، المرادي، تحقيق: د. سهير محمد خليفة، ط١، القاهرة، ١٩٨٧م .
٧٣) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين محمود الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه: إدارة الطباعة المنيرية، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت .

- الشين -

٧٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الغدير، قم، ١٤٢٩هـ.
٧٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى نور الدين الأشموني (ت ٩٠٠هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٥٥م .
٧٦) شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي(ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر، وطارق فتحي السيد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م .
٧٧) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري(ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م .
٧٨) شرح جمل الزجاجي، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الأشبيلي(ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، د. ط، د . ت .

٧٩) شرح ديوان الحماسة، أبو تمام، شرح: يحيى بن علي التبريزي الشهير بالخطيب، د.ط، عالم الكتب، بيروت، د.ت .
٨٠) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٩٦م .
٨١) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م .
٨٢) شرح شواهد المغني، السيوطي، اعتنى بتصحيحه: محمد محمود الشنقيطي، د.ط، المطبعة البهية، مصر، د.ت .
٨٣) شرح الفصيح، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللخمي (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: د. مهدي عبد جاسم، ط١، بغداد، ١٩٨٨م .
٨٤) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، ط١، دار المأمون للتراث، ١٩٨٢م .
٨٥) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م .
٨٦) شرح كتاب سيبويه المسمى تفتيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، أبو الحسن علي بن محمد الأشبيلي المعروف بابن خروف (ت ٦٠٩هـ)، تحقيق: خليفة محمد خليفة بديري، ط١، منشورات كلية الدعوة، ليبيا، ١٩٩٥م .
٨٧) شرح اللمع للأصفهاني، أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي(ت ٥٤٣هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، دار الثقافة والنشر، د.ط، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، ١٩٩٠م .
٨٨) شرح المفصل، موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي(ت ٦٤٣هـ)، صححه وعلق عليه جماعة من العلماء، د.ط، المطبعة المنيرية، مصر، د.ت .
٨٩) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م .

٩٠) شرح المقدمة النحوية، أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ(ت ٤٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد أبو الفتوح شريف، د.ط، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية، القاهرة ،١٩٧٨م .

٩١) شعراء إسلاميون، د. نوري حمودي القيسي، ط٢، مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٤م .

- الضاد -

٩٢) ضرائر الشعر، ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط١، دار الأندلس، ١٩٨٠م .

- الظاء -

٩٣) ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من مسائل، د. عبد الفتاح أحمد الحموز، ط١، دار عمار، عمان، ١٩٨٧م .

- العين -

٩٤) العربية وعلم اللغة الحديث، د. محمد محمد داوود، د.ط، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١م .

٩٥) العربية والوظائف النحوية، ممدوح عبد الرحمن الرمالي، د.ط ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م .

٩٦) عصر البنيوية، إديث كريزويل، ترجمة: جابر عصفور، ط١، دار سعاد الصباح، الكويت، ١٩٩٣م .

- الفاء -

٩٧) فقه اللغة العربية وخصائصها، إميل بديع يعقوب، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٢م .

٩٨) الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، ابن عابدين محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الدمشقي(ت ١٢٥٢هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط١، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٩٠م .

٩٩) في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٥م .

– الكاف –

١٠٠) الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت ٢٨٥هـ)، علق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٧م .

١٠١) الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه(ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م .

١٠٢) كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي(ت ٨٠٢هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ٢٠٠٧م .

١٠٣) كتاب أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، د.ط، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، د.ت .

١٠٤) كتاب الأضداد، محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، د.ط، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م .

١٠٥) كتاب الأغاني، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد الأصفهاني(ت ٣٥٦هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٩م .

١٠٦) كتاب أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، د.ط، دار الجيل ، بيروت، ١٩٧٩م .

١٠٧) كتاب الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الأردن، ١٩٨٤م .

١٠٨) كتاب دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني(ت ٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، د.ط، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٠م .

١٠٩) كتاب السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، د.ط، دار المعارف، مصر، د.ت .

١١٠) كتاب شرح أبيات الجمل، أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي(ت ٥٢١هـ)، تحقيق: عبد الله الناصير، ط١، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ٢٠٠٠م .

١١١) كتاب شرح أشعار الهذليين، أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري(ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود محمد شاكر، د.ط، مكتبة المعرفة، القاهرة، د.ت .
١١٢) كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م .
١١٣) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب بن أبي العز رشيد منتجب الدين الهمذاني(ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، ط١، مكتبة دار الزمان، السعودية، ٢٠٠٦م .
١١٤) كتاب معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م .
١١٥) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود الزمخشري(ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ود. فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٨م .
١١٦) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، أبو الحسن علي الباقولي، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، د.ط، مطبعة الصباح، دمشق، ١٩٩٤م .
١١٧) الكشف والبيان المعروف بتفسير الثعلبي، أبو إسحاق أحمد المعروف بالثعلبي (ت ٤٢٧هـ)، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، مراجعة: نظير الساعدي، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٢م .
١١٨) الكناش في النحو والصرف، إسماعيل بن علي بن محمود المعروف بأبي الفداء (ت ٧٣٢هـ)، تحقيق: د.جودة مبروك محمد، ط٢، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٥م .
١١٩) الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، د. عبد الفتاح الحموز، ط١، دار عمار، عمان، ١٩٩٧م .

- اللام -

١٢٠) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، و د. عبد الإله نبهان، ط١، دار الفكر دمشق، ١٩٩٥م .

١٢١) اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي(ت ٨٨٠هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وآخرون، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م .
١٢٢) لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، د.ت .
١٢٣) اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م .
١٢٤) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، د.ط، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤م .

- الميم -

١٢٥) مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب(ت ٢٩١هـ)، شرح وتحقيق : عبد السلام محمد هارون، د.ط، دار المعارف، مصر، ١٩٦٠م .
١٢٦) مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني(ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، د.ط، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٩٥٥م .
١٢٧) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصيف، ود.عبد الحليم النجار، ود.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، د.ط، القاهرة، ١٩٩٤م .
١٢٨) مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها، ابن جني، تحقيق: د.حسين أحمد بو عباس، ط١، الرياض، ٢٠١٠م .
١٢٩) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، د.ط، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت .
١٣٠) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د.مهدي المخزومي، ط٢، مطبعة البابي، مصر، ١٩٥٨م .
١٣١) المسائل العسكريات في النحو العربي، أبو علي الفارسي، تحقيق: د.علي جابر المنصوري، ط٢، دار الثقافة، عمان، ٢٠٠٠م .
١٣٢) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، د.ط، مطبعة العاني، بغداد، د.ت .

١٣٣) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م .
١٣٤) المسند، الإمام أحمد بن محمد بن حنبل(ت ٢٤١هـ)، شرحه: أحمد محمد شاكر، وحمزة أحمد الزين، ط١، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٥م .
١٣٥) مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط١، دار البشائر، دمشق، ٢٠٠٣م .
١٣٦) المطالع السعيدة في شرح الفريدة، السيوطي، تحقيق: د. نبهان ياسين حسين، د.ط، دار الرسالة، بغداد، ١٩٧٧م .
١٣٧) معاني القرآن، علي بن حمزة الكسائي(ت ١٨٩هـ)، تحقيق: عيسى شحاتة عيسى، د.ط، دار قباء للطباعة، القاهرة، ١٩٩٨م .
١٣٨) معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء(ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م .
١٣٩) معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج(ت ٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م .
١٤٠) معاني النحو، د.فاضل صالح السامرائي، ط١، دار السلاطين، عمان، ٢٠١٠م .
١٤١) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، دار الكتب المصرية، ١٩٤٥م .
١٤٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، مطبعة شريعت، إيران، د.ت .
١٤٣) المفصل في علم العربية، الزمخشري، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، ط١، دار عمار، عمان، ٢٠٠٣م .
١٤٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن سلمان، ط١، إحياء التراث الإسلامي، مكة، ٢٠٠٧م .
١٤٥) المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، د.ط، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٩٩٤م .

١٤٦) المقرب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٩٧٢م .
١٤٧) منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، د.علي زوين، ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٦م .
١٤٨) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: سدني جلازر، ط١، دار أضواء السلف، الجمعية الشرقية الأمريكية، نيوهافن، كونكتيكي، ١٩٤٧م .

- النون -

١٤٩) نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط (ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق: د. مصطفى الصادق العربي، د.ط، مطابع الثورة، بنغازي، ١٩٧٩م .
١٥٠) النحو العربي والدرس الحديث، د.عبده الراجحي،د.ط، دار النهضة، بيروت، ١٩٧٩م.
١٥١) نحو القرآن، أحمد عبد الستار الجواري، د.ط، مكتبة اللغة العربية، بغداد، ١٩٧٤م .
١٥٢) نظرات في التراث اللغوي العربي، د. عبد القادر المهيري، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣ م .
١٥٣) النوادر في اللغة، سعيد بن أوس بن ثابت بن أبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، ط١، دار الشرق، القاهرة، ١٩٨١م .

- الهاء -

١٥٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق : أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م .

الرسائل الجامعية

١) خصائص نظام الجملة العربية من خلال القرآن الكريم دراسة في المبنى والمعنى ، إبراهيم ميهوبي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠٠٦م .

٢) شرح كتاب سيبويه، علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق ودراسة : محمد إبراهيم يوسف شيبة، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أمّ القرى، ١٤١٥هـ .

٣) الفوائد المحوية في المقاصد النحوية، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق ودراسة: وداد يحيى لال، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أمّ القرى، ١٤٠٦هـ.

٤) كتاب المقتبس في توضيح ما التبس (شرح المفصل) ،أبو عاصم فخر الدين علي بن عمر الإسفندي (ت٦٩٨هـ) ،دراسة وتحقيق: مطيع الله بن عواض السلمي،أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٢٤هـ.

Abstract

(What goes against the Arabic sentence between descriptivism and prescriptivism)

The Arabic sentence consists of two parte, the subject and the predicate whether started or Qssurved.

These element are essential in every sentence while any other components are adjuncts which can be dispensed away with.

Grammarians start that the subject should be singular but some start there it could be a sentence whether absolute or conditional.

It was adopted by authorizeing the wholeale of the texts of apoem that the speakers of the language and promised to reject the rules and standards on which the Arabic grammar.

The study examines the subject as a sentence whether it functions as topic, subject or deputy subject.

The study consists a preface and three sections. The preface includes Altrib won in Arabic sentence the arrauyewts of the sentence's parle and the persc: Ptiue and deicriptiue elcneds in the sentence. Section are deals with the sentence as a topic while section two focuse'on the sentence as a subject, The tmirdsetion tackles the sentence as deputy subject.

The study concludes with the following findings:

The sentence structure is mainly gram maticol and it follows the grammariam rule's. It is based on common genered speech, because grammar is nor comprehensive of all the aspeets of speeth.

What does not conform with the sentence's stnehere is confirmed through heaing every when it is incompatible with the rule because of the dominance of grammar assumplion and in her pnefation exceptions would have been in the core of grammar as it is thoughr to be a linguistics realily.

The problem is the receipt of the whole sentence because it is the subject of disagreement between the grammarians and the other differences governed by the principles of curriculum from which each team started the modularity must be assigned to the individual ie: non collective and descry iptive may be non singular or any combination resulting in differences between the two aspects of disagreement and disagreement on a number of issues which the researcher stopped in the .chapters of his thesis

Ministry of higher education and scientific research
Presidency of university of qadisiyah
Faculty of education
The department of Arabic language

What is contrary to the Arabic sentence system between normatire and descriptive

aletter from the student
hazem wasi chiyad

to the council of the faculty of education at the university of qadisiyah and is part of the requirements for obtaining amasters language/degree in Arabic language and literature

supervision

Dr.prof

zamili-latif hatem AL

1438m **2017ad**